



جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم الأساسي للحقوق

محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس

من إعداد الدكتور

بقة حسان

مقدمة:

إن وظائف المجتمع، وتنظيمه الناتج عن الحضارة، واحتياجاته ووسائل إشباعها وفقاً لطبيعة الأشياء، تشكل ما يسمى "الاقتصاد السياسي". وهناك تفرقة جرى عليها الفقه منذ القرن الثامن عشر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، فالعلوم الطبيعية مثل الجيولوجيا والفيزياء والكيمياء تهتم بالبحث في العلاقات بين الأشياء والظواهر الطبيعية، بينما تهتم العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والتاريخ والقانون والاقتصاد بدراسة أفعال الإنسان وعلاقاته مع غيره من بني جنسه ومع الأشياء التي تحيط به¹. وقد عرفت العلوم الإنسانية، ومنها علم الاقتصاد في القرن العشرين تطوراً سريعاً وهائلاً، ساهم في بحث الاقتصاديون في توجيه النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق احتياجات الأشخاص.

هذا العمل موجه إلى القارئ، وخاصة الطالب الذي يبذل جهوده في اكتساب المعرفة، والمسجلين في مجالات العلوم القانونية والاجتماعية أو المبتدئين في الاقتصاد الراغبين في التعرف على الاقتصاد الكلي وتطوير العلوم الاقتصادية. والاقتصاد هدفه أحد العلوم الاجتماعية، وهو يتعامل مع نشاط الإنسان في المجتمع، وهو علم الاقتصاد السياسي الذي يهتم بنشاط اجتماعي، يتمثل في النشاط الاقتصادي.

لا شك أن العلاقات القانونية والأوضاع الاقتصادية لا يمكن أن تفهم بذاتها. وهذه العلاقات تجد أساسها في تطور القوى المادية المنتجة والبنية الاقتصادية للمجتمع، وهذا الاتجاه هو الذي يفسر الارتباط الوثيق بين التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية بالتطورات الاقتصادية، أي أن التطورات الاقتصادية هي عصب الحياة، بل والمحرك الأساس لحدوث تطورات في كافة العلوم الأخرى، وإذا كانت هذه الحركة هي الأصل في التطور، إلا أن في كثير من الأحيان يكون لتطور العلوم الأخرى تأثير على الجوانب الاقتصادية، ولكن باختلاف الظروف والأحداث، وتنتهي هذه التأثيرات المتبادلة إلى حدوث تناغم بين التطورات الاقتصادية والتطور في العلوم الأخرى، فقد يسبق أحدهما الآخر في أثر حدوث التطورات المرتقبة ويعود التناغم مرة أخرى فيما بينهما².

¹ - محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص ص 5-7. أنظر أيضاً: بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص 1-4.

² - ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص ص 5-6.

محاضرات في المدخل للاقتصاد السياسي

وقد جرى العرف الاقتصادي على التمييز بين ما التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي، حيث ينصرف التحليل الاقتصادي الجزئي إلى دراسة الوحدات الفردية وظواهرها الاقتصادية والمشكلات المتعلقة بها. وقد وصف هذا النوع من التحليل الاقتصادي الجزئي بالنظر إلى أن أية وحدة من الوحدات الفردية إنما تكون جزءًا بالمقارنة بكل الوحدات في مجموعها.

من الطبيعي أن تبدأ دراسة مقياس الاقتصاد السياسي بجزء أول يهدف إلى تقديم الاقتصاد السياسي كعلم من العلوم الاجتماعية، ويكون ذلك بإعطاء نبذة عن أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي وتعريفه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى وتبيان منهجه، بالإضافة إلى دراسة النشاط الاقتصادي، وتحديد المواضيع التي يهتم بدراستها، ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي إلا بالتعرف عليه في تكوينه التاريخي، كما لا يمكن إغفال النظم الاقتصادية التي عرفت المجتمعات البشرية، فقد تكون هذا العلم بفضل الجهود الكبيرة لعدد من المفكرين عبر التاريخ. ولكي يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسي، يمكن دراسته من خلال تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية، على النحو التالي:

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد السياسي

من الطبيعي، في هذا المحور الأول، أن نبدأ بعرض الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، من خلال إعطاء نبذة عن أصل نشأة هذا العلم وتطوره، وكذلك تعريفه ومعرفة علاقاته مع العلوم الاجتماعية الأخرى. ولتحديده يجب أن ينظر إليه في تكوينه وتطوره التاريخي من خلال النظر في الأشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادي.

لذلك ينبغي، في هذا المحور، التطرق أولاً إلى إعطاء فكرة حول علم الاقتصاد السياسي، والذي يقتضي فيه تقديم نبذة عن أصل نشأة علم الاقتصاد وتحديد مفهومه (المبحث الأول)، ثم التطرق إلى مواضيع علم الاقتصاد (المبحث الثاني).

المبحث الأول: فكرة حول مصطلح علم الاقتصاد السياسي

الاقتصاد عبارة عن نظام شامل يُساعد على فهم الاتجاهات التاريخية، وتفسيرها والتنبؤ حول السنوات القادمة، ورغم أن تعريف علم الاقتصاد السياسي ضروري إلا أنه أكثر صعوبة من سواه، لأن كثير من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية تنشأ من اختلافهم حول تعريف الاقتصاد السياسي، وقد يرجع هذا إلى:

- 1- اختلاف مناهج الاقتصاد في التحليل من جهة، والاختلاف حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.
- 2- أن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها منذ أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع أفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير.

قبل التطرق إلى تعريف علم الاقتصاد وخصائصه التي تميزه عن باقي فروع العلوم الأخرى، نتطرق إلى أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه (المطلب الأول)، ثم علاقته بمختلف فروع العلوم الاجتماعية (المطلب الثاني)، وأخيراً البحث في مناهج علم الاقتصاد (المطلب الثالث).

المطلب الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد ومفهومه

يحمل مصطلح "الاقتصاد السياسي" معاني متعددة وأحيانا متناقضة وغامضة في نفس الوقت. وكثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة "اقتصاد" في أحاديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الحقيقي الذي تحمله هذه الكلمة في جميع الأحوال.

من أجل دراسة علم الاقتصاد السياسي، يتطلب منا أولا الإشارة إلى أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي" (الفرع الأول)، وتحديد مفهومه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد السياسي

يعود أصل نشأة مصطلح "الاقتصاد السياسي" تاريخيا إلى الكلمات الإغريقية التالية: **Oikos**, **Nomos, Politikos** والتي تعني على التوالي "منزل"، "قانون" و"اجتماعي"، وهو مصطلح يوناني³. ولم يدخل اصطلاح "الاقتصاد السياسي" في الاستعمال دفعة واحدة، فاصطلاح "الاقتصاد" جاء ذكره من طرف "أرسطوطاليس" **Aristote**، الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل⁴، وبالتالي فإن علم الاقتصاد عند الإغريق يقصد به "مجموعة القوانين أو القواعد التي تسيّر الذمة المالية للمنزل"⁵.

لم يبدأ استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي" بصورة مستقلة حتى أوائل القرن السابع عشر، وهو ما تحقّق في فرنسا على يد **Antoine de Montchrétien**، حيث يعد أول من استخدم تعبير

³ - وهناك من يرجع جذور مصطلح "الاقتصاد السياسي" لعام 362 ق.م عندما ظهر مصطلح "الاقتصاد" لأول مرة في مؤلف الفيلسوف الإغريقي "زينوفون" Xenophon (354 - 430 ق.م)، بعنوان "économique" وهو مصطلح يوناني (Oikonomikos) قام بصياغته للدلالة على موضوع "إدارة المنزل" من الكلمة "أويكوس" (oikos) بمعنى العائلة، وكلمة "نوموس" (nomos) بمعنى القواعد أو القوانين، بحيث يشير المعنى الإجمالي للمصطلح (oikonomia) إلى قواعد أو قوانين إدارة المنزل، لتنتقل بعد ذلك إلى الإنجليزية بصيغة (Economy)، وبذلك فإن نشأة مصطلح (الإيكونومي) ظهر لأول مرة مع أعمال الإغريقي "زينوفون" بجانب التحليل الجزئي لعلاقات الإنتاج، بغرض تناول واجبات الزوج والزوجة بالمنزل والمزرعة، كمحاولة للتفريق ما بين الأعمال الفنية والدينية وغيرها من أعمال المعاش. أنظر: البطروري تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأثرية، الإسكندرية، 2017، ص 6-7. أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، 1966، ص 24.

⁴ - «Economie signifie alors l'art de bien administrer une maison». Voir: M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 15.

⁵ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 25-26. أنظر أيضا: محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 11.

"الاقتصاد السياسي"، وقد نشر في سنة 1615 كتاب بعنوان "المطول في الاقتصاد السياسي" **Traite d'économie politique**، والذي أهداه إلى أمير الشام "لويس الثالث عشر" وأمه الوصية على العرش، وكان يهدف من خلاله تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها⁶. كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة "السياسي" لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات الدولة"⁷، وبالتالي فإن إضافة كلمة "سياسي" إلى كلمة "اقتصاد" يدل على إخراج الاقتصاد من النطاق الجماعي المتعلق بالدولة، فكلمة "السياسي" مرادف لكلمة "الدولة **Etatique**"، فهو علم إدارة الشؤون المالية للدولة قصد زيادة ثروتها⁸، فكان همّ رجال الدولة هو زيادة قوة الخزينة العامة للدولة التي كانت تختلط في معظم الأحيان بخزينة الأمير⁹.

انتقل مصطلح الاقتصاد السياسي من فرنسا إلى بريطانيا على يد اقتصاديين مثل: "وليام بيتي"، "وجون ستيوارت ميل"، ولكن مع تطور النظام الرأسمالي والاهتمام بالفرد حذف الاقتصاديون كلمة "السياسي" للدلالة على أن الدراسة تتعلق بالفرد وليس بالدولة. وأول من ندى بذلك هو الفرنسي **Alfred MARSHALL** سنة 1890، وبهذا انتشر علم الاقتصاد بدل علم الاقتصاد السياسي في الدول الأنجلوسكسونية¹⁰.

إلا أنه مع زيادة تدخل الدولة في الحياة العامة، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، وأصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مقبولاً في الفكر والتطبيق، وخير دليل على ذلك هو عودة العديد من الاقتصاديين المعاصرين مرة أخرى إلى استعمال مصطلح "الاقتصاد السياسي"، وعلى سبيل المثال نذكر: الفقيه الفرنسي **Raymond BARRE** في كتابه "الاقتصاد السياسي" لسنة 1959¹¹، و **Oskar Lange** في كتابه "الاقتصاد السياسي" سنة 1962¹²، وكذلك الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في

⁶- M. H. Dowidar, Op.cit., pp. 15-16.

⁷- ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 9.

⁸- قصد "أنطوان دي مونكرتيان" بكلمة "السياسي" قوانين اقتصاد الدولة وإسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة. أنظر: أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب، 1965، ص 7.

⁹- كان الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع لتحقيق هدف وغاية واحدة، وهي زيادة دخل الأمير أو الدولة من الذهب والفضة والمعادن الثمينة. أنظر: البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 7.

¹⁰- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 51.

¹¹- DIETERLEN Pierre, Barre Raymond, Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678; In: <https://www.persee.fr/doc/reco> (Consulter le: 29-04-2020).

¹²- أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، المرجع السابق، ص 26.

كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" سنة 1993، والاقتصادي الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" في كتابه "مدخل إلى الاقتصاد السياسي" سنة 1984¹³.

ولكن مهما تعددت هذه التسميات، فإن المتفق عليه بين فقهاء الاقتصاد هو أن موضوع علم الاقتصاد يتعلق بممارسة كل نشاط اقتصادي في المجتمع سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً. وبالتالي التأكيد على أن موضوع علم الاقتصاد يهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة¹⁴.

الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد السياسي

يعد مفهوم العلم من المفاهيم الرئيسية في الدراسات المعاصرة، خاصة مع الجدل المتزايد حول حصر مفهوم علم الاقتصاد في الجانب التجريبي، والتساؤل بشأن علمية البحوث الاجتماعية والإنسانية التي تدرس سلوك الإنسان والمجتمع. ويلاحظ أن هذا الاتجاه في تعريف العلم هو وليد التطور التاريخي والخبرة الغربية حول هذا المفهوم. وهنا سيتم تحديد أهم التعريفات التي قدمت لعلم الاقتصاد (أولاً)، وأهم الخصائص التي يمكن استنتاجها منها (ثانياً).

أولاً: تعريف علم الاقتصاد السياسي

لم يستقر الاقتصاديون على تعريف واحد لعلم الاقتصاد، فقد تعددت التعريفات وفقاً للنظم الاقتصادية التي ينتمي إليها المفكرون، وكذلك تبعاً لنزعة كل كاتب على حده، وكل واحد منها مرتبط بمدسة معينة، نذكر منها ما يلي:

1- التعريف الكلاسيكي

أراد الكلاسيكيون بناء معرفة موضوعية للواقع الاقتصادي وإنشاء قوانين لنظام اقتصادي ينظم رأس المال وتوزيع المدخولات بين طبقات المجتمع، إذ عرفوا الاقتصاد السياسي على أنه: "علم يهتم بدراسة إنتاج السلع وتوزيعها وتوزيع المدخولات وكذلك الاستهلاك"¹⁵، ومن بينهم **Jean Baptiste**

¹³ - دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993. أنظر أيضاً: بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

¹⁴ - البطرودي تامر، المرجع السابق، ص 8.

¹⁵ - محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص ص 11-13.

Say الذي عرف في كتابه "المطول في الاقتصاد السياسي" الذي نشره سنة 1830، علم الاقتصاد بأنه: "هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية تشغيل وتوزيع واستهلاك الخيرات التي تلبى رغبات المجتمع". أو بتعبير آخر هو: "معرفة القوانين التي تحكم تكوين، توزيع واستهلاك الثروات"¹⁶.

2- التعريف الماركسي

أسست المدرسة الماركسية أفكارها على التيارات السائدة في القرن التاسع عشر، ومن بينها:

(أ) - الفلسفة الكلاسيكية الألمانية: ومن بين أصحابها **Ludwig Feuerbach** في كتابه "نقد التاريخ" سنة 1840، ونشر "كارل ماركس" كتاب تحت عنوان "حول مسألة اليهود"¹⁷.

(ب) - الاقتصاد السياسي الإنجليزي: ومن بين أنصاره نذكر على سبيل المثال: **David Ricardo** والاسكتلندي **Adam Smith** الذي صدر له أول بحث منظم كتب في علم الاقتصاد بعنوان "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" ونشره في عام 1776، وهو يرى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي بفضلله يؤثر على الطبيعة ويسبب في ثراء أمة معينة¹⁸.

(ج) - الاشتراكية الفرنسية المثالية: وهي المرتبطة بتعاليم الثورة الفرنسية، ومن بين أنصارها **Saint-Simon** الذي أصدر كتاب بعنوان "نقد الاقتصاد السياسي"، وكان يرمي من وراء ذلك إلى وضع قوانين وقواعد تحكم عملية الإنتاج¹⁹. كما نجد أيضا **Frédérich Engels** الذي عرف علم الاقتصاد السياسي على أنه: "علم القوانين التي تهيمن على الإنتاج والوسائل المادية وتبادلها في المجتمع البشري"²⁰.

¹⁶ - SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020).

¹⁷ - ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008. In: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 May 2010 (Consulter le: 14/05/2020).

¹⁸ - أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 8.

¹⁹ - يرى "سان سيمون" أن الصناعة هي أساس التقدم، لذلك دعا إلى خلق مجتمع جديد يعتمد على نظام صناعي يسير من طرف نخبة من الصناع والمتقنين. ويعتبر النشاط الاقتصادي أنه ينتج عن تضامن بين مختلف القطاعات وبين مختلف الأقاليم والفتات بمعنى التحام كلي لمصالح هذه العناصر وتداخل مصالح الأقاليم يكون أساس الوحدة الوطنية وأن تداخل المصالح بين الدول يؤدي إلى خلق تنظيمات دولية مهمة، وكان مبشرا بالوحدة الاقتصادية الأوروبية. أنظر:

OLIVIER PÉTRÉ-GRENOUILLEAU, Saint-Simon, L'utopie ou la raison en actes, Editions Payot, Paris, 2001, pp. 211-212.

²⁰ - Frédéric Engels traduit par Bracke, L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). Disponible en ligne sur:

ومن خلاله يتضح أن علم الاقتصاد عند الماركسيين هو ذلك العلم الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية والخيرات المادية في إطار التطور التاريخي للمجتمعات البشرية.

3- التعريف الكلاسيكي الحديث

ابتداء من سنة 1870 حاول الكلاسيكيون الجدد²¹ خاصة المدرسة النمساوية تكوين فكرة طالما كانت توصف بأنها فردية، وعلى عكس الكلاسيكيين والماركسيين فإنهم لا ينطلقون من وضع نظام اقتصادي لأنهم يرون أن هذا النظام هو نتيجة عن تجمع السلوكيات العقلانية للأفراد في استعمال الوسائل المحدودة، فالأعوان الاقتصاديين يبحثون عن إشباع رغباتهم إذا كانوا مستهلكين وتحقيق أقصى ربح ممكن إذا كانوا منتجين، حيث يرون أن السوق هي التي تخمد هذه السلوكيات الفردية، وعلى هذا الأساس عرف الكلاسيكيون الجدد الاقتصاد أنه: "علم الاختيارات (المفاضلات) الفعالة"²².

تعددت التعاريف لمصطلح "الاقتصاد السياسي"، إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث هو تعريف **Lionel ROBBINS** في مقالة نشرها عام 1932 تحت عنوان "طبيعة ومعنى علم الاقتصاد"، فالإقتصاد هو: "العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة"²³. يتصور هذا التعريف الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الإنسان والأشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية.

=https://data.bnf.fr/fr/12121894/friedrich_engels_der_ursprung_der_familie_des_privateigentums_un_d_des_staates/fr.pdf (Consulter le: 04/08/2021)

²¹- يسيطر على علم الاقتصاد منذ النصف الثاني من القرن العشرين اتجاه يسمى بالاقتصاد النيوكلاسيكي، وهو اتجاه يختزل العملية الاقتصادية إلى آليات السوق من عرض وطلب، وينظر إلى السوق على أنه مجال مستقل ومسيرا بذاته، عازلا بذلك أي تأثير من المجتمع أو بنائه السياسي؛ كما ينظر هذا الاتجاه إلى المجتمع على أنه ليس إلا ملحقا للسوق، ويقدم توصياته بحيث يتم تنظيم المجتمع بكيفية تضمن استقلال السوق وسيره وفق قوانينه الخاصة التي يعتقد في انفصالها عن البناء الاجتماعي. أنظر: إيمون بانلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 12. أشرف حسن منصور، الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية، مقال منشور على الموقع:

<https://www.academia.edu/DOC> | Ashraf Mansour | الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية (DOC) (Consulter le: 11/05/2020).

²²- جواد كاظم البكري، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، ص 145، مقال منشور في الموقع:

<http://www.docudesk.com> (Consulter le: 09/05/2020).

²³- La définition de L. ROBBINS (An Essay on the Nature and Significance of Economie Science) fait de l'économie «la science qui étudie le comportement humain en tant que relation entre les fins et les moyens rares à usages alternatifs». Cette définition conçoit l'économie politique en tant que science

ومن هنا ننتهي بعبارة عامة هي أن علم الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية التي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولتهم لتوزيع المواد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف المتعددة، وكيفية بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات المبادلة في السوق.

ثانياً: خصائص علم الاقتصاد السياسي

من خلال التعاريف المتعددة لمختلف المدارس الاقتصادية، نحاول أن نستنتج بعض الخصائص التي يتميز بها علم الاقتصاد²⁴. وهي كما يلي:

- علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتحليل الأنشطة التجارية، وبمعرفة كيفية إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتوزيع المدخولات، وكذلك الاستهلاك.
- يتميز علم الاقتصاد بأن قوانينه تدرس تطور نمط الإنتاج لفهمه ويقدم لنا في نفس الوقت تفسيرات حول تطور المجتمعات البشرية، فالبعض يردّها لقوى غيبية منفصلة عن واقعنا والبعض يقول إن التاريخ يحركه الزعماء والرؤساء والملوك بشكل أساسي، بينما رأى ماركس أن أصل التطور يعود إلى العمل والإنتاج والعلاقات التي تتشكل في ظل العملية الإنتاجية.
- إن الحاجة إلى علم الاقتصاد تعود إلى حتمية ارتباط الإنسان في أي مكان وزمان بالمشكلة الاقتصادية.
- تسهل مصطلحات علم الاقتصاد وتوضح المشكلات الاقتصادية وتساعد على إيجاد فهم موحد للظواهر الاقتصادية.
- إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.
- الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان.
- الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

= qui s'intéresse à des relations entre les hommes et les choses et non point à des relations sociales. Voir: M. H. Dowidar, Op.cit., p. 18.

²⁴- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006، ص 31.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة العلمية المختلفة، فهناك علاقة تفاعل متبادل تترجم في شكل تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد ومختلف العلوم الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم يترك بصمات واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية²⁵.

وعليه سوف نتناول العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية (الفرع الأول)، أو علوم تطبيقية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع (أولا)، والقانون (ثانيا)، وعلم السياسة (ثالثا)، والتاريخ (رابعا)، وعلم النفس (خامسا).

أولا- علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع

يبيّن الأستاذ **Joseph A. Schumpeter** العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن "التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه"²⁶. فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم²⁷.

²⁵ - أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 12. أنظر أيضا: شطبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018، ص 12.

²⁶ - جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.

²⁷ - أنظر: محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 44-45. جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 68.

يلتقي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع، فالثروة التي هي بؤرة علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية²⁸.

ثانياً - علاقة الاقتصاد بالقانون

تقوم في كل المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات المتولين مختلف وظائف السلطة على مستوياتها المختلفة، ويصير الحديث عندئذ عن ما يسمى بالقانون العام، ثم علاقة الأفراد فيما بينهم ويصبح الأمر حينئذ داخل نطاق ما يعرف بالقانون الخاص²⁹. والقانون في الحالتين يعتبر إطاراً يتم في داخل النشاط الاقتصادي، فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والثمن الخاص بها، كما أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات ... الخ³⁰.

فمثلاً ما يجوز وما لا يجوز انعقاده بين الأفراد من تعامل يحدده القانون، ما يسود وما لا يسود من تشريع يحدده الواقع الاجتماعي ومن عناصره الواقع الاقتصادي، والصلات المتقدمة بين الاقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فكل مجتمع تنظيمه القانوني الذي يعكس الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر مكون للنظام الاقتصادي³¹.

²⁸- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59. أنظر أيضاً: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 54-56.

²⁹- فمثلاً تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع. أنظر: لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج - البويرة، 2017-2018 ص 6. زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 37.

³⁰- ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

³¹- أنظر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 66. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 40.

ثالثا- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التي تقوم بها السلطة الحاكمة للجماعة، ومما لا شك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي"³². كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر متأثرا واضحا بالأوضاع الاقتصادية³³.

رابعا- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بعلم التاريخ لمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، وأن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية³⁴.

كما دعت أهمية علم التاريخ المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إليه لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين³⁵.

خامسا- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يهتم علم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، لأن

³²- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص 21.

³³- خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

³⁴- لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6. أنظر أيضا: ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 31.

³⁵- خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية³⁶.

إن أكبر دليل على ذلك هو تأثير الشائعات على الحياة الاقتصادية في بلد معين، فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع، فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلاً، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في بورصة نيويورك تزامم الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة³⁷.

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق (أولاً)، والإحصاء (ثانياً)، والرياضيات (ثالثاً).

أولاً- علم الاقتصاد والمنطق

يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء، لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطاً وثيقاً، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج³⁸.

إن النظريات العلمية الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن

³⁶- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 21.

³⁷- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 69.

³⁸- خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية³⁹.

ثانيا- علم الاقتصاد والإحصاء

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجدول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديداً من مجموعة العلوم الطبيعية⁴⁰.

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إما من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك على دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية⁴¹.

ثالثا- علم الاقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم⁴². وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع تزايد استخدام

³⁹- المرجع نفسه، ص 64.

⁴⁰- شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 13. أنظر أيضا: لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

⁴¹- خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

⁴²- عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 2.

الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء⁴³.

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذي درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق، واستخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمراً سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي⁴⁴. ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضي في بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج المتوقعة.

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى القوانين التي تحكم ذلك العلم، وأن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث، والوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، بل لا بد من إتباع خطوات معينة تعرف بالتحليل العلمي⁴⁵.

لدراسة هذا الموضوع، ينبغي الإشارة أولاً إلى مشتقات منهج علم الاقتصاد (الفرع الأول)، ثم تبيان منهج أو طريقة البحث في علم الاقتصاد (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مشتقات منهج علم الاقتصاد

تعتمد العلوم الاقتصادية على النماذج، وهذه النماذج عبارة عن صورة مبسطة من العالم الواقعي تقوم على العديد من التعميمات والفرضيات. ويتم طرح الفرضيات أولاً، ثم يجري اختبار كل فرضية على حدة عن طريق البيانات التجريبية، وفي حال ثبوت صحتها يتم تحويلها إلى نظرية أو قانون أو قاعدة، وتستخدم أيضاً هذه النماذج في استنتاج التنبؤات. وعليه، سنتناول موضوع ومنهج علم الاقتصاد (أولاً)، والقوانين الاقتصادية (ثانياً).

⁴³ - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

⁴⁴ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

⁴⁵ - محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 25.

أولاً: موضوع ومنهج علم الاقتصاد

إن العلم هو موضوع المعرفة الإنسانية المنظمة، والمتعلقة بالطبيعة والمجتمع والفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر، وكل معرفة علمية تعرف بموضوع وطريقة أو أسلوب. فموضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع⁴⁶. وأن موضوع علم الاقتصاد يحيلنا إلى ميدان الدراسة بمعنى الوقائع والظواهر الاقتصادية، التي هي محل الدراسة والتفسير.

يثير الحديث عن طرق البحث في الاقتصاد السياسي عموماً مشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبارها من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقدم المعرفة، فهذا المنهج يؤدي بنا إلى التقنيات والوسائل المستخدمة لتفسير الوقائع محل الدراسة والتفسير للظواهر الاقتصادية، والتي تتمثل في القوانين التي تحكم هذه الظواهر⁴⁷.

ولما كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي، فإنه بهذا الوصف لا يمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم الاجتماعية الأخرى باعتباره أحد فروع المعرفة الداخلة فيها.

ثانياً: القوانين الاقتصادية

تُعبّر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية الجارية، وهي عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج. ولكن الجوهر والظاهرة ليس متطابقين، ولو كان متطابقين لما كانت هناك حاجة إلى علم الاقتصاد، ولكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أو الظواهر الاقتصادية، وهي معرفة تقصد إلى تفسير هذه الظواهر تفسيراً علمياً. أما إذا

⁴⁶ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 16.

⁴⁷ - محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص 36-37.

أخذنا أحد فروع المعرفة العلمية المختلفة، فيقصد بهذه القوانين: "مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر"⁴⁸.

من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كالنظام الرأسمالي مثلا، ويفتقد جزءا كبيرا من أهميته في ظل نظام اقتصادي آخر، كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها من قوانين وضعية (1)، إلى قوانين موضوعية (2).

1- القوانين الوضعية

إن القوانين الوضعية الاقتصادية وفقا لهذا التصور، هي قوانين تطبق على كل المجالات التي تدخل في مفهوم الاقتصاد، أي تشمل المواضيع القانونية العامة والخاصة التي تتعلق بالاقتصاد⁴⁹. وحتى بالنظر إلى مفهوم الاقتصاد نفسه الذي يشمل كل الأعمال المتعلقة بالإنتاج، التوزيع، التبادل، واستهلاك الثورات⁵⁰.

يمكن أن نخلص إلى أن القوانين الوضعية هي مجموعة القواعد الهادفة لضمان التوازن بين المصالح الخاصة والعامة للأعوان الاقتصاديين والمصلحة الاقتصادية العامة⁵¹، وأمام هذا التنوع والاختلاف يمكن القول حسب النظرة الموسعة، أن القوانين الوضعية هي القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، لذلك يمكن إلغائها أو تعديلها في أي وقت حسب الظروف، مثل: التقنين التجاري، قانون الجمارك، قانون حماية المستهلك، قانون المنافسة، القانون المصرفي ... الخ. وهي كذلك مجموعة من القواعد المطبقة على أشخاص القانون في إطار أنشطتهم الاقتصادية، ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد القانونية الواردة على النشاط الاقتصادي سواء فيما يتعلق بتنظيمه ووظيفته وهدفه⁵².

⁴⁸ - محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 26.

⁴⁹ - لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 57.

⁵⁰ - المرجع نفسه، ص 5.

⁵¹ - SAVY Robert, Droit public économique, 2^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 1977, p. 6.

⁵² - لعشب محفوظ، المرجع السابق، ص 63.

2- القوانين الموضوعية

يُعتبر القانون الموضوعي تعبير عن العلاقات الموجودة بين الظواهر الحقيقية أو الواقعية، فعندما تتعلق بعلاقات وظواهر اقتصادية نكون أمام القوانين التي يجب أن يوضحها الاقتصادي، فالقوانين الموضوعية منبثقة عن واقع العلاقات الاقتصادية القائمة والمتكررة بين الظواهر الاقتصادية، وهي غير ثابتة تتغير بتغير هذه الظواهر، ومما لا شك فيه أن علم الاقتصاد له فرضياته وقوانينه ونظرياته، تلك القوانين القابلة للتعميم في كل زمان ومكان. مثل: قانون العرض والطلب، التداول النقدي، الأسواق⁵³.

وأخيراً، يمكن إجمال السمات الرئيسية للقوانين الاقتصادية فيما يلي⁵⁴:

1- نسبية التطبيق، أي تغييرها بتغيير الزمان والمكان. فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد رأسمالي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي. فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسيبان للقانون الاقتصادي.

2- تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أو الحدوث.

3- تتميز القوانين الاقتصادية بعدم دقتها الحسابية، فلا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أو اتجاه معين. وتمدنا النظرية الاقتصادية بنماذج لهذه القوانين الاقتصادية.

الفرع الثاني: منهج البحث في علم الاقتصاد

يراد بمنهج البحث الطريقة التي يتبعها العقل في دراسة موضوع معين للوصول إلى قانون عام، أو هو المنهج الذي تختلف فيه الطرق المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي⁵⁵. ويعتمد علم الاقتصاد في تحليل ومناقشة النشاط والقضايا الاقتصادية على تطبيق مناهج فكرية وعلمية عديدة، أهمها المنهج الاستنباطي (أولاً)، والمنهج الاستقرائي (ثانياً).

⁵³- أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 18.

⁵⁴- SAVY Robert, Op.cit., pp. 7-9.

⁵⁵- خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 63.

أولاً: المنهج الاستنباطي

يقوم هذا المنهج أو الطريقة على أساس التجريد، أي أن الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها. وتسمى هذه الطريقة أحياناً بالطريقة الاستنتاجية، وهذه الطريقة في البحث العلمي تستند على فروض عامة كلية تقبل صحتها بصفة مسبقة، والتي نستخرج منها قوانين وأحكام جديدة، فهي عملية استخلاص منطقي ينتقل بمقتضاها الباحث من فروض عامة إلى حالات خاصة أو وسائل جزئية⁵⁶. فموضوع الاقتصاد السياسي محددٌ بأمر يتعلق بعلاقات اجتماعية تأخذ المكانة بواسطة الأشياء المادية والخدمات، مثلاً: تحديد سلع ما يعود إلى عدة عوامل (حكم عام) – العوامل المؤثرة – (حكم خاص) – العرض والطلب – النقد – التقنية.

يشترط للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها أن تكون نقطة البداية واقعية وحقيقية ثبت وجودها في ظروف معينة، وينبغي دائماً مراعاة توافر هذه الظروف أثناء عملية التحليل والاستنتاج. وفي جميع الأحوال ينبغي عند تقدير النتائج بهذه الطريقة الأخذ بعين الاعتبار أنها تقوم على أساس افتراضي، هذا فضلاً عن أنها طريقة سهلة لاستخلاص النتائج حين نكون بصدد مقدمات بسيطة لا تحتوي على عدد كبير من المتغيرات⁵⁷.

ثانياً: المنهج الاستقرائي

المنهج الاستقرائي في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، يبدأ بملاحظة ودراسة الوقائع بتفاصيلها لكي يتم التوصل بطريق التحليل المنطقي إلى القواعد العامة، وهذا المنهج الاستقرائي يستبعد الفروض المبسطة المتعلقة بالظاهرة نظرياً، وهذه الطريقة تبدأ من الواقع وتحرص على أن تبقى وثيقة الصلة به، فالاستقراء يعد من قبيل الاستدلال الذي يرتقي فيه الباحث من الحالة الجزئية إلى القواعد العامة⁵⁸. وعليه، نكون بصدد الطريقة الاستقرائية عندما يصلنا البحث في طبيعة عدة جزئيات إلى معرفة حقيقية عامة، مثلاً من خلال ملاحظة تطورات أسعار السلع وكمية النقود يمكن التوصل إلى أن الأسعار بصورة عامة تميل للارتفاع في البلد الذي تزيد فيه كمية النقود المتداولة عند بقاء الإنتاج على حاله⁵⁹.

⁵⁶ - محمد حلمي مراد، المرجع السابق، ص 36-49. أنظر أيضاً: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 22.

⁵⁷ - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 16-17.

⁵⁸ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 23.

⁵⁹ - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 17-18.

غير أن الواقع يشير إلى أن من الصعوبة الاختيار بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية، حيث أن تغليب إحدهما على الأخرى يتوقف على عدة أمور منها، الظاهرة موضوع البحث وطبيعة عناصرها وتكوين الباحث واتجاهه. لذا فإن أفضل طريقة هي تلك التي تجمع بين طريقي الاستنباط والاستقراء ما أمكن ذلك، فكلتاها متكاملتان لا متعارضتان وضرورتان كمنهج للبحث في علم الاقتصاد، لأنه من الممكن وبواسطة إحدى هاتين الطريقتين مراقبة النتائج التي يتم التوصل إليها بالطريقة الأخرى⁶⁰.

المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد

تتعدد مواضيع علم الاقتصاد بتزايد وتطور الحياة الإنسانية في جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد تعترض الإنسان في نشاطه اليومي عراقيل ومعوقات، لا بد عليه من مواجهتها، ومنها قلة الموارد والوسائل اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، وهذا ما يسمى "المشكلة الاقتصادية". ولمواجهتها والحصول على السلع لتلبية حاجيات الإنسان، فهو يقوم بنشاط اقتصادي. والمشكلة الاقتصادية تدور حول ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان⁶¹.

وعلى هذا الأساس، يقتضي الأمر التطرق في البداية إلى دراسة المشكلة الاقتصادية (المطلب الأول)، وأخيراً النشاط الاقتصادي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية

تحتل المشكلة الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين الداخلي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلة انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات⁶². وبصرف النظر عما يكون قد بلغه التطور الاجتماعي للفرد، فإنه يتحتم عليه مواجهة ما اصطلح على تسميته

⁶⁰ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 66-67.

⁶¹ - عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 15.

⁶² - مختار عبد الحليم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007، ص 2-3.

بالمشكلة الاقتصادية، وذلك من خلال تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية (الفرع الأول)، وبعدها الحاجات الاقتصادية التي يحتاج الفرد لإشباعها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة الندرة النسبية للموارد، وعناصر الإنتاج، وتعدد حاجات أفراد المجتمع المراد إشباعها، أي أن حاجات الأفراد أكبر من الموارد. وعليه لا يوجد تناسب بين ما يتوفر من موارد محدودة وبين حاجات الإنسان المتزايدة. وعليه، يجب تعريف المشكلة الاقتصادية، وتحديد طبيعتها (أولاً)، ثم حصر الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية، وخصائصها (ثانياً)، وبعد ذلك تحديد أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية (ثالثاً).

أولاً: مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها

لدراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية، سنحاول في هذا الفرع التطرق إلى مضمون المشكلة الاقتصادية (1)، وتحديد طبيعتها (2).

1- مضمون المشكلة الاقتصادية

تأسيساً على ما سبق، يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تعبر عن عدم التناسب أو عدم التوازن أو التناقض أو عدم التوافق بين الموارد والحاجات، والذي ينعكس في صورة ندرة الموارد وصلاحيتها لاستخدامات متعددة بالنسبة للحاجات الإنسانية التي تتعدد وتتفاوت في أهميتها النسبية. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل في محاولة الفرد أو المجتمع التوفيق بين حاجاته غير المحدودة، والتي تختلف في أهميتها النسبية والموارد المحدودة التي تصلح لاستخدامات متعددة⁶³. تكمن المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى "مشكلة الندرة" في محدودية الموارد الاقتصادية، وندرته النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا⁶⁴.

⁶³ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 19.

⁶⁴ - السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 30.

ارتكازا على هذا المضمون، يتم تناول بعض المعاني التي قد تساهم بدرجة أو بأخرى في توضيح الأبعاد الحقيقية لماهية المشكلة الاقتصادية من ناحية الشروط والمعطيات والخصائص. وعليه يمكن، حصر وتحديد الشروط الضرورية والكافية لوجود المشكلة الاقتصادية في الأتي⁶⁵:

(أ)- تعدد الحاجات وبالتالي وسائل إشباعها.

(ب)- تفاوت الأهمية النسبية للحاجات الإنسانية.

(ج)- عدم توافر غالبية وسائل إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة.

(د)- ندرة الموارد للحصول على هذه الوسائل.

(هـ)- وجود استعمالات بديلة للموارد.

(و)- سعي الإنسان لتحقيق أقصى إشباع ممكن بأقل جهد ممكن في سلوكه الاقتصادي، أي بصفته كمنتج وكمستهلك.

يشكل كل من الشرطين رقم (أ) و(د) الشروط الضرورية لقيام المشكلة الاقتصادية، وبالتالي تمثل ما يعرف بمعطيات المشكلة الاقتصادية.

2- طبيعة المشكلة الاقتصادية

كل حياة اقتصادية تقوم على الوجود المتلائم للإنسان والموارد، فالإنسان بحكم تكوينه الطبيعي والنفسي والاجتماعي له مجموعة من الحاجات التي يجد إشباعها في الموارد التي تقدمها له الطبيعة. ويلاحظ أن إشباع البعض من هذه الحاجات ميسر، لأن الطبيعة قدمت وسائل إشباعها بكميات كافية، دون مضيعة للوقت أو تحملا للجهد، وهو ما أطلقنا عليه الموارد الحرة، والتي لا تثير أية مشكلة اقتصادية⁶⁶. أما بالنسبة للنوع الأخر من الموارد، وهو الموارد الاقتصادية، وهي التي تتصف بالندرة فهي

⁶⁵ - هائل عبد المولى طشطوش، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، منتدى الفقه الإسلامي، دبي، 2015، ص 7.

⁶⁶ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 25-26. أنظر أيضا: محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص ص 15-17.

جد مختلفة، حيث أن هناك جانب كبير من الوسائل التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة لا تكفي بكمياتها المحدودة لهذا الإشباع⁶⁷.

من هذا الوضع تنشأ ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، التي تنطوي طبيعتها على مضمون واحد ذو وجهين، يتشكلان من التقابل بين الحاجات المتعددة والوسط المحدود للإمكانات. وهما:

أولاهما: أي الوجه الأول للمشكلة الاقتصادية، إنما يتمثل في كون أن الموارد التي تقدمها الطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية غالباً ما لا تصلح في صورتها الأولى لهذا الإشباع. وهذا ما يثير قضية أو موضوع الإنتاج، وما تنطوي عليه من عمليات التفاعل المستمر بين الإنسان وتلك الموارد التي تتوفر في الطبيعة، من خلال قيام الإنسان بتناول ما يجده في الطبيعة من الأشياء ليخضعها لجهد ذهني والعضلي في صورة مجموعة من عمليات معالجة وتغيير خواصها الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية من أجل جعلها أشياء نافعة أي وسائل لإشباع الحاجات الإنسانية.

ثانيهما: أي الوجه الآخر للمشكلة الاقتصادية، فيتصل بقضية أو موضوع التوزيع، والتي تنتج من التقابل بين الحاجات غير المحدودة للإنسان والموارد التي على كثرتها تعتبر محدودة بالنسبة للحاجات. ومن ثم فلا بد من توزيع تلك الموارد على الحاجات غير المحدودة، وغني عن البيان أن هذا التوزيع يسبقه توزيع آخر هو توزيع المواد على فروع الإنتاج، ذلك التوزيع الذي تقتضيه طبيعة عمليات الإنتاج اللازمة والضرورية لإشباع الحاجات⁶⁸.

بناء على التحديد والتحليل السابق لطبيعة المشكلة الاقتصادية، فإنه ربما يكون من المفيد أن نشير إلى أن هناك فريق من الاقتصاديين من يتواضع على اعتبار اصطلاح أو تعبير المشكلة الاقتصادية مرادف لاصطلاح أو تعبير الندرة، بالتحديد السابق لمفهومها. إلا أنه من ناحيتنا، فإننا نعتبر أن المشكلة الاقتصادية تمثل صياغة للقضايا الأساسية المرتبطة بإنتاج وتداول وتوزيع واستهلاك الثروة، باعتبارها تمثل موضوع علم الاقتصاد.

⁶⁷ - تقوم المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي طالما كانت هناك حاجات إنسانية غير محدودة، وتقابلها موارد اقتصادية نادرة. أنظر: البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974، ص 20-21. عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، 1999، ص 29.

⁶⁸ - لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر: عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 15-16. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 13.

ثانياً: خصائص المشكلة الاقتصادية

تتمثل الخصائص الأساسية للمشكلة الاقتصادية في كونها ما هي إلا: مشكلة ندرة عامة أبدية ودائمة، ومشكلة اختيار وتوضيحية. وسنتناول هذه الخصائص الأساسية الثلاثة على التوالي:

1- مشكلة ندرة عامة أبدية ودائمة

بمعنى أن مضمونها وأركانها تنطبق على الفرد والمجتمع ككل. فأبي فرد (فقير كان أم غني) وأي مجتمع (بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي والاجتماعي، أو مرحلة تقدمه الاجتماعي والاقتصادي) يواجه المشكلة الاقتصادية بدرجات متفاوتة وصور متباينة. والندرة هي أهم خاصية للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد اللازمة لإشباع الرغبات الإنسانية المختلفة لما نشأت أي مشكلة على الإطلاق. والندرة المقصودة هنا هي الندرة النسبية لا الندرة المطلقة⁶⁹.

كما أنها مشكلة أبدية ودائمة، بمعنى أن الإنسان منذ أن خلقه الله وبالتالي المجتمع، واجه ويواجه وسيواجه مستقبلاً هذه المشكلة، طالما استمر التسابق بين تزايد الموارد وتزايد الحاجات الإنسانية وتنوعها وتجديدها. وحتى عندما تتزايد قدرة الفرد على إشباع رغباته جميعاً فإنه تثور في نفسه دائماً رغبات جديدة في حاجة هي الأخرى إلى الإشباع، وهو الحال كذلك بالنسبة للجماعة⁷⁰.

2- مشكلة اختيار وتوضيحية

يمكن تفسير ذلك من كون أنه يترتب على تزامن الحاجات غير المحدودة التي تتفاوت في أهميتها النسبية على الموارد المحدودة، والتي تصلح لاستخدامات متعددة، ضرورة التوضيحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الآخر. ومن هنا يتعين على الفرد أو المجتمع أن يختار أو يفاضل بين حاجات مختلفة، ثم يقرر أي الحاجات أولى بالإشباع، وبالتالي ما هي الحاجات التي لا مفر من بقائها دون إشباع في وقت معين. ومتى حدد الفرد أو المجتمع موقفه من التفضيل والاختيار، أصبح من المتعين

⁶⁹ - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 39.

⁷⁰ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 27-28.

عليه أن يوزع الموارد التي في حوزته بالطريقة التي تكفل إشباع الحاجات التي اختارها أو فضلها على غيرها⁷¹.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن المشكلة الاقتصادية كمسألة اختيار وتضحية لا تنشأ فقط من ندرة الموارد بالمقارنة مع الحاجات، وإنما أيضا لكون أن هذه الموارد لها استعمالات متعددة وبديلة، ولذلك يترتب على توجيه مورد معين إلى استخدام معين ضرورة التضحية بأوجه الاستخدام الأخرى. ويعرف هذا بنفقة الاختيار أو التضحية، مثال: نفترض أن قطعة أرض تصلح لبناء عمارة أو للزراعة، فإذا ما تقرر استخدامها للبناء، فإن هذا يعني التضحية باستخدامها في الزراعة⁷².

ثالثا: أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية

يطرح التحديد السابق لطبيعة وماهية المشكلة الاقتصادية على مستوى المجتمع ككل عدد من التساؤلات الهامة، والتي تثار في طرق وأساليب تنظيم وإدارة عمليات إنتاج وتوزيع الموارد الاقتصادية (أو الثروة)، بغية مواجهة المشكلة الاقتصادية⁷³. وأهم هذه التساؤلات تتمثل فيما يلي:

الأول: ماذا ننتج؟ وبأي كميات؟ أو ما هي أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها؟

طالما أن أي مجتمع يواجه مشكلة ندرة الموارد لتلبية الاحتياجات غير المحدودة لأفراده، فمن المحتم عليه أن يفاضل ويختار بين الحاجات المتعددة على ضوء أهميتها النسبية وحجم موارده المتاحة واستخداماتها المختلفة. وغني عن البيان أن هذا التفضيل والاختيار لبعض الحاجات الإنسانية على حاجات أخرى (والذي يعني بعبارة أخرى التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع البعض الأخرى)، يمكن على أساسه تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي يتعين إنتاجها. ومتى تم تحديد هذا، فإنه بعد ذلك يتم توزيع وتخصيص الموارد على فروع الإنتاج المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات ... الخ.

⁷¹ - بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 22-23.

⁷² - أنظر: مختار عبد الحليم طلبية، المرجع السابق، ص 7. أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 44.

⁷³ - بغض النظر عن الهيكل الاقتصادي لأي مجتمع هناك ثلاث قرارات اقتصادية علينا مواجهتها. القرار الأول هو ماذا ننتج؟ والثاني هو كيف ننتج؟ وأما الثالث فهو لمن سوف ننتج؟ وهذه القرارات ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا. لمزيد من التفصيل أنظر: عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 17. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 80-82. لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 13-14.

الثاني: كيف ننتج؟ أو ما هي طريقة الإنتاج المناسبة للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟

وبديهى أن هذا التساؤل يفترض تعدد الطرق الفنية لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها، وتختلف تلك الطرق الفنية للإنتاج باختلاف نسب الجمع بين عناصر الإنتاج الضرورية لإنتاج كمية معينة من السلعة أو الخدمة. ومن ثم فإن الإجابة عليه تتطلب الاختيار لأنسب طرق أو فنون الإنتاج، طالما أن هناك أكثر من طريقة لعناصر الإنتاج المختلفة واللازمة لإنتاج السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في توفيرها.

الثالث: لمن ننتج؟، أو كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على عوامل الإنتاج المختلفة، نظير خدماتها التي ساهمت بها في إنتاج تلك السلع والخدمات؟

يتطلب هذا السؤال التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين به، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج. فلا شك أن هذه المشكلة تعتبر من أعقد وأخطر المشكلات، وأكثرها إثارة للجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين لاتصالها الوثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية⁷⁴.

الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية

تعتبر الحاجات الإنسانية ضروريات اقتصادية بالنسبة للإنسان، وهي مصطلح ثقافي واجتماعي يتغير من زمان إلى آخر، فهي جزأين مادي نظرا لاحتياج الإنسان لها وثقافي اجتماعي لأنها غير محدودة أو لا نهائية، فهي متزايدة ومتغيرة كلما مرت عليها مدة من الزمن⁷⁵. لذلك سنتطرق إلى تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها (أولا)، وبعدها تحديد خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها (ثانيا)، وأخيرا الموارد الاقتصادية (ثالثا).

⁷⁴ - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 14-15.

⁷⁵ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 17.

أولاً: تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها

لا يمكن للإنسان في مختلف أطواره أن يستغني عن نظام الحاجات، فهو يحتاج إلى العديد من الأشياء والخدمات لإشباع رغباته وسد حاجاته، ولكن التمايز البشري يكمن في طبيعة التعامل مع هذا النظام، وسبل توفير حاجيات الإنسان، إذ أنه تتوفر لديه حاجيات بيولوجيا واقتصادية، يعتبر توفيرها وإشباعها ضمن الأطر المشروعة سببا لبقاء الإنسان على وجه هذه الأرض⁷⁶.

وعليه، سنتطرق إلى تعريف الحاجات (1)، ثم تحديد عناصرها (2).

1- تعريف الحاجات الاقتصادية

يمكن تعريف الحاجات بأنها الرغبة في الحصول على الوسائل اللازمة لوجود الإنسان وتطوره، أي أنها شعور الفرد بفقدان شيء ما في حياته، سواء كان عاطفياً أو أخلاقياً أو غير ذلك، فهي رغبة يحس بها في صورة ألم جسماني أو نفسي، تدفعه إلى بذل جهد معين من أجل إشباعها. وبعبارة أخرى، تعرف الحاجة بأنها رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما سواء كان هذا الشيء منظور (كسلعة) أم غير منظور (كخدمة). مثل: (التعليم - العلاج - الأمن... الخ)، والعمل على تلبيتها، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها.

ومن هذه الحاجات ما يعتمد على وسائل مادية لإشباعها، ومنها ما لا يعتمد على ذلك كالحاجات المعنوية، فمثلا الحاجة إلى الغذاء تنشأ حينما يشعر الإنسان بالجوع، وبالتالي فإنه يتحرك من أجل الحصول على شيء معين يشبع هذه الحاجة⁷⁷.

وبناء عليه، فإن الحاجة تخلق شعور بالحرمان يدفع صاحبها إلى البحث عن وسيلة معينة تخلصه من هذا الحرمان، فهي تعبر عن حالة نفسية تعكس الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي،

⁷⁶ - فمثلا يشعر الفرد بحاجات فينتج من أجل تلبيتها، لكن كلما زاد في الإنتاج كلما تعددت حاجاته. وهكذا تبدو الحياة الاقتصادية كمسابقة مرهقة بين تضخم الإنتاج وتزايد الحاجات. أنظر: بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 39.

⁷⁷ - الحاجات المادية كثيرا ما ترتبط بقيم أو معان معنوية، والحاجات المعنوية كثيرا ما يستعان على إشباعها بوسائل مادية. فالطعام لازم للتغذية، والمسكن لازم للإيواء، ولكن الصداقة لا تعتمد على وسائل مادية لإشباع حاجة الإنسان إليها. أنظر: عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 19.

تدفع الإنسان إلى السعي للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها⁷⁸. وعليه يمكن القول بأن الحاجات تمثل الطاقة الكامنة في الإنسان، والتي تدفعه إلى بذل حجم معين من الجهد العضلي أو الذهني في تعامله مع الأشياء المختلفة، لكي يجعل منها وسائل وسلع مختلفة لإشباع حاجاته.

2- عناصر الحاجات الاقتصادية

واضح من التحديد السابق للحاجات، أن كلمة الحاجة بالرغم من أنها تثير معان متعددة، قد يترك أمر تحديدها تارة لعلماء الاقتصاد وتارة لعلماء الاجتماع والنفس والطب، إلا أن الحاجة تدل دائما على كونها حالة نفسية تتحلل، أي كان موضوعها، إلى ثلاثة عناصر أو أوجه. وهي:

أ- إحساس بالألم أو الشعور بالحرمان.

ب- معرفة وسيلة من شأنها أن تطفى هذا الإحساس أو الشعور بالألم.

ج- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

بالطبع، فالمسألة لا تعدو أن تكون ثلاثة أوجه لحالة نفسية، وليس وجود ثلاثة عناصر منفصلة في الواقع. ما دام أن وجود الحاجة في نفس الإنسان يولد إثارة، وهذه الإثارة تولد الرغبة، وهذه الرغبة تولد بذل المجهود في سبيل إشباع هذه الرغبة حتى تزول الإثارة⁷⁹.

ثانيا: خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها

تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص، يترتب عليها بعض النتائج الاقتصادية (1)، كما وأنها تنقسم أو تصنف إلى عدة أنواع (2).

1- خصائص الحاجات الاقتصادية

للحاجة خصائص متعددة تسهم، بالإضافة إلى ما تقدم بيانه، في تحديد عناصر محتواها الموضوعي. ولعل أهم هذه الخصائص تتمثل فيما يلي:

⁷⁸ - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 16.

⁷⁹ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 20.

(أ) قابلية الحاجة للإشباع

يمكن تقرير إذا ما تركز الاهتمام على حاجة واحدة، كقاعدة عامة أن كل حاجة قابلة للإشباع، وبمعنى أن قدرًا معلومًا أو محدودًا من الأموال يكفي لإشباعها، وأنها تقل حدة كلما تلقت قدرًا من الإشباع⁸⁰. فالإنسان قد يحتاج إلى عدد معين من قطع الأثاث، وقد يحتاج إلى سيارة أو سيارتين أو إلى عدد من الكتب، أو إلى وقت معين لسماع الموسيقى. ومن ثمة فإن كل حاجة من هذه الحاجات لها قدر معين يشبعها، وبعد الحصول عليها لا يصبح الإنسان بحاجة إلى مزيد من الإشباع في وقت معلوم⁸¹.

(ب) قابلية الحاجة للانقسام

يقصد بها أن الإحساس بالألم الذي يتولد عن الحاجة يمكن التخفيف منه تدريجياً بزيادة كمية السلع والخدمات التي تستخدم في إشباعها، فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئياً عن طريق تناول بعض الطعام وليس كل الطعام اللازم لإزالة الجوع تماماً، كذلك فإن الحاجة إلى الملابس يمكن إشباعها جزئياً بشراء عدد قليل من الملابس، أو بشراء ملابس رخيصة. وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل الإشباع نفسها إلى الانقسام، أو على تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة⁸².

(ت) قابلية الحاجة للقياس

هناك بعض الظواهر التي يمكن قياسها كمياً، فالمسافات يمكن قياسها باستخدام الكيلومتر، والأحجام يمكن قياسها بالأمتار المكعبة، والأوزان يمكن قياسها بالرطل أو الطن. وإلى جانب ذلك هناك بعض الظواهر الأخرى التي وإن كان لا يمكن قياسها كمياً، إلا أنه يمكن مقارنتها وترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً، مثل: ظاهرة الجمال، وظاهرة الصور الزيتية، لا يمكن قياسها كمياً، ولكن يمكن ترتيبها حسب درجة جمال كل منها، وما يصدق على ظاهرة الجمال يصدق على ظاهرة الحاجة. إذ لا يمكن قياسها كمياً، ولكن يمكن ترتيبها من حيث حدتها، فالحاجة إلى الطعام اليوم قد تكون أكثر حدة من الحاجة إليه بالأمس، كما يمكن القول أن الحاجة إلى الطعام أشد حدة من الحاجة إلى الملابس⁸³.

⁸⁰ - مختار عبد الحليم طلبة، المرجع السابق، ص 4-5.

⁸¹ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 26.

⁸² - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 20.

⁸³ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 23.

ث) - قابلية الحاجة للاستبدال أو التكامل

قابلية الحاجة للاستبدال أي أن الحاجات تعوض في الغالب بحاجات أخرى يكون إشباعها أكثر سهولة من إشباع الحاجة الأولى، وعادة ما توجد سلعة تحل محل أخرى، ودرجة التعويض هذه تختلف من سلعة إلى أخرى اعتمادا على مدى ضرورة الحاجة. كما أن هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض، فالحاجة لشرب الشاي يكملها الحاجة إلى الماء والوقود والشاي والسكر والأواني. والحاجة إلى التدفئة لا يكفي لإشباعها ارتداء ملابس ثقيلة، بل لإشباعها أيضا لا بد من تناول طعام خاص يمد الجسم بالسرعة الحرارية⁸⁴. وهكذا نجد الحاجة الواحدة تستدعي حاجات أخرى، بحيث ترتبط الحاجات وتتكامل.

ج) - قابلية الحاجة للتنوع والتعدد والتزايد باستمرار

حاجة الفرد إلى سلعة أو خدمة معينة تتجه للإشباع مع زيادة الاستهلاك، وهي في مجموعها تتزايد باستمرار⁸⁵. فالحاجات الإنسانية تتميز بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد مع مرور الزمن، وذلك بالمقارنة مثلا بين الحاجات المطلوبة في القرون الماضية وتلك الحاجات المطلوبة في وقتنا الحاضر.

2- أنواع الحاجات الاقتصادية

تنقسم حاجات الإنسان إلى عدة أنواع، نذكر البعض منها بشكل عام:

أ- الحاجات المادية والحاجات المعنوية

الحاجات المادية، هي التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية (سلع وخدمات)، أي أن إنتاجها يتحمل تكاليف مادية. وهذا يعني أن لها سعر أو قيمة ينبغي على المستهلك دفعها لغرض الحصول عليها، كالحاجة إلى الغذاء والملبس والسكن والمواصلات. أما الحاجات المعنوية، فهي تلك التي يتم إشباعها عن طريق بذل الإنسان جهدا فكريا والتي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية، كالحاجة إلى التعليم والصحة والصدقة والأخلاق⁸⁶.

⁸⁴ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 74.

⁸⁵ - البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 24.

⁸⁶ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 21.

ب- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية

تقسم الحاجات إلى حاجات ضرورية وأخرى حاجات كمالية. فالحاجات الضرورية، هي تلك الحاجات التي يعتبر تلبيتها إلزامية أو ضرورية لمعيشة الفرد، والتي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجات الكمالية هي تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها، فهي ليست ضرورية وغير إلزامية لمعيشة الإنسان. مثل: السفر، المطالعة، الاستماع إلى الموسيقى. فهي لا تهدد وجوده⁸⁷.

ج- الحاجات الفردية الخاصة والحاجات الاجتماعية (الجماعية)

الحاجة الفردية أو الخاصة، هي تلك التي تتصل مباشرة بشخص الإنسان وحياته الخاصة، والتي يمكن إشباعها بشكل فردي، ويقتصر نفعها على فرد واحد ولا يفيد منها فرد آخر، كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الاجتماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى التعليم وتوفير الأمن والعدالة ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة لتحقيق الصالح العام⁸⁸. والعبرة في فردية أو جماعية إشباع الحاجات ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الإشباع، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الإشباع أو عدم تنظيمها له.

ثالثا: الموارد الاقتصادية

كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم الندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين أو موزعة توزيعا مكانيا، حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى، وحتى لو كانت هذه الموارد وفيرة فإن الإنسان يظل محصورا بعامل الوقت⁸⁹، وهو من أكثر العوامل ندرة على الإنسان⁹⁰. فوجود حاجات إنسانية يعني في نفس الوقت وجود وسائل صالحة لإشباعها ومعرفة بوجودها وصلاحيتها، ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد والتي تحتاج إلى تعريف (1)، وأن لهذه الموارد شروط وعوامل (2)، وأنواع (3).

⁸⁷ - مختار عبد الحليم طلبية، المرجع السابق، ص 3.

⁸⁸ - البيلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 25.

⁸⁹ - محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981، ص ص 75-80.

⁹⁰ - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 10.

1- تعريف الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع حاجات الأفراد، ووصف الموارد بالنادرة لا يقصد بها الندرة المطلقة وإنما الندرة النسبية والتي هي قدرة الموارد المتاحة على الإشباع بالنسبة لحاجات الأفراد الكثيرة المتعددة⁹¹.

كما يمكن تعريف الموارد على أنها كل ما يصلح من أشياء ووسائل لإشباع الحاجات الإنسانية. أو هي وسائل يسعى الإنسان للحصول عليها لإشباع حاجاته⁹².

2- شروط الموارد وعواملها

1-2- شروط الموارد

حتى تكون السلعة اقتصادية يجب توفر عدة شروط، كما يلي:

- 1- أن تستجيب هذه السلع لراغبات وحاجات الإنسان، فإذا كانت مادة لا يرغب فيها فهي لا تعتبر ثروة اقتصادية، مثل الأوساخ.
- 2- إمكانية استغلالها من الإنسان، وهذا الشرط مرهون بمدى تطور الميكانيزمات التكنولوجية.
- 3- أن تكون موجودة بقدر نسبة حاجة الإنسان أي أن توفرها نسبي⁹³.

2-2- عوامل ندرة السلع الاقتصادية

تتكون عوامل ندرة السلع الاقتصادية من عدة عوامل طبيعية وتنظيمية واجتماعية.

- 1- **عوامل طبيعية:** كلما قلت مادة (ثروة) في الطبيعة زادت قيمتها لدى الإنسان، مثل الذهب.
- 2- **عوامل تنظيمية:** تتلخص في أن القانون قد يمنع استيراد أو إنتاج مادة معينة، مثل السلع المقلدة.

⁹¹ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 74.

⁹² - الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 29.

⁹³ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 19.

3- عوامل اجتماعية: مثل الدين الذي يمنع أكل لحم الخنازير، وإنتاج بعض السلع.

3- أنواع الموارد الاقتصادية

1-3- موارد طبيعية: هي كل السلع الاقتصادية التي تستخدم في الإنتاج والتي توجد في الطبيعة مباشرة كالأرض التي تستخدم في إنتاج محصول معين، والمعادن الموجودة في باطن الأرض، ومساقط الأنهار التي يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة والبحار والأنهار التي تستخدم في الملاحة والزراعة. يمكن القول أن الإنسان في هذه الحالة ليس له علاقة بوجود هذه الموارد، وإنما تعتبر هبة من هبات الطبيعة. وكان الاقتصاديين يطلقون عليها اسم "الأرض"⁹⁴.

فهناك دول عربية غنية بالموارد الطبيعية كالنفط مثل دول مجلس التعاون الخليجي، ودول أخرى غنية بالأراضي الزراعية مثل السودان واليمن والصومال لكنها فقيرة بالموارد المادية لاستغلال هذه الثروات.

2-3- موارد بشرية (العمل): وهي القدرة الإنسانية من عمل وفكر، أي الطاقات الذهنية والجسدية للإنسان، ويطلق عليها الاقتصاديين عادة اسم "العمل". فمثلا دول كالجائر، مصر، الأردن، سوريا، واليمن غنية بالموارد البشرية، وتعتبر دول مصدرة لليد العاملة بعكس دول الخليج التي تعتبر فقيرة بالموارد البشرية وتعتبر دول مستوردة لليد العاملة، لكنها غنية بالموارد الطبيعية⁹⁵.

3-3- موارد اقتصادية (السلع الرأسمالية): وهي موارد مصنوعة قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجاته واحتفظ بها للاستخدام في فترات مقبلة. فهي نتاج التفاعل بين الموارد البشرية والطبيعية، مثل إنتاج الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية وغيرها. وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج⁹⁶.

⁹⁴ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 35.

⁹⁵ - أحمد محمد مندور وآخرون، المرجع السابق، ص 32.

⁹⁶ - البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 32.

المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي

النشاط الاقتصادي هو العملية التي يسعى الإنسان من خلالها إلى تكييف الموارد الطبيعية النادرة مع احتياجاته المتعددة، والذي يقصد به مجموعة الأعمال والتصرفات التي يقوم بها الإنسان قصد استخراج الثروات الطبيعية وتحويلها، حتى تصبح صالحة للاستهلاك⁹⁷. فهدف الإنسان هو إشباع رغباته باستهلاك السلع والخدمات التي يرغب فيها، وعليه أن يقوم بإنتاج هذه السلع ثم يقوم بعملية التبادل مع الآخرين لاستهلاكها، لأن الفرد لا يمكنه أن يقوم بمفرده بإنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاجها.

يتم النشاط الاقتصادي وفقا للعديد من المراحل، وهي: الإنتاج، وهو عملية إنشاء السلع والخدمات (الفرع الأول). التبادل، وهو الفعل الذي يتم بموجبه توفير السلع والخدمات لاستهلاكها (الفرع الثاني). والاستهلاك، وهو الفعل الذي يتم من خلاله إشباع الحاجات (الفرع الثالث).

الفرع الأول: عملية الإنتاج

في إطار مجموعة معينة يتم نشر الأنشطة الاقتصادية ضمن مجموعات فرعية محددة، تسمى القطاعات الاقتصادية، والتي تندرج فيها عملية الإنتاج. وعلى هذا الأساس، يربط أغلب علماء الاقتصاد بين الإنتاج والعرض كأنشطة اقتصادية، باعتبار أنه لا مجال للكلام عن عرض السلع والخدمات دون أن يسبقها مرحلة هامة وأساسية، هي مرحلة إنتاج السلع والخدمات⁹⁸.

للإنتاج عدة مفاهيم مختلفة تتنوع بحسب الفكرة التي يدور حولها كل مفهوم. وعليه سنتعرض إلى تعريف الإنتاج من عدة زوايا (أولا)، وتحديد عناصره المختلفة والمشاركة في العملية الإنتاجية (ثانيا).

أولا: تعريف الإنتاج

الإنتاج عبارة عن خلق المنفعة أو زيادتها، والإنتاج يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس، إذن فهي العملية التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية وحاجات المستهلك⁹⁹. وعملية الإنتاج هي وظيفة في إطار مؤسسة من أجل الحصول على سلع وخدمات تستند وتعتمد على عوامل

⁹⁷- L'activité économique est la démarche par laquelle les hommes cherchent à adapter les ressources rares de la nature à leurs nombreux besoins. Voir: DIOUF Mokhtar, Economie politique pour l'Afrique, Les Nouvelles Éditions Africaines du Sénégal (N.E.A.S.), Dakar, 1991, p. 19.

⁹⁸- محمد دويدار، المرجع السابق، ص 276. أنظر أيضا: عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 259.

⁹⁹- SAY Jean-Baptiste, Op.cit., p. 36.

الإنتاج¹⁰⁰. فالإنتاج هو اللحظة الأولى في العملية الاقتصادية. ويتم تعريفه عموماً على أنه تكوين أو خلق الثروة أو المنفعة، أي صنع سلعة أو إضافة منفعة جديدة لم يكن لها وجود¹⁰¹.

هناك ثلاثة مفاهيم على الأقل للإنتاج، وهي:

- مفهوم ضيق يبقى فقط كإنتاج يقتصر على خلق السلع المادية، وبالتالي فقط أنشطة القطاعين الأولي (الإنتاج الطبيعي) والثانوي.

- مفهوم واسع يعرف بالإنتاج أي نشاط ينتج منفعة. في هذه الحالة، فإن القطاعات التي يتم النظر فيها هي قطاعات أولية وثانوية، ولكنها أيضاً عالية. وفقاً لهذا المفهوم، فإن الإنتاج يعني إنشاء المرافق.

- مفهوم بسيط يحتفظ بإنتاج تصنيع المنتجات، ولكنه يحتفظ أيضاً بمجموعة كاملة من العمليات التي تطيل التصنيع: نقل المنتجات والتعبئة والتغليف. هنا ستكون القطاعات المعنية بالطبع أولية وثانوية، ولكنها أيضاً جزء من قطاع التعليم العالي، يتوقف الإنتاج حيث يبدأ التسويق.

هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول التعريف الوحيد للإنتاج يدل بالفعل على طبيعة تخصصهم. الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي على هذا النحو، فهو موضوع عدد من الخلافات، بقدر ما سنحظى بفرصة رؤيته لاحقاً¹⁰².

ثانياً: عناصر الإنتاج

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

1- الطبيعية (الأرض)

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها. وهذه الموارد لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج

¹⁰⁰ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 67.

¹⁰¹ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 205. أنظر أيضاً: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 137.

¹⁰² - DIOUF Mokhtar, Op.cit., pp. 34-35.

السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته¹⁰³. كما أن هذه الموارد لا قيمة لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة¹⁰⁴.

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفان:

- موارد طبيعية تتميز بسهولةها وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات... الخ.

- موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها¹⁰⁵.

2- العمل

يقصد به الجهد الإنساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج، وذلك في شكل جهد عضلي أو ذهني يبذله الفرد من أجل الإنتاج، فلا يدخل فيه عمل الآلات. ويتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه نشاط واعي وإرادي من الإنسان بغرض المساهمة في الإنتاج¹⁰⁶.

أ- أنواع العمل:

للعمل نوعين أساسيين هما:

✓ **عمل عضلي:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد بدني أكثر من الجهد الفكري.

✓ **عمل فكري:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد فكري أكثر من الجهد البدني.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم للعمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل، إذ غالباً ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض. فمثلاً لا يوجد نوع العمل الذي يعتمد على

¹⁰³ - محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39. أنظر

أيضاً: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 139.

¹⁰⁴ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 99-100.

¹⁰⁵ - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 342-343.

¹⁰⁶ - مختار عبد الحليم طلبة، المرجع السابق، ص 126.

الجهد العضلي فقط دون استخدام الملكات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني تماما لا يتطلب بعض الجهد العضلي¹⁰⁷.

ب- التخصص وتقسيم العمل:

إنه مع تطور البشرية وتطور الحاجات الإنسانية كما ونوعا زادت درجة تقسيم العمل ليس فقط بين الأفراد بل حتى بين الجماعات والأقاليم. وأن الكفاءة الاقتصادية للعمل تزيد مع زيادة التخصص، والذي يأخذ صورتين. أولا التخصص في مهنة معينة، يقتصر فيها الفرد على إنتاج سلعة أو خدمة واحدة فقط، ويتحصل على باقي السلع والخدمات التي يحتاجها عن طريق التبادل. كذلك قد يتم التخصص داخل المشروع معين تُقسم فيه العملية الإنتاجية إلى العديد من العمليات الجزئية، يقتصر فيها كل عامل على عملية جزئية واحدة يتخصص فيها. وهذا ما يعرف بظاهرة تقسيم العمل. فكلما زاد تقسيم العمل كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية¹⁰⁸.

بالإضافة إلى أن لتقسيم العمل مظاهر متعددة تتمثل في تقسيمه إلى: التركيب الفيزيولوجي، حيث على أساسه تم تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، والمظهر المهني الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد إلى عمل زراعي، وعمل صناعي، ورعي، وتجارة، والمستوى العلمي الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد كل حسب اختصاصاته وقدراته، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة عن المهام التي يقوم بها باقي العمال داخل المشروع¹⁰⁹.

ج- مزايا وعيوب تقسيم العمل:

مزايا تقسيم العمل: يحقق تقسيم العمل العديد من المزايا، تتمثل في:

- اكتساب العامل مهارات وقدرات أكبر نظرا لتركيز الجهد على جانب معين من العمل.
- زيادة كميات الإنتاج التي يمكن للمشروع الإنتاجي خلقها خلال مدة معينة
- توزيع العمل على الأفراد حسب قدراتهم بجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.

¹⁰⁷ - البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 139.

¹⁰⁸ - لمزيد من التفصيل أنظر: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 143. عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص

263. البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 139-140.

¹⁰⁹ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 143-144.

- يمكن تقسيم العمل من توفير وقت كبير جدا أثناء القيام بالإنتاج.

عيوب تقسيم العمل: قد يؤدي تقسيم العمل إلى:

- إظهار وشعور الأفراد العاملين بالملل وضيق الفكر، ويصبح العامل مجرد حلقة في آلة، لا دخل له فيها.
- تقسيم العمل يؤدي إلى أن العامل يصبح معتمدا كليا على العملية الإنتاجية التي يؤديها، ولا يمكن أن يؤدي غيرها، مما يعرضه للبطالة إذا ما كسد سوق الصناعة التي يعمل فيها.
- يجعل تقسيم العمل العامل غير قادر على القيام بأعمال أخرى، حتى ولو كانت ذات صلة بأعماله.
- قتل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل من ناحية، وتوفير عدد من العمال بسبب انتشار استعمال الآلات من ناحية أخرى¹¹⁰.

3- رأس المال

يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتقنير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة¹¹¹.

أ- تعريف رأس المال بالمعنى الفني:

يختلف مدلول رأس المال باختلاف الموضوعات التي يتناولها، ويمكن أن نميز بين عدة معاني لرأس المال. فقد يقصد به مجموعة الأموال المنتجة التي لا يراد بها إشباع حاجة مباشرة بل يقصد به المعاونة في إنتاج أموال أخرى، ومثال ذلك مجموع الآلات والمباني والمواد الأولية والتحسينات التي تجرى على التربة، والسلع نصف المصنعة. وهي مجموع الأموال التي يملكها شخص معين أو هيئة معينة في

¹¹⁰ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 144-146. أنظر أيضا: عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 263.

¹¹¹ - ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 49. أنظر أيضا: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 203-205.

لحظة معينة¹¹². وبصفة عامة يقصد برأس المال مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق وزيادة إنتاجية المنتجات بنوعها الاستهلاكي والإنتاجي. وتشمل أدوات العمل مثل الآلات، والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار¹¹³.

إلى جانب رأس المال الفني ظهرت مفاهيم أخرى لرأس المال، منها رأس المال المحاسبي، والذي يقصد به تلك القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، والتي تستهلك إما ماديا أو اقتصاديا. أو هو مجموع الأموال المنقولة أو غير المنقولة لشخص ما أو لمشروع ما، وهي تبقى ثابتة على ما هي عليه دون نقصان¹¹⁴.

ب- أقسام رأس المال:

لقد تم تقسيم رأس المال إلى أقسام عديدة، من أبرزها تقسيمه إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول. ويقصد برأس المال الثابت ذلك الذي لا يستهلك باستعماله مرة واحدة في الإنتاج، ولكن يستهلك مرات عديدة مثل المباني والآلات والعتاد، حيث يدخل في أكثر من عملية إنتاجية. أما رأس المال المتداول فهو الذي يستهلك بالاستعمال مرة واحدة فقط، مثل المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج كالبنور والأسمدة والفحم والقطن وغيرها من المواد.

للتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة لحساب نفقات الإنتاج، فرأس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة إنتاج السلعة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمته الذي يستهلك فعلا في عمليات إنتاج السلعة أو الخدمة¹¹⁵.

ج- كيفية تكوين رأس المال: يتكون عن طريق الادخار والاستثمار. وأنه لا غنى عن هذين الطريقتين من تكوين رأس المال داخل العملية الإنتاجية أو داخل المجتمع.

¹¹² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 163.

¹¹³ - محمد دويدار، المرجع السابق، ص 318.

¹¹⁴ - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 264-265. أنظر أيضا: البيلوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 208-209.

¹¹⁵ - أنظر: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 164. عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 265.

➤ الادخار

يعني الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد وعدم إنفاقه أي الامتناع عن استهلاكه، ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في إحدى البنوك أو شراء سندات أو أسهم¹¹⁶.

أ- أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار:

(1) الادخار الإجباري:

هو ادخار عن طريق ما تفرضه الدولة من ضرائب، مثل الضرائب المفروضة على أملاك المواطنين، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، ... الخ.

(2) الادخار الحر:

هو الفرق ما بين الدخل الصافي (اقتطاع الضرائب) والاستهلاك، مثل ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

ب- عوامل الادخار: يتوقف حجم المدخرات في الدولة على عوامل تتمثل فيما يلي¹¹⁷:

(1) العوامل الشخصية:

إن الرغبة في تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير موقعة وتحسين المعيشة في المستقبل وتكوين رأسمال لاستخدامه في التجارة.

(2) العوامل الموضوعية:

وهي تتمثل فيما يلي:

- مستوى الدخل: فمستوى الادخار لدى الأفراد يزيد بازدياد مقدار الدخل والعكس صحيح.
- طريقة توزيع الدخل الوطني: الطبقة الغنية هي التي تستطيع أن تدخر بعكس الطبقة الفقيرة التي تنفق معظم دخلها في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار، وبذلك يجب إعادة

¹¹⁶ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 119.

¹¹⁷ - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 266-267.

توزيع الدخل الوطني عادلا وذلك بفرض الضرائب التصاعدية وفي نفس الوقت يخفف العبء على الفقراء ويترتب على ذلك الزيادة في الاستهلاك والنقص في الادخار لدى الطبقة الغنية.

- **تنبؤ الأفراد بحركات الأسعار وتغيرات الدخل:** إذا تبين للأفراد بأن الأسعار سترتفع فإن هذا التقدير سوف يدفع الأفراد إلى الزيادة في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي لانخفاض الادخار، وعندما يتوقعون بأن دخلهم سيرتفع فإنهم يزيدون من الاستهلاك مما يؤدي إلى الادخار.
- **معدل الفائدة:** تعتبر الزيادة في معدل الفائدة عاملا مشجعا للأفراد لإيداع أموالهم في البنوك، فكلما ازداد معدل الفائدة كلما شجع ذلك الأفراد على الادخار والعكس صحيح.

➤ الاستثمار

لا يكفي الادخار وحده لتكوين رأس المال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال باستثمار ادخاره في مشروع خاص أو مشترك.

1/- تعريف الاستثمار

أ- **التعريف القانوني للاستثمار:** عرف الأستاذ **Ph. FOUCHARD** الاستثمار بأنه كل استخدام لأموال منقولة أو غير منقولة تهدف إلى إنشاء مشروع أو التوسع في مشروع قائم. وعرفه المعهد الدولي بأنه: "توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية"¹¹⁸.

كما عرّف الاستثمار بأنه: "استخدام أصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص اعتباري أو طبيعي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أو لا، بهدف عائد مجز"¹¹⁹.

¹¹⁸ - صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 22.

¹¹⁹ - معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص ص 33-

35. أنظر أيضا: صفوت أحمد عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 21-26.

GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012, p. 15. & MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159.

ب- **التعريف الاقتصادي للاستثمار:** يقصد بالاستثمار كل زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع. كما ويعتبر الاستثمار كل تضحية مادية أو غير مادية بشرط أن تتجسد في التدفق المالي من وإلى المؤسسة من أجل تحقيق هدف معين¹²⁰، كما تشمل الاستثمارات المادية وغير المادية كشهرة المحال التجارية، براءة الاختراع، تكوين العمال من أجل تطوير التكنولوجيا المستخدمة.

ج- **التعريف المحاسبي للاستثمار:** يتمثل الاستثمار في الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها المؤسسة من أجل بيعها أو استخدامها في نشاطها¹²¹.

2/- **أنواع الاستثمار:** هناك أنواع كثيرة من الاستثمارات، تتنوع باختلاف معايير وأسس تقسيمها.

أ- **من حيث القائم على الاستثمار:** ينقسم الاستثمار إلى استثمار خاص واستثمار الشركات، يقوم به الشخص المستثمر سواء كان طبيعيا أو معنوياً. واستثمار عمومي، تقوم به الدولة أو أحد أجهزتها العامة أو جهاز ذي كيان دولي، واستثمار مختلط وهو الذي يحوي النوعين السابقين¹²².

ب- **من حيث الغاية من الاستثمار:** ونجد منه نوعين هما:

- **استثمار محفز:** يقوم به المستثمر بدافع توقع عائد (ربح) مثل حالة الخواص.

- **استثمار إجباري:** تقوم به الحكومة دون توقع الحصول على عائد، مثل الصناعات الحربية.

¹²⁰ - للمزيد حول التعريف الاقتصادي للاستثمار أنظر كل من: صفوت أحمد عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 17. معاوية عثمان الحداد، المرجع السابق، ص 29-32. قبائلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2012، ص 25-26.

¹²¹ - KHAFRABI Mohamed Zine, Techniques comptables, 4^{eme} éd, tome 1, Berti édition. Alger, 1999, p. 33.

¹²² - وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 44.

ج- من حيث طبيعة الاستثمار: وهو نوعين:

1- الاستثمار غير المادي: يتمثل في نفقات تحسين الإنتاجية وتكوين العمال مثلاً، وتكاليف البحث، شراء براءات الاختراع ورخص الاستغلال، مثل تكاليف الاستثمار.

2- الاستثمار المادي: هو استخدام الوسائل والسلع في تكوين طاقة إنتاجية جديدة. مثل التجهيزات والمباني، ويشمل ما يلي:

- الاستثمار باستبدال (التعويض): الذي يهدف إلى الإبقاء على الرأسمال ومستواه وذلك بتعويضه ويستخدم من أجل ذلك أموال استهلاك الرأسمال، وبعبارة أخرى تعويض آلة بألة أخرى دون تعديل أو تغيير من الحجم الإجمالي في إنتاجية المؤسسة¹²³.

- الاستثمار عن طريق المحافظة أو الصيانة: وهو عبارة عن نفقات مخصصة بمبالغ معينة لتحسين الخدمة وصيانة الآلة مما يؤدي إلى رفع حجم الإنتاج.

ت- من حيث أهمية الاستثمارات وتأثيرها في العملية الإنتاجية: وهي على ثلاثة أنواع:

1- استثمارات إنتاجية مباشرة: هي التي تؤثر على العملية الإنتاجية بصفة مباشرة، مثل الآلات الإنتاجية.

2- استثمارات إنتاجية غير مباشرة: هي التي تؤثر على عملية الإنتاج بصفة غير مباشرة، مثل الطرق، المخازن، المواصلات.

3- استثمارات اجتماعية إنتاجية: والتي تؤثر على الإنتاج على المدى الطويل، مثل تكوين إطارات في استغلال قدرات الأفراد في الإنتاج¹²⁴.

3/- أهداف الاستثمار: تتمثل الأهداف التي يحققها الاستثمار للمستثمر فيما يلي¹²⁵:

- تحقيق العائد (الربح)، ومهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

¹²³ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 125.

¹²⁴ - وسام مجدي عطية، المرجع السابق، ص 44.

¹²⁵ - ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 12-13.

- تكوين الثروة وتميئتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحى الفرد بالاستهلاك الجاري أو الحالي على أمل تكوين الثروة في المستقبل.

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجات، وذلك بأن يسعى المستثمر إلى تحقيق الدخل في المستقبل.

- المحافظة على قيمة الموجودات، عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض موجوداته وثوراته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

4- التنظيم

يقصد بالتنظيم تنظيم عملية الإنتاج، وهو وظيفة يتولى مسؤولية تنظيم الإنتاج المنظم الذي يمثل شخص طبيعي أو معنوي وتتمثل وظيفته في العمل على التوفيق بين عناصر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات الطلب على منتجاته، وذلك بالنسب اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بقصد الحصول على الربح. ولأن المنظم ينتج للسوق فإنه يتعرض للمخاطر من خلال العوامل التي تحكم طلب المستهلك أو أثمان السلع والخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية، ولهذا فإن الصفة التي يجب توفرها ابتداء في المنظمين هي قدرتهم على التنبؤ بأحوال طلب وعرض السلع وآثار إنشاء مشروع ما¹²⁶.

يقوم المنظم بهذا العمل عادة توقعاً لحجم الطلب وتحقيق قدر من الربح. فالمنظم مفهوم أساسي في علم الاقتصاد، لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر. ويعتقد الكثير من علماء الاقتصاد السياسي أنه يشكل عاملاً رابعاً في الإنتاج يسمى المؤسسة أو المشروع، وهو عامل لا تقوم أي فاعلية للعوامل الأخرى من غير وجوده¹²⁷.

¹²⁶- عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 272.

¹²⁷- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 79-84. أنظر أيضاً: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص

5- الثورة العلمية والتكنولوجية

يساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل لها ويفضل ذلك استطاع الإنسان أن ينتقل من حرف عرفها في حياته البدائية إلى ح أخرى متطورة¹²⁸. ويفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

- كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.
- التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).
- استصلاح مساحات واسعة من الصحاري وبناء السدود والخزانات وشق الأنفاق وحفر القنوات.
- اختراع الآلات التي تقوم مقام الكثير من الأيدي العاملة.
- ربط أجزاء العالم ببعضها البعض باستخدام وسائل المواصلات المختلفة.
- اختراع وسائل التبريد للاستفادة من موارد البلاد النائية، وذلك بنقلها إلى كافة أنحاء العالم (الفواكه الاستوائية مثلا)¹²⁹.

الفرع الثاني: عملية المبادلة

إن عملية المبادلة هي بطبيعتها عملية اجتماعية، ويقصد بها أحيانا أكثر من معنى. فمثلا عندما نقول تبادل السلع فنحن نشير إلى عمليات نقل السلع من أماكن تواجدها إلى المستهلك النهائي لها، كما نقول في أحيان أخرى تبادل أو توزيع الموارد وهو تقسيم الموارد المتاحة على النشاطات المختلفة في الاقتصاد القومي¹³⁰.

ما نقصده في دراستنا لعملية المبادلة والتوزيع هو دراسة المشكلة المتعلقة بتبادل وتوزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع، وهذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يلي.

أولاً: تعريف التبادل

يقصد بالمبادلة تبادل المنتجات بالمقابل، فالإنسان يهدف في نشاطه الاقتصادي لإشباع حاجاته المتعددة معتمدا على ما يوفره بنفسه أو ما يقدمه له غيره من أفراد المجتمع من سلع وخدمات، وما يميز

¹²⁸ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 85-86.

¹²⁹ - زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 379-384.

¹³⁰ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، هامش رقم 1، ص 261.

تطور المجتمعات هو تنوع هذه الحاجات واعتماد الناس على بعضهم البعض لتوفير حاجاتهم، من خلال نطاق التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد¹³¹. ولقد أدى اتساع تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج إلى زيادة التبادل، حيث يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته المختلفة عن طريق المبادلة بما يخصص لإنتاجه مع ما ينتجه غيره من الأفراد، ويستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود التي حلت محل المقايضة، فالنقود أداة للمبادلة ومقياس للقيمة وأداة للاستثمار¹³².

ثانياً: أنواع إنتاج المبادلة

إن هدف النشاط الاقتصادي للإنسان لم يكن في مختلف مراحل تطور الإشباع المباشر فقط لحاجات الأفراد أو عائلته والمنتجين، لذلك نجد نوعين للإنتاج يجب أن نميز بينهما:

1- الإنتاج الطبيعي:

هو إنتاج قصد الإشباع المباشر لحاجات الأفراد المنتجين (أي من أجل إشباع حاجات الإنسان أو عائلته)، وقد مر الإنتاج الطبيعي بمراحل تاريخية تمثلت في المقايضة.

المقايضة: هو نظام يتم عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام وسيلة تبادل مثل المال¹³³. والإنتاج كان بقصد إشباع حاجات المنتجين، لأنه عند وجود فائض اقتصادي أي قدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم ظهر الإنتاج بقصد المبادلة ثم المبادلة بواسطة النقود في مرحلة أخرى، فعن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السلع اللازمة لإشباع رغباته. وكانت المقايضة أول نظام للمبادلة عرفه الإنسان دون وجود وسيط لعملية التبادل¹³⁴.

¹³¹ - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 92.

¹³² - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 261.

¹³³ - المقايضة هي أول شكل من أشكال المبادلة، وهي تعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة. وفي اقتصاد المقايضة حيث يسعى الناس إلى مبادلة سلعهم مباشرة، تكون تكاليف القيام بذلك مرتفعة للغاية. في الواقع، لكي يكون هناك تبادل من الضروري أن يتحرك الأفراد من أجل إرضاء الإرادة المتبادلة للرغبات في التبادل. أنظر:

DELAPLACE Marie, Monnaie et financement de l'économie, 4^e édition, Dunod, Paris, 2013, p. 8 et 13.

¹³⁴ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 327.

عيوب المقايضة

تتمثل هذه العيوب فيما يلي¹³⁵:

- صعوبة الاهتمام أو الرجوع إلى نسبة مبادلة السلع ببعضها البعض.
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين لأن قيام نظام المقايضة يفرض وجود شيء يرغب في السلعة لأنه إذا استحالة المبادلة يجب البحث عن شخص آخر.
- المقايضة لا تسهل في تحقيق الادخار لأن السلعة تتعرض للفساد والتلف.
- صعوبة التنقل من مكان لآخر.

2- الإنتاج بقصد المبادلة:

يقصد به أن تطور أسلوب الإنتاج أدى إلى وجود فائض اقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجه هذا الفائض في الإنتاج إلى المبادلة في السوق.

ثالثا: شروط المبادلة وأنواعها

1- شروط المبادلة

وهي كما يلي:

- ✓ أن يكون هناك تقسيما اجتماعيا للعمل
- ✓ أن الإنتاج يقوم بواسطة الأفراد على وجه الاستقلال
- ✓ أن الإنتاج يتم بقصد المبادلة

إن الناتج الذي يصبح سلعة يكون نافعا للآخرين، أي بمعنى آخر تمثل قيمة استعمال اجتماعية وتكون ناقصة للآخرين.

2- أنواع المبادلة

للإنتاج بقصد المبادلة صورتين هما:

1-2 إنتاج المبادلة البسيطة: وفيه يقوم المنتج الذي يملك وسائل إنتاج محدودة في بيع السلع التي ينتجها، ويستخدم المدخول المتحصل عليه في بيع تلك المنتوجات لشراء سلع أخرى يقوم باستعمالها إما

¹³⁵ - تميزت المقايضة بأنها الطريقة البدائية للمبادلات، وكانت تحيط بها الكثير من الصعاب. أنظر: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص ص 328-330.

في إشباع حاجاته النهائية أي استهلاكها نهائيا أو في الإنتاج، وبالتالي فعملية المبادلة البسيط تتمثل في التخلي عن السلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود مقابل السلع (سلعة — نقود — سلعة)¹³⁶.

2-2- إنتاج المبادلة الرأسمالية: في عملية المبادلة الرأسمالية يتم من خلال دورة رأسمال المنتج، والتي تتم على مراحل ثلاثة هي:

المرحلة الأولى: يقوم صاحب الرأسمال باستخدامه في شراء قوى الإنتاج (قوة العمل، وسائل الإنتاج).

المرحلة الثانية: تستخدم وسائل الإنتاج وقوة العمل في إنتاج سلعة معينة.

المرحلة الثالثة: يقوم المنتج ببيع السلع التي ينتجها في السوق ليحصل على مقابل نقدي يتضمن الربح والذي يكون أكثر من الرأسمال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الأولى، وبالتالي يتمثل الإنتاج في عملية المبادلة الرأسمالية بالتخلي عن النقود في مقابل السلعة والتخلي عن السلعة مقابل النقود (نقود — سلعة — نقود)¹³⁷.

رابعا: وسائل إنتاج المبادلة

يستعمل الأفراد في مبادلاتهم النقود محل المقايضة التي عرفها المجتمع البشري في بداية الأمر، حيث كانت مبادلة الأفراد للسلع والخدمات فيما بينهم، فالمقايضة تعني باحتياجات اقتصاد بدائي، ولكن مع تطور هذا الأخير اتضح عجز المقايضة عن الوفاء بحاجات الأفراد، وهو ما أوجب انتقال المجتمع إلى مرحلة اختيار السلعة المعينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة، والتي يعتبرها المجتمع من السلع للقيام بدور النقود¹³⁸.

والنقود هي كل وسيط للمبادلة تتمتع بقبول عام للوفاء بالالتزامات داخل الوطن، وهي تقوم بدور أساسي في النظم الاقتصادية ألا وهو تسهيل مبادلة السلع والخدمات وتوسيع نطاق التبادل، فمن جهة تمنح النقود للمستهلك قوة شرائية تمكنه من إشباع حاجاته العاجلة والآجلة كما أنها تمكن المنتج من الإنفاق على السلع وبيعها في الأسواق، وهي أيضا وحدة اكتساب وأداة ادخار¹³⁹.

¹³⁶ - DELAPLACE Marie, Op.cit., p. 14.

¹³⁷ - جميع السلع تفضل النقود مقابلا لها لصفة تميزها وهي السيولة، وهذه الأخيرة يقصد بها قدرة الشيء على أن يتحول في أي وقت إلى أي سلعة أخرى دون أن تفقد جزء كبير من قيمتها. أنظر: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 342.

¹³⁸ - المرجع نفسه، ص 346.

¹³⁹ - DELAPLACE Marie, Op.cit., p. 14.

الفرع الثالث: عملية الاستهلاك

عرف الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، في كتابه المشهور "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود"، حيث حلل العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراستهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى¹⁴⁰.

أولاً: تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية اقتصادية تمكن الأفراد من إشباع حاجاتهم الاقتصادية، والذي يأخذ صورة سلعة أو خدمة، وتؤدي عملية الاستهلاك في نفس الوقت إلى القضاء على المواد والخدمات المستهلكة، فمثلاً الخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية¹⁴¹. وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية¹⁴².

وقد عرفه قاموس علم الاقتصاد بأنه: "عملية إتلاف السلع والخدمات بعد إشباع حاجيات الأشخاص من هذه السلع والخدمات"¹⁴³. إذن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين، سواء أكانوا أفراد مستهلكين نهائيين، أم مؤسسات إنتاجية، أم هيئات رسمية أو شبه رسمية. كما يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"¹⁴⁴.

¹⁴⁰ - خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصادي، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 122.

¹⁴¹ - ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999، ص 16.

¹⁴² - عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 227.

¹⁴³ - COTTA Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975, pp. 123-124.

¹⁴⁴ - محمود الوادي وآخرون، المرجع السابق، ص 225.

كما أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الناتج القومي الذي يستخدم ويفنى في إشباع الحاجات الحالة للمجتمع سواء كانت مادية أو معنوية. بالإضافة إلى سلع الاستهلاك الدائمة أو غير الدائمة، والمخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة، حيث توجد كسلع المتعة اللوحات والتحف الفنية، وهي بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان¹⁴⁵.

ثانياً: أنواع الاستهلاك

يمكن تقسيم الاستهلاك إلى عدة أنواع، ومنها ما يلي¹⁴⁶:

1- الاستهلاك النهائي:

هو الذي يتم بفعل الأفراد ويوجه مباشرة لإشباع الحاجات، مثل: الملابس.

2- الاستهلاك الوسيط:

هو ذلك الاستهلاك الذي يتم بفعل المؤسسات التي تقتني السلع والخدمات لتدمج بعد ذلك في العملية الإنتاجية بغرض الحصول على سلع وخدمات نهائية.

3- الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي:

- الاستهلاك الخاص: هو الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد والعائلات.

- الاستهلاك الحكومي: هو ذلك الاستهلاك الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع على اختلاف أشكالها، وهو يشمل السلع والخدمات التي تحتاجها هذه السلطات لمواصلة تسيير المرافق العامة التي تتولى إدارتها، مثل: المدارس، المستشفيات.

4- الاستهلاك الجماعي:

يتمثل في استهلاك المتعاملين والأفراد للخدمات غير السلعية أو غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

¹⁴⁵ - عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

¹⁴⁶ - لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 72-73. أنظر أيضاً:

أ- خصائص الاستهلاك الجماعي: تتمثل في استهلاك السلع والخدمات التي تتميز بأنها:

- تستهلك جماعيا أي بصفة جماعية.
- السلع غير التجارية لا يمكن أن تطرح في السوق بسعر يغطي على الأقل تكلفة الإنتاج.
- الاستهلاك يتم بطريقة جماعية ويتم ذلك في نفس الوقت.
- منتجة أي من إنتاج الإدارات العمومية.

ب- التمييز بين خدمات جماعية وافرادية:

- خدمات جماعية: هي خدمات تقدم من طرف الجماعة، مثلا: الخدمة الجماعية وطنية.
- خدمات افرادية: هي خدمات جماعية، مثل: النقل، ولكن تكون أشخاص افراديا.

ثالثا: مضمون الاستهلاك

يتعلق الاستهلاك بما يلي:

- السلع الدائمة: هي تلك السلع التي تستهلك عدة مرات، مثل: الملابس.
- السلع غير الدائمة: وهي تلك السلع التي تستهلك مرة واحدة، مثل: الأكل أو الأطعمة.
- السلع التجارية: هي السلع التي تغطي خدمات الإنتاج، مثل تكاليف الإنتاج ومصاريف النقل.
- السلع غير التجارية: وهي تلك السلع التي لا تغطي خدمات الإنتاج، مثل الإدارة العمومية.
- سلع المبادلة: هي سلع تغطي خدمات الإنتاج، لأنه يتم الحصول عليها عن طريق السوق، وتغطي تكلفة جماعية غير الإنتاج والفائدة.
- سلع غير المبادلة: وهي تلك التي لا تغطي تكلفة الإنتاج، مثل: الدخول إلى حديقة عامة.
- السلع المادية: هي سلع ملموسة، مثل: الألبسة، الأطعمة.
- السلع غير المادية: هي خدمات معنوية غير ملموسة، مثل: الاتصالات.

رابعاً: محددات الاستهلاك

يقوم الأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين بعملية الاستهلاك لتلبية حاجاتهم، لكن المستهلك مقيد في وظيفة الاستهلاك بعدة عوامل¹⁴⁷:

1- المحددات الاقتصادية للاستهلاك

الأفراد مقيدون بضغطين اقتصاديين، وهي التي تقيد من قدراته للاستهلاك، وهما:

أ- **سعر السلع والخدمات**: كمبدأ كلما زاد سعر السلع وخدمات قل الطلب عليها، ولكن إذا قل سعر الخدمات فإن الطلب يزداد، وهذه العلاقة العكسية بين سعر السلع والطلب عليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين تعرف بما يسمى "مرونة سعر الطلب"، فهذه المرونة تسمح بتقدير العلاقة المرتبطة بتطور السعر وتطور الطلب على السلع.

= مرونة السعر السلبي: التقلبات علاقة عكسية.

= مرونة السعر الإيجابي: تكون كلما ازدادت أسعار السلع يزداد الطلب عليها، وهي السلع النادرة.

ب- **الدخل**: إن الارتفاع أو الزيادة في الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك والعكس صحيح.

= مرونة الدخل: في حالة ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى قلة الطلب.

= مرونة الدخل السلبي.

2- المحددات غير الاقتصادية للاستهلاك

أ- **مستوى الطبقة الاجتماعية**: استهلاك الفرد يختلف حسب العادات المنبثقة من تربيته لأن طريقة الحياة في إطار طبقة اجتماعية معينة تؤثر على الاستهلاك.

ب- **السن**: مثلاً الفرد المسن يستهلك من الخدمات الصحية أكثر من المراهق.

ت- **الإشهار**: فعلاً الاستهلاك يتأثر بعملية إشهار المؤسسات لمنتجاتها عبر مختلف الوسائل.

¹⁴⁷ - الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 631.

الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

إذا كان الإنسان قد مارس النشاط الاقتصادي منذ القدم وانشغاله بتحقيق حاجاته وحاجات أسرته وأقرانه في المجتمع، فإن الفكر الاقتصادي على العكس من ذلك لم ينشأ لا مع استقرار الإنسان ولا بممارسته للنشاط الاقتصادي، بل وإنه لم يفكر تفكيراً اقتصادياً في العصور القديمة إلا في إطار فلسفي، ثم بدأ البحث عن حل المشكلات الاقتصادية بطريقة عقلية في العصور الوسطى، ولكن تحت تأثير الدراسات الدينية. لينطلق الفكر الاقتصادي الفعلي بأكثر شمولية وتعمق بعد القرن الخامس عشر¹⁴⁸.

يتضمن هذا الفصل إلقاء الضوء على تاريخ الفكر الاقتصادي بصورة إجمالية وموجزة حتى يستطيع القارئ أن يدرك طبيعة تطور الفكر الاقتصادي وأسبابه ونتائجه في كل مرحلة من مراحلها، بل يمكن القول أن تاريخ الفكر الاقتصادي يعد جسراً يصل عراقة علم الاقتصاد السياسي بحدائته. فالحكمة وليدة جهد الماضي، وهكذا الحقيقة في سيرها وتطورها. وكل محاولة فكرية أصيلة، أيا كانت الانتقادات التي وجهت لها، تعد لبنة في مسيرة التطور والوصول إلى الحقيقة، فلولا التجارون لما كان الطبيعيون، ولولاهما معا لما كان "آدم سميث" ولولا الجميع لما كان تراثنا الفكري في الوقت الحاضر¹⁴⁹. وهذا ما سنحاول بيانه، من خلال عرض أهم الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة (المبحث الأول)، مروراً بالعصور الوسطى (المبحث الثاني)، وأخيراً البحث عن أهم تطورات الأفكار الاقتصادية بعد القرن الخامس عشر، خاصة عند التجاربيين، والطبيعيين، والكلاسيكيين (المبحث الثالث).

¹⁴⁸ - لا شك في أن تاريخ الفكر الاقتصادي يمتد إلى العصور القديمة والوسطى، ولكن تاريخ المدارس الاقتصادية الكبرى يبدأ من أواخر القرن الثامن عشر مع آدم سميث والفيزيوقراط. ولهذا لا بد من عدة تحديات في كتابة أي تاريخ للمذاهب الاقتصادية (تحديد الزمان وتحديد المكان: اختيار مذاهب بلدان معينة دون أخرى، وتحديد في اختيار بعض المفكرين دون آخرين، وبعض المذاهب دون أخرى). أنظر: كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970، ص 16.

¹⁴⁹ - النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 8.

المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم

لا توجد دراسات صريحة متعلقة بالأفكار الاقتصادية في العصور القديمة، بل مجرد انطباعات لم يكن لها وجود مستقل عن الأفكار الأخرى احتوتها الكتب القديمة، متعلقة بالوقائع التي كان يعيشها المجتمع في ذلك الزمن، أضف إلى ذلك أنها آراء إيديولوجية فلسفية بعيدة عن التحليل العلمي السليم¹⁵⁰.

ومع ذلك، سنتطرق إلى دراسة بعض آراء الفقهاء الإغريق الذين مست أفكارهم من بعيد المجال الاقتصادي، بداية عند أفلاطون (المطلب الأول)، ثم عند أرسطو (المطلب الثاني).

المطلب الأول: عند أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)

تناول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون في القرن الرابع قبل الميلاد بعض المشاكل الاقتصادية في كتابيه "الجمهورية" وبعض أقسام "القوانين"، حيث يرى أن نشأة الدولة ترجع إلى اعتبارات اقتصادية، وحاجات الإنسان متعددة، ولا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات¹⁵¹، وقد عاش أفلاطون في بيئة تساعد على التفكير والإبداع، ترك رصيذا كبيرا من الأفكار كان لها صدى واسع على الإنسانية، خاصة كتاباته المتعلقة "بالمدينة المثالية" التي استنبط العديد من الأفكار المتعلقة بها من النموذج الأثيني المعروف بـ "المدينة الدولة" (City-State)، ومنها استنبط كذلك جل أفكاره المتعلقة بالمجال الاقتصادي التي تناولها بمناسبة تشريحه لظاهرة الدولة¹⁵²، ومنها:

الفرع الأول: تقسيم العمل

لقد كان أفلاطون أرسقراطيا، ولهذا نراه يدافع عن انتمائه الطبقي وعن مصالح الطبقة الأرسقراطية وأهدافها في تعزيز الرق وتأسيس دولة مستقرة، تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي بدأت نواته

¹⁵⁰ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 65. أنظر أيضا: جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 94.

¹⁵¹ - شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 22. أنظر أيضا: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 342.

¹⁵² - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 65-66.

الأولى تتبلور بصورة ملحوظة، وقد اتخذ أفلاطون من تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى طبقات¹⁵³.

من واقع أن المجتمع المثالي السليم هو الذي يتكون من حكام ومحكومين، طبقة الحكام تتكون من الفلاسفة والحكام الذين يديرون شؤون البلاد ويعاونهم العسكريين، أما طبقة المحكومين فتتكون من الحرفيين والعمال والمزارعين، أي الأعمال التي لا تليق بالإغريقي أن يزاولها لأنها دنيئة لا بد من تركها للرقيق أي أسرى الحرب. وعليه أكد أفلاطون على أهمية أن تخضع جميع الأنشطة الاقتصادية إلى تنظيم دقيق، وأول صور هذا التنظيم هو تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات لكل منها دور معين. وهي:

✍ **طبقة الفلاسفة أو الحكام:** مهمتها الحكم ووضع القوانين والعمل على احترامها، ويشترط أفلاطون أن يكون الحكام من بين الفلاسفة، وقد دعا إلى أهمية ابتعادهم عن حياة البذخ والترف وتجريدهم من روابط الأسرة وشواغل الثروة عن طريق إخضاعهم إلى حياة مشاعية بدائية تتعدم فيها الملكية الخاصة، وأن ذلك سيحررهم من أي دافع للاستغلال الاقتصادي وسيدفعهم إلى مستوى المسؤولية التي تقتضيها شؤون الحكم وتصريف أمور المجتمع¹⁵⁴.

يرى أفلاطون ضرورة أن يعيش الحكام في حياة مشتركة وأن لا تكون لهم ملكية خاصة أو روابط عائلية ... الخ، فلا يتزوجون ولا يكونوا عائلات، ويجب أن يبذلوا جهودهم كلها لصالح المواطنين، لأنّ المال والعائلة تجعل أي شخص خاضعاً للإغراء والضعف العائلي تجاه أقاربه، وهذا ما قد يصرفه عن إدارة الحكم¹⁵⁵.

✍ **طبقة العسكريين:** هي أيضاً تعتبر من الفئة النبيلة ولكنها من الدرجة الثانية لذا يعهد للعسكريين أي المحاربين مهام الدفاع عن البلاد، ومهمتهم الدفاع عن المدينة ويعيشون حياة مشتركة في المعسكرات،

¹⁵³ - من الطبيعي ألا يغفل أفلاطون تقسيم العمل أثناء تناوله للدولة، إذ يعتقد أن شريحة معينة في المجتمع هي الوحيدة المؤهلة لممارسة النشاط السياسي دون غيرها من الشرائح التي لها أدوارها الخاصة بها. أنظر: نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن، ص 9.

¹⁵⁴ - وهي الطبقة الأولى في المجتمع تمتاز بالعلم والحكمة والذكاء، وعليه ينحصر دور الحكام في النشاط السياسي وإدارة شؤون الحكم في البلاد. وهم يجب أن يعيشوا معاً، وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلي بهما. أنظر: نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

¹⁵⁵ - جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 95.

وليس لديهم الحق في الملكية الخاصة والتوريث وتكوين عائلات، وهؤلاء يجب أن يربوا تربية، خاصة ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن¹⁵⁶.

✍ **طبقة المزارعون والحرفيون والتجار:** مهامها خدمة الفئتين الأولى والثانية وتلبية حاجاتهم، وهذه الفئة هي التي تحرك النشاط الاقتصادي للدولة، مع ملاحظة أن عملية الإنتاج قد يقوم بها هؤلاء الأشخاص بأنفسهم في شكل إنتاج أسري يدفع جزء منه للدولة، أو من طرف العبيد (هي فئة منحطة لا تدخل ضمن التقسيم الطبقي) الذين يشغلهم مجموعة من الأشخاص التابعين للفئة الأولى أو الثانية¹⁵⁷.

الفرع الثاني: تدخل الدولة

دعا أفلاطون إلى تدخل الدولة، لأن الحرية الممنوحة لغير طبقة الحكام والجنود ليست مطلقة، فالدولة يجب أن تتدخل لمنع الفقر المدقع والثراء الفاحش، لأن كل منهما ينتج أثرا سيئا على نوع الإنتاج وعلى المنتج نفسه، فإذا أثرى المنتج فإنه يصبح كسولا مهملا، وإذا كان فقيرا فقرا مدقعا فإن ذلك سيمنعه من أن يمد نفسه بالمعدات اللازمة للإنتاج، وهو ما يضعف من مزايا إنتاجه ويقلل من كفاءة العمل¹⁵⁸.

ويعتقد أفلاطون أن الدولة هي نظام اجتماعي خالد ينظم مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في مجتمع واحد، وإذ تسعى إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون قائمة على أساس الملكية الجماعية، وإلغاء الملكية الخاصة إلغاء تاما، كما أن تدخل الدولة ضروري لتنظيم النشاط الاقتصادي بما أن أغلب حاجات المجتمع يتم توفيرها من الخارج في شكل تجارة خارجية¹⁵⁹. فتحريم الملكية الخاصة حسبه كان مقصورا على طبقة الحكام والمحاربين فقط دون طبقة الصناع والعمال والمزارعون والحرفيين والتجار، والتي تتمتع بحق تملك الأرض والأموال ملكية خاصة¹⁶⁰.

وعليه، فمن الأفكار البارزة التي يمكن استخراجها من دراسات أفلاطون للظواهر الاقتصادية هي تلك التي تخص تقسيم العمل الذي اعتبره ضروري للتقسيم الطبقي الاجتماعي الموجود، وأكد أيضا أن

¹⁵⁶ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

¹⁵⁷ - المرجع نفسه.

¹⁵⁸ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 66-68.

¹⁵⁹ - البيلوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص 19-20.

¹⁶⁰ - كذلك فإن أفلاطون حينما حرم الملكية الفردية الخاصة على طبقة الحكام لم يصدر هذا الحكم عن اعتقاد في مساوئ الملكية الخاصة، وإنما كان هدفاً لإبعاد طبقة الفلاسفة - التي تمثل أعلى درجات العلم والتي يناط بها الحكم - عن مغريات المادة. أنظر: نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 12.

تقسيم العمل هو الأساس للزيادة في كفاءة الأفراد بشرط أن يكون هذا التقسيم على أساس المهارات التي يملكها الأفراد بصورة طبيعية، كما يجب الإشارة إلى أفكار أفلاطون المتعلقة بالنقود، فقد اعتبرها وسيلة لتسهيل التبادل وقد اقترح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية، وبهذا يكون أول من نادى بأن تكون للنقود قيمة مستقلة عن قيمتها الذاتية¹⁶¹.

المطلب الثاني: عند أرسطو (384 ق.م - 322 ق.م)

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصر القديم بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، فهو يعد من القدماء الذين وضعوا ما يسمى "بذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، وردت معظم أفكاره في كتابيه: "الأخلاق"، و"السياسة" (الفرع الأول). كما انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي، لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة، لأن كل فرد يسعى لتنمية ملكيته، فيزيد الإنتاج، ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية لنظرية أرسطو

يعتبر أرسطو من بين المفكرين القلائل الذين حاولوا تحليل الظاهرة الاقتصادية متأثراً في ذلك بالطبقية السائدة في ذلك الحين، ويرتكز تحليله على الحاجة الاقتصادية وإشباعها، عن طريق الأموال التي يحصل عليها من الفلاحة (الزراعة، تربية المواشي، والصيد البحري)، والصناعة التي كانت تتم في شكل حرف وأشغال منجمية، وحتى قطع الطريق الذي يعتبره نوعاً من الصيد، فهذه كلها من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال. إلى جانبها توجد التجارة التي ليست من قبيل النشاط الطبيعي، فلا يعتبرها أرسطو من قبيل طرق اكتساب الأموال، وبالتالي يجب إدانة النشاط التجاري لأنه نتيجة المبادلة التي كان يمارسها الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن¹⁶².

وفيما يتعلق بالوحدات الإنتاجية، يرى أرسطو أن الأسرة هي الوحدة الأساسية التي تسعى إلى تحقيق حاجياتها، وما يزيد عن ذلك فهو فائض تقوم بمبادلته عن طريق مقايضة سلعة بسلعة أخرى أو مبادلة بالنقود، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون هناك ضوابط تحدد القيمة النقدية للسلع إذ لها نوعين: قيمة

¹⁶¹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 14.

¹⁶² - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 69.

الاستعمال التي تعتبر الصفة الموضوعية للسلعة والتي تجعل منها قابلة للاستعمال، وقيمة المبادلة وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها أثناء المبادلة، مع التأكيد على أن قيمة المبادلة تستنتج من قيمة الاستعمال (قانون العرض والطلب)¹⁶³.

كما تعرض أرسطو إلى النقود التي يرى أنها وسيلة للقضاء على المتاعب والصعوبات الناتجة عن استعمال المقايضة، ولكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يجب أن يكون لها خاصية السلعة، إذ الفضة قبل أن تكون وسيلة للمبادلة كانت سلعة ذات قيمة. وأكثر من ذلك يرفض أرسطو أن يكون الغرض من النشاط الاقتصادي جمع النقود، بمعنى أن تكون النقود غاية في ذاتها. وتماشيا مع ذلك، فهو يرفض فكرة الفوائد الناتجة عن القروض (الربا)، حتى وإن كان يتقبلها كواقع معاش في المجتمع الأثيني¹⁶⁴.

الفرع الثاني: النظرية الانتقادية الجدلية (انتقادات أرسطو)

من أول الآراء الاقتصادية لأرسطو إقرار حق الملكية الفردية عموما منتقدا ومنددا على أفلاطون تحريمه الملكية الخاصة على طبقة الحكام الفلاسفة، وهكذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية، وقد اعتمد في دفاعه عن الملكية الخاصة على جانبين هما:

أولا: الجانب الأول في نظرية أرسطو الانتقادية

انتقد أرسطو أستاذه أفلاطون في تبنيه مجتمع تسوده الشيوعية، واستخدم لذلك حجتين. الأولى: هي حجة الحافز على العمل، ففي رأيه أن الملكية الشائعة تقتل الحافز على العمل وتؤدي إلى الخمول والكسل، وهذه الحجة لا زالت تستخدم حتى اليوم في الرد على النظام الاشتراكي من قبل الرأسمالي. والثانية هي حجة النزاع، حيث ينتقد أرسطو الملكية المشاعية ويرى عكس أفلاطون في أن هذا النوع من الملكية لا يؤدي إلى الوثام بل إلى الشقاق والخصام، وسبب ذلك أنه ما دام كل فرد بإمكانه الحصول على أية كمية من السلع والخدمات بمقدار حاجته دون حساب أو رقيب، فعندئذ لا بد وأن يتنافس مع

¹⁶³ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 13.

¹⁶⁴ - أنظر: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 70-71. نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 14.

الأفراد من أجل اقتناء المزيد من السلع، وبما أن السلع والموارد الاقتصادية محدودة فلا بد أن ينشأ نزاع عليها أمام استعمالات الناس العديدة (الحاجات)¹⁶⁵.

لهذا نرى أن أرسطو يؤيد الملكية الفردية، فهو يترك لكل فرد حرية تملك الأموال، لأن هذا النظام يعتمد على حب كل فرد لذاته ليسعى بكل جهده إلى زيادة الإنتاج، ولكن مع ذلك يؤكد على أهمية إدخال اعتبارات الأخلاق بأن تقوي لدى المالك الشعور بمسؤوليتهم في مواجهة غير المالك فيستخدمون بعض ما ينتجونه من أموالهم لمساعدة من لا يملكون¹⁶⁶.

ثانياً: الجانب الثاني في نظرية أرسطو الاقتصادية

انتقد أرسطو معلمه أفلاطون في أصل الدولة وأساسها، فلم يكتف بالأساس الاقتصادي الذي قال به أفلاطون، ولكنه بين أن الدولة ظهرت نتيجة لتطور تاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية للإنسان التي قال بها أفلاطون، حيث اعتبر أرسطو أن الدولة ليست مجرد اجتماع أفراد في نطاقها بقصد تبادل السلع التي ينتجونها من أجل إشباع الاحتياجات المادية، بل إن الدولة هي اجتماع الأسرة وتجمع القرى ليشكل أفرادها جماعة متكاملة مكنفية ذاتياً بهدف الوصول إلى حياة طيبة مستقلة، وذلك بحكم كون الإنسان مدني بطبعه أو ذو غريزة سياسية¹⁶⁷.

فالعلاقة الاجتماعية في الأسرة من وجهة نظر أرسطو لا تعود إلى أساس مادي، وإنما تعود إلى تلك العلاقة أو العلاقات الاجتماعية المتأصلة في النفس البشرية، وقد تطورت الأسرة في جوانبها الاجتماعية من القرية إلى المدينة، فالدولة ضمن إطار العلاقات والتضامن الاجتماعي بقصد الوصول إلى حياة سعيدة ومستقلة¹⁶⁸.

¹⁶⁵ - رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 17. أنظر أيضاً: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 345.

¹⁶⁶ - نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 13.

¹⁶⁷ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 15.

¹⁶⁸ - كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 346-348.

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

خلال العصور الوسطى (Moyen âge) ظهرت تغيرات عديدة على المجتمع بعد توسعه، وكذا بعد انتشار الأديان السماوية التي لعبت دوراً في بلورة الفكر الاقتصادي. ونخص بالذكر كل من الدين المسيحي الذي كان له تأثير كبير في أوروبا (المطلب الأول)، والدين الإسلامي الذي تعدت أفكاره حدود الرقعة الجغرافية الإسلامية لتصل حتى أوروبا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا

إن حالة أوروبا في القرون الوسطى لا تمت بأي صلة لحالتها المزدهرة والمتطورة في العصر الحالي، حتى وإن كانت بعض دولها قد استطاعت أن تبلغ مبلغاً كبيراً من الحضارة خلال الفترة التي سبقت العصور الوسطى، فإن هذه المرحلة تعتبر أحلك العصور التي مرت بها أوروبا التي كانت تعيش في جهل وصراع في ظل النظام الإقطاعي (الفرع الأول)، وتحت سيطرة الكنيسة (الفرع الثاني)، وهما العاملان اللذان ساعدا على ترسخ بعض الأفكار الاقتصادية في ذلك الوقت.

الفرع الأول: النظام الإقطاعي

يمتاز النظام الإقطاعي، الذي ظهر في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا ليشمل كل القارة الأوروبية، بنوع من التعقيد في العلاقات التي تربط الأفراد بدولهم من جهة وبالإقطاعي من جهة أخرى، إذ كانت كل دولة مقسمة إلى عدد من الإقطاعيات (دويلات)، وكل واحدة منها تكون مشكلة من مزارع وغابات يتوسطها قصر السيد أو الإقطاعي الذي يمتلك القطعة الأرضية أو يمارس عليها سلطاته، والنشاط الاقتصادي الغالب هو الزراعة التي يمتنها العبيد (هم فئة متناقصة)، والأقنان الذين يمثلون الأغلبية¹⁶⁹، وأخيراً الفلاحون الأحرار وهم فئة قليلة تعيش في صراع دائم مع الإقطاعي.

ويعني آخر، كان النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين. فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياة الإقطاعيين، وهم الحكام، وتنقسم

¹⁶⁹ - في هذا النظام توجد جذور نظام الأقنان، غير أن هذا لا يعني أن القن وجد كنتيجة للتححر الجزئي للعبد وإنما يعني أن فلاح أوروبا الأحرار بإخضاعهم للشريف (الإقطاعي) أصبح لهم هذا المركز الذي وجد في المجتمع العبودي القديم.

أرض كل سيد إلى قسمين، قسم يحتفظ به لنفسه، ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كما يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره، وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعته والاستفادة من محصوله في نظير أن يقدم جزء منه لسيدته، ويلتزم السيد بحمايتهم¹⁷⁰.

الفرع الثاني: سيطرت الكنيسة على الأفكار الاقتصادية

هذا وكانت الزراعة في العصور الوسطى تمثل كل شيء تقريبا وكانت المبادلات محدودة وضئيلة، كما كانت مبادلات عينية تتم باستبدال سلعة بأخرى دون الحاجة إلى نقود. وفوق كل ذلك كانت توجد هناك الكنيسة التي احتفظت بمركزها في النظام الإقطاعي واندمجت فيه، حيث أصبحت جزءا من هذا النظام في العصور الوسطى، ولكنه جزءا متميزا له سلطات وقوى كبيرة، وإن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية فإن الكنيسة كانت تمثل السلطات الدينية أو الروحية¹⁷¹.

وقد ساهمت الكنيسة كثيرا في الوضعية التي عاشتها أوروبا آنذاك فقد جاءت في صف الطبقة الضعيفة بعد أن تلاشت هيمنتها تدريجيا أمام زحف مبدأ "اللائكية"، وحاولت أن تضع بعض الأفكار العادلة لنصرة طبقة الأفتنان، منها¹⁷²:

✍ مبدأ العدالة المتكافئة، والذي يعني ضرورة التكافؤ في التبادل الاقتصادي.

✍ الثمن العادل، والذي يهدف إلى حماية المشتري من تعسف البائعين. وهو يدل على أن لكل سلعة يوجد ثمنها عادل يرتكز على نفقة الإنتاج، أي لزوم اتفاه التام مع قيمة السلعة أي نفقتها.

✍ الأجر العادل، هو الأجر الذي يُمكن العامل عائلته من العيش في كرامة معقولة في المستوى الحياتي المناسب لمركزه الاجتماعي الخاص، حيث يجب أن يكون هناك مقابل عن الجهد الذي يبذله العامل في شكل أجر يضمن الحياة الكريمة لصاحبه ولأسرته.

✍ تحريم الربا والفوائد على أسس تشبه تلك التي قدمها أرسطو، وهذا لأن الفوائد التي تأخذها الطبقة المالكة على القروض هي إجحاف في حق الضعفاء.

¹⁷⁰ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 76.

¹⁷¹ - كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 396.

¹⁷² - المرجع نفسه، ص ص 402-412.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين

يخطئ الكثيرون حينما يقصرون البحث في تاريخ الفكر الاقتصادي وتطور المذاهب الاقتصادية على تصورات مفكري الحضارتين اليونانية والرومانية، كنقطة بداية في البحث، ثم يقفزون إلى القرن الثامن عشر مباشرة حيث عصر النهضة الأوروبية، متجاهلين الجهود العلمية لمفكري الحضارة الإسلامية. فعلى الرغم من أن المفكرين المسلمين لم يكن لهم اهتمام كبير بالظواهر الاقتصادية، لأن الشريعة الإسلامية لم تستثني مجالاً من مجالات الحياة إلا ونظمتها، إلا أنه بعد مرور قرون عديدة من انقطاع الوحي ظهر بعض المفكرين الذين كانت لهم أفكار اقتصادية، منهم مفكرين اثنين هما: ابن خلدون (الفرع الأول)، وتلميذه المقريزي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عند ابن خلدون (1332-1406م)

كان لعبد الرحمان ابن خلدون بعض الاهتمام بالظواهر الاقتصادية التي لم يفصلها عن المحور العام لدراساته المتعلقة بعلم الاجتماع، فتناولها في مقدمته في الباب الأول من الكتاب الخامس تحت عنوان: "في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل"¹⁷³، جاء فيه بمجموعة من الأفكار الاقتصادية، نذكر منها ما يلي:

✍️ **النشاط الاقتصادي:** لقد جمع ابن خلدون أثناء تعرضه لهذا الموضوع كل القطاعات المعروفة في علم الاقتصاد الحالي، إذ تناول الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والزراعة والصناعة، والتجارة بطبيعتها الحال التي كانت النشاط الأبرز في الدولة الإسلامية آنذاك، ولكن ابن خلدون سماها "وجوه العيش"¹⁷⁴. وهنا يرى ابن خلدون أن المعاش إمارة، وتجارة، وفلاحة، وصناعة:

¹⁷³ - بولي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 107.

¹⁷⁴ - استخدم ابن خلدون لفظ المعاش بمعنيين مختلفين: أولهما صفة أطلقها على المكسب حينما يكفي لقضاء الحاجات. وهو النشاط الإنساني الذي يترتب عليه الحصول على دخل (مكسب) ثم إنفاقه، وثانيهما هو ما نطلق عليه النشاط الاقتصادي في المصطلح الحديث. ويلاحظ أن المعنى الأول للمعاش لم يتكرر بينما المعنى الثاني قد تكرر وتؤكد بصفة قاطعة. أنظر: عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 22.

- أما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش، وهي تشمل الجندي والشرطي والكااتب، وهي عبارة عن الجبايات السلطانية في ذلك الوقت، والضرائب والرسوم في عصرنا الحاضر.

- أما الفلاحة والصناعة والتجارة، فهي الوجوه الطبيعية للمعاش¹⁷⁵.

نجد أن الفلاحة متقدمة على القطاعات كافة؛ لأنها كانت بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظرٍ ولا علم؛ ولهذا تنسب الفلاحة في الخليفة إلى آدم أب البشرية، وهو معلمها والقائم عليها، وهذا يعني أن الفلاحة من أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة¹⁷⁶.

تقسيم العمل: أعطى ابن خلدون أهمية كبرى للعمل، وذكر أنواع الأعمال التي كانت سائدة في المجتمع الإسلامي، وبين ما هو ضروري منها لل عمران، وما هو ثانوي، حيث يقول في هذا الصدد: **واعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران...¹⁷⁷**، وقد عرف ابن خلدون منذ القديم ما لتقسيم العمل من أهمية لما له من فائدة، خاصة وأن مجالات الحياة متعددة والإنسان بذلك لا يستطيع قضاء حاجاته بمعزل عن بني جنسه، ولكن هناك بعض الحرف التي تعتبر أمهات الصنائع كالفلاحة، والبناء، والتجارة، وصناعة الحياكة،... الخ¹⁷⁸.

القيمة: القيمة تساوي كمية العمل اللازم لإنتاج السلعة، ويرى ابن خلدون أن كل كسب (الدخل) هو في نهاية الأمر نتاج العمل، ولكي يحصل الانتفاع (الربح) يجب أن تكون القيمة بقدر العمل الواجب لعملية الإنتاج وكذا بدرجة طلبها من طرف المجتمع¹⁷⁹، فيقول أنه: **"إذا كانت أثمان الأوقات (المواد الغذائية) في قطر الأندلس أعلى منها في شمال إفريقيا، فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج إلى وقت أطول وكمية أكبر من النفقات... لأن النصارى دفعوا بأهل الأندلس إلى سيف البحر وبلادهم المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النيات... فاحتاجوا إلى علاج المزارع... وصارت في فلاحه نفقات ومخاطر، فاعتبروها في سعرهم"**، وبهذا يكون ابن خلدون قد وصل لعدة نتائج بخصوص الارتباط بين

¹⁷⁵ - شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993، ص ص 40-42.

¹⁷⁶ - حميش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 82.

¹⁷⁷ - شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص 33-36. أنظر أيضا: حميش عبد الحق، المرجع السابق، ص 90.

¹⁷⁸ - بويلي سكينه، المرجع السابق، ص 112. أنظر أيضا: حميش عبد الحق، المرجع السابق، ص 93-94.

¹⁷⁹ - مما يلاحظ أن ابن خلدون يؤكد على أن الأموال تستمد قيمتها من العمل الذي بذل فيها، بل إنه يبالغ فيقول إن هذه الأموال هي قيمة الأعمال الإنسانية. أنظر: شوقي أحمد دنيا، المرجع السابق، ص 65.

نفقات الزراعة والتي تختلف تبعاً لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار¹⁸⁰.

كما تناول ابن خلدون العديد من الظواهر التي تدخل في صميم العلوم الاقتصادية في العصر الحالي على غرار الملكية التي يعتبرها هبة من الطبيعة، فما يمتلكه الفرد لا ينتقل إلى يد غيره ولا يتنازل عنه إلا بعوض أي مقابل، وتعويض بما يناسبه أو يساويه. والنقود المتمثلة في الذهب والفضة تعتبر معيار لتوزيع الثروة¹⁸¹، والتي يتم تبادلها أثناء النشاط الاقتصادي، وقد تقع حالات أين يتم اكتنازها.

الفرع الثاني: عند المقرئزي (1364-1442م)

اهتم المقرئزي بالعديد من القضايا ذات الطابع والبعث الاقتصادي من خلال تسجيلها وتدوينها كظاهرة تاريخية بدقة، ثم الاهتمام بأسباب هذه الظواهر. ولعله في ذلك تأثر كثيراً بمنهج أستاذه ابن خلدون في تحييص الظواهر وتحليلها وكشف قوانينها. وتبرز أهم مساهمات المقرئزي في الاقتصاد من خلال بعض القضايا الاقتصادية التي حلها، مثل النقود والغلاء ومعاملات الأسواق والميزانية¹⁸².

فقد تعرض المقرئزي للكثير من المشكلات الاقتصادية على غرار الظواهر النقدية المختلفة، وهو ما يظهر في دراسته للمجاعة التي اصطلح عليها الفكر الرأسمالي الحديث مصطلح "الأزمة الاقتصادية"، ويرجعها إلى أسباب طبيعية كالجفاف والقحط، وأخرى سياسية تتمثل في فساد الإدارة التي كانت تحتكر المنتجات في وقت كانت الرعية تعيش في المجاعة أضف إلى ذلك الضرائب الكثيرة التي تفرض عليها، وهناك أسباب اقتصادية مثل ارتفاع تكلفة البذور وأجور العمال، وهذا ما أدى إلى ندرة السلع في السوق مع تواجد مرتفع للعملة النقدية مما جعل سعر السلع يقفز إلى مستويات عالية (التضخم)¹⁸³.

¹⁸⁰ - عبد رحمان يسري أحمد، المرجع السابق، ص 53-54.

¹⁸¹ - يُعرف ابن خلدون النقود بقوله: "أن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والتقتية لأهل العالم في الغالب... ويرغب الناس في اقتنائهما نهائياً بدلاً من أي شيء، فهما أصل المكاسب والقيمة والذخيرة". أنظر: بويلي سكينه، المرجع السابق، ص 183.

¹⁸² - طرطار أحمد، "بعض آراء المقرئزي الاقتصادية والوقائع المواقبة لعصره: النقود نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2007، ص 195-196. أنظر أيضاً: بويلي سكينه، المرجع السابق، ص 199.

¹⁸³ - أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقرئزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد الثاني، 2015، ص 33-34. أنظر أيضاً: حراث سمير، "الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقرئزي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 11، 2013، ص 56-57. بويلي سكينه، المرجع السابق، ص 243-252.

كما بينَ المقرِيزي تاريخ ظهور النقود في مصر، إذ كان الذهب (الدينار) هو العملة الوحيدة المتداولة إلى غاية القرن العاشر، حيث أدخلت الفضة (الدرهم) لاستعملها في تلبية النفقات اليومية التي لم يقبلها أفراد المجتمع إلا في القرن الثالث عشر، ثم ظهرت النقود النحاسية (الفلوس) لتسوية بعض المعاملات ذات القيمة الصغيرة¹⁸⁴. فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة.

وكنتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الإصدار النقدي التي لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع¹⁸⁵.

بناء على ما تقدم، يظهر جليا اهتمام المقرِيزي بدراسة ظاهرة النقود، وأعطاه أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد، وبين أن هناك ضرورة لتقيد عرض النقود في التداول للوصول إلى استقرار أسعار السلع وقيم الأعمال، وبالتالي يعد المقرِيزي أول من أكد أن التضخم هو ظاهرة نقدية صرفة وعلاجها أيضا هو نقدي، يكون من خلال تقيد عرضها، فهو أب النقود.

¹⁸⁴ - أسامة سعيد، المرجع السابق، ص 37-39. أنظر أيضا: حراث سمير، المرجع السابق، ص 58.

¹⁸⁵ - بويلي سكينه، المرجع السابق، ص 263-268. أنظر أيضا: أسامة سعيد، المرجع السابق، ص 34.

المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الـ15

يعتبر القرن الخامس عشر منعرجا حاسما في تاريخ الفكر الإنساني إذ أنه شهد ميلاد العديد من المفكرين في مجالات شتى، يرجع لهم الفضل في التطور والرفي الذي بلغه الإنسان، وكان هذا التاريخ كذلك محطة عرفت فيها الدولة تغيرات وتطورات عديدة بعد تراجع نفوذ الكنيسة وتناقص سلطة الإقطاعيين، مما مهد إلى تبلور النموذج الحديث للدولة، ومعه بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، فظهرت عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية¹⁸⁶.

وقد ارتبط الفكر الاقتصادي بهذين العاملين لينتج لنا نمط معين من التوجه الاقتصادي وهو المذهب التجاري (المطلب الأول)، ثم تفاعلت مجموعة أخرى من الظروف أفرزت عن مذاهب أخرى هي المذهب الفزيوقراطي (المطلب الثاني)، والمذهب الكلاسيكي (المطلب الثالث)، وأخيرا المذهب الاشتراكي (المطلب الرابع).

المطلب الأول: المذهب التجاري

يعد الفكر التجاري من أقدم المذاهب الاقتصادية، ظهر مع بداية القرن السادس عشر متأثرا بمجموعة من الظروف السائدة آنذاك، منها: انهيار النظام الإقطاعي، ظهور حركات الهجرة من الأرياف إلى المدن، فأصبحت هذه الأخيرة مركزا للتجارة والتداول نتيجة للتوسع السكاني الكبير، مما ساهم في تغير النشاط الاقتصادي القائم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام انفصل فيه المنتج عن المستهلك، وأصبح بينهما وسيط يسمى "التاجر" يقوم بتوزيع الإنتاج. وقد غطت مرحلة الرأسمالية التجارية الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر¹⁸⁷.

قام عدد كبير من التجار بتبني عدة أفكار اقتصادية، والتي أصبحت تسمى بالمذهب التجاري، وجعلت لنفسها بعض المبادئ التي تقوم عليها (الفرع الأول)، رغم أنها انقسمت إلى العديد من المدارس (الفرع الثاني).

¹⁸⁶ - البيلوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 35.

¹⁸⁷ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 105-106. أنظر أيضا: النجار سعيد، المرجع السابق، ص 24-25.

الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري

نشأت عدة أفكار للمفكرين التجاريين مستندة في ذلك على مجموعة من المبادئ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي

إن حجر الأساس في التفكير التجاري هو تحقيق فائض دائم في ميزان المدفوعات، وذلك لضمان تدفق المعدن النفيس¹⁸⁸. ولكن ما هي السياسات التي اتبعوها لتحقيق ذلك؟ بالنسبة للسياسات الخارجية من رقابة على الصرف، وتحديد الاستيراد فقد تناولناها من قبل، أما التدخل في الشؤون الداخلية فقد أخذ شكلاً متعنتاً في فرنسا، ولم يكن هذا النوع من التدخل المتعنت موجود في إنجلترا لوجود البرلمان، ولكن هذا لم يمنع من وجود الاحتكار وحصول التجار وكبار رجال الأعمال على أرباح احتكارية، حيث أنها تعتبر ريع نتيجة لوضعهم المتميز، أما "هيل" فقد عارض ذلك بشدة ورأى أن التدخل في عمل السوق غالباً ما يفشل أمام السلوك التلقائي لتغير الأسعار والأرباح وأن كل شخص سيتبع الطريق الذي يراه أكثر ربحية، وقد رأى "آدم سميث" بأن المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي هو المصلحة الشخصية، هذا الاتجاه الذي يدعو إلى الحرية في اتخاذ قرارات الإنتاج والأسعار إنما يخدم طبقة أصحاب الثروات¹⁸⁹.

كانت هذه الإستراتيجية تهدف للقضاء على نفوذ الإقطاعيين، وهذه الفئة التي طالما سيطرت على كافة أشكال النشاط الاقتصادي وربما أعاقته، وفي المقابل لم تكن تبذل أي جهد لحمايته من المخاطر المحدقة به، وهو ما جعل أنصار المذهب التجاري ينادون بضرورة تدخل الدولة على أساس أنها الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الأجنبية بفرض الضرائب على الواردات، وذلك من أجل استبعاد المنافسة الخارجية، وتعزيز الصناعات المحلية خاصة المنتجات الفاخرة¹⁹⁰.

¹⁸⁸ - الفكر السائد عند التجاريين هو أن البحث الاقتصادي يجب أن يستهدف الوصول إلى إثراء الدولة، وهو الغرض من الدراسة عند التجاريين الذين قاسوا ثروة الدولة على ثروة الأفراد، بما لديهم من نقود ومعادن نفيسة كالذهب، وإثراء الدولة يكون بالبحث عن وسائل زيادة المعدن النفيس للدولة. أنظر: البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 37. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 30.

¹⁸⁹ - أنظر: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 522-523. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 29-30.

¹⁹⁰ - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008, p. 24.

ثانياً: الذهب والفضة منبع الثروة

اعتبر التجار بين الذهب والفضة أساس الثروة، فمقياس ثروة الفرد يجب أن تقاس بما يملكه من ذهب أو فضة لأنه عن طريقهما يستطيع شراء ما يريد من منتجات، وما يصدق على الفرد يصدق على الدولة، لذا يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق القوة، ويكون ذلك عن طريق زيادة ما تملكه من معادن نفيسة وبصفة خاصة الذهب والفضة¹⁹¹. ولذلك إذا استطاعت الدولة أن تباع للدول الأجنبية سلعاً وخدمات (الصادرات) أكثر مما تشتريه منها (الواردات)، ويلزم ذلك وجوب العمل من الدولة على تحقيق فائض في الميزان التجاري¹⁹²، وهذا سيسمح برفع رصيدها فتصبح في هذه الحالة دائنة للدولة الأخرى ما يسمح لها بطلب سداد الدين بالذهب والفضة (معادن نفيسة)، يؤدي زيادتها إلى زيادة قوة الدولة خاصة الحربية إذ تستطيع به تجهيز الجيوش والإنفاق عليها، فرصيد الدولة من الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار إلا أنه يشكل قوة لها عن طريق الضرائب أو القروض الإجبارية التي تحصل عليها من التجار¹⁹³.

كما أن الدولة يجب عليها لنفس هذا الغرض أن تنقص بأكثر قدر من استهلاكها وأن تقوم باستغلال المناجم للذهب والفضة - إذ كانت تحوزها - إلى أقصى درجة، والسبيل الآخر إلى ذلك هو أن تسعى الدولة إلى ضم المستعمرات التي تحتوي على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من معادن نفيسة¹⁹⁴.

الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية

قام المذهب التجاري في أنحاء أوروبا عامة، غير أن أشهر الدول التي تبنته هي إسبانيا، فرنسا وإنجلترا، وفي كل من هذه الدول قامت مدرسة تختلف من حيث توجهها بعض الشيء، فالمدرسة الإسبانية

¹⁹¹ - الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38. أنظر أيضاً: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 483-484. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 28.

¹⁹² - وفي ذلك يقول "توماس مان": "إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا في التجارة الخارجية حيث يتعين علينا أن نراعي دائماً تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشترى منهم في القيمة". نقلاً عن: النجار سعيد، المرجع السابق، ص 32.

¹⁹³ - نتيجة لظهور المستعمرات أصبح الذهب هو مصدر قوة الدولة وهيبتها فإذا وجد الذهب وجد الجيش والقوة وإن زال زالت قوة الدولة وهيبتها وهو ما دفع بعض المؤرخين إلى أن يطلق عليهم لفظ المعدنيين بدلاً من التجاربيين والاختلاف بينهم في طريقة تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والوسائل المتبعة في ذلك. أنظر: كبه إبراهيم، المرجع السابق، ص 541.

¹⁹⁴ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 30.

بزعامة (Olivarez) و (Louis Ortiz)، والتي تسمى المركاتيلية المعدنية (Le mercantilisme métalliste) تنادي بضرورة تقوية نفوذ الدولة عن طريق جلب أكبر قدر من الذهب والفضة، وتشجيع استغلال إسبانيا مناجم مستعمراتها الغنية بالذهب والفضة، ووضع قيود على التجارة الخارجية، ومنع تصدير الذهب إلى الخارج. وهذه الإجراءات كان الغرض منها زيادة حصيلتها من المعدن النفيس¹⁹⁵.

أما المدرسة الفرنسية فقد اعتبرت أن ثراء الدولة يتحقق بتشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، لذلك تسمى بالمركاتيلية الصناعية (Le mercantilisme industriel) ومن أبرز مفكريها كولبير (Colbert) الذي كان يعتقد أن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها، وأن تلك الزيادة لا تتحقق إلا على حساب الدول الأخرى لأن كمية المعادن الثمينة في أوروبا محدودة، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. وقد تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرضت بعض القيود لتشجيع الصناعة، فاتخذت إجراءات لمنع ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنع ارتفاع الأجور، ومنح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع، وفرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى إعفاء المواد الأولية من الضرائب، وتأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج¹⁹⁶.

وبهذا التوجه اتخذت المدرسة الإنجليزية اتجاها تجاريا على غرار المدرسة الفرنسية، فهي ترى أن عائدات الصادرات يجب تسخيرها في شراء المواد الأولية، وكانت وسيلتها الوحيدة في الحصول على المعدن النفيس هو تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، وهذا الفائض يدفع ذهباً من الخارج. فسياسة إنجلترا التجارية في الحصول على الذهب اعتمدت على طريقة غير مباشرة، وهي تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري¹⁹⁷.

¹⁹⁵ - وقد سنّت الحكومة الإسبانية مجموعة من القوانين تحرم تصدير الذهب والفضة إلى الخارج، كما عملت على تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تكفل منع خروج الذهب والفضة إلى البلاد الأخرى. أنظر: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 31. البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38.

¹⁹⁶ - أنظر: البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38-39. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 42. البطرودي تامر، المرجع السابق، ص 62-63.

DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 24.

¹⁹⁷ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 38. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 128.

وقد حرصت الدول الأوروبية الكبرى على تدعيم هذه السياسات عن طريق توسيع نفوذها الاستعماري، وتطبيق ما عرف باسم العهد الاستعماري، واعتبروا المستعمرات ما هي إلا مناطق جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية.

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري

يُعاب على هذا المذهب أنه ذو توجه شمولي تقتصر نظرتة على الدولة كفاعل اقتصادي، ولا يعني بتصرفات الأفراد ومشكلاتهم الاقتصادية، وحتى التحليل الاقتصادي للظواهر والعلاقات فيما بينها فإنه لم يحظ بعناية من التجاريين، لأن المفكر التجاري أقرب إلى الداعية منه إلى صاحب التحليل¹⁹⁸. وإذ المذهب التجاري يهدف أساساً إلى زيادة ثروة الدولة، فإنه يشجع على استعباد الشعوب وسرقة ثرواتهم، وهذه الأفكار هي التي أسست لفكرة الاستعمار وجعلت العديد من الدول خاصة الإفريقية منها تعاني لقرون عديدة من ويلاته ولا زالت أثاره قائمة إلى حدّ الآن¹⁹⁹.

كما يعتبر الفيزيوقراطيون أن المذهب التجاري هو أصل الأزمات التي تؤثر على البلاد. أولاً، هناك أزمة مالية عامة: الدولة مفلسة. لدينا أيضاً أزمة سياسية، حرب استمرت لمدة 7 سنوات، أدت إلى خسارة المستعمرات الأمريكية، وساهمت في زيادة العبء المالي. وأخيراً هناك أزمة زراعية، فالزراعة الفرنسية لا تنتج ما يكفي لإطعام البلاد (المجاعات)²⁰⁰.

المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي (Physiocrates)

أدت السياسة الماركنتيلية إلى تراكم الذهب والفضة في الدول الأوروبية بمعدلات فاقت الإنتاج، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وأدت هذه الظروف إلى حالة من الرفض تجاه سياسة التصنيع والتجارة والدعوة للعودة إلى الأرض والزراعة. كما أدت إلى ظهور تيار من المفكرين الاقتصاديين بفرنسا والذين وصفوا بالطبيعيين أو الفيزيوقراط في القرن الثامن عشر، كان أبرزهم المفكر (Quesnay François) الذي

¹⁹⁸ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص 48.

¹⁹⁹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 32-33.

²⁰⁰ - Les physiocrates considèrent que les mercantilistes sont à l'origine des crises qui touchent le pays. Il y a d'abord une crise des finances publique : l'Etat est en faillite. On a aussi une crise d'ordre politique, guerre de 7 ans, qui se solde par la perte des colonies américaines, et a contribué à alourdir davantage les finances. Et pour finir il y a une crise agricole, l'agriculture française ne produit pas suffisamment pour nourrir le pays (famines). Voir : BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992, p. 131.

طرح أفكاره في مؤلفه الشهير "الجدول الاقتصادي"²⁰¹، وبشكل عام فإن هذا المذهب يعتقد أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية عامة وثابتة مثلها مثل القوانين الطبيعية والبيولوجية الأخرى التي تحكم الكون بأسره، لا دخل لأحد فيها²⁰².

وعليه، من الضروري التطرق إلى بعض المبادئ لعدد من مفكري النظام الطبيعي (الفرع الأول)، والتي تعرضت بدورها إلى بعض الانتقادات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي

يمكن استخلاص مجموعة من المبادئ التي قام عليها المذهب الفيزيوقراطي، كما يلي:

أولاً: النظام الطبيعي

اعتبر الفيزيوقراطيين أن الاقتصاد ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين ثابتة بنفس منطق الظواهر الطبيعية، وينبغي البحث عنها بمنهجية علمية بعيدا عن الفلسفة والأخلاق والدين، وحيث أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها قوانين طبيعية يتعين على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي، وهم القائلون بمبدأ "دع الأمور تجري في أعنتها"²⁰³، لأن تدخل الدولة في الاقتصاد من شأنه أن يفسد المنظومة الاقتصادية الطبيعية أو يعرقل حركتها، ولذلك على الدولة ألا تتدخل في الاقتصاد إلا بأقل درجة ممكنة وأن يقتصر دورها على الحماية والتأكيد على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الفردية، وتوفير الأمن وإقامة العدالة بين الناس²⁰⁴.

²⁰¹ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 45. أنظر أيضا: البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 65-66.

²⁰² - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 139. أنظر أيضا: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 36.

²⁰³ - النظام الطبيعي مبني على الحرية يربط منفعة الشخص بمنفعة الجماعة؛ لا يحتاج في تطبيقه إلا لترك الأمور تجري في أعنتها بدون قيود، فيترك مجال العمل للأفراد واسعاً، تتعلم الجماعات والقائمون بأمرها طرق السير بمقتضى تلك القوانين. أنظر: محمد لطفي

جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظامات الأوروبية، مؤسسة هندلوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 15.

²⁰⁴ - Chez Smith, l'analyse de l'État est intégrée aux mécanismes d'une économie de marché. L'État doit d'abord exercer ses fonctions régaliennes: la défense nationale; la justice et la police. Voir: BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009, p. 23.

ثانياً: الحرية الفردية

هذا المبدأ يقوم على قاعدة مشهورة لأدم سميث وهي "دعه يعمل دعه يمر" **Laisser faire** «**Laisser passer**» كأساس النظام في المذهب الطبيعي هو الملكية الفردية، والحرية الاقتصادية. وهذا المذهب يطلق الحرية للفرد، ويمنع الحكومة من التدخل في الحياة الاقتصادية²⁰⁵. وقد امتاز "أدم سميث" بآراء خاصة به عن الحرية الفردية، وهنا يقول: إنه لا بد لأي مشروع خاص يراد أن يعم نفعه المجموع من شرطين:

1- أن يكون وراءه باعث النفع الذاتي الفردي.

2- أن تحيط به المزاومات المطلوبة والضروري وجودها.

فلو انعدم أحد هذين الشرطين من مشروع ما كانت العاقبة على الجمهور منه سيئة سوء عاقبة المشروعات التي تقوم بها أو تتداخل فيها الحكومة²⁰⁶.

ثالثاً: الثروة والنتاج الصافي

الثروة عند الطبيعيين لا تكون حقيقية إلا إذا أمكن التصرف فيها أي استهلاكها دون المساس بقدرة البلد على خلق مثلها أو أكثر منها، فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمكن وصفه بالإنتاج، وهي النشاط القادر على خلق الناتج الصافي، ومن هنا كان قياس الطبيعيين للثروة بالناتج الصافي، وأن الصناعة والتجارة عبارة عن أعمال خدماتية غير منتجة وغير قادرة على الخلق وإعطاء قيمة جديدة²⁰⁷. وكانوا يسمون التجار والصناع وأرباب المهن بالطبقة العقيمة غير المنتجة لأنها لا تخلق ثروة جديدة، ولهذا فإن أهم ما ترتب على المذهب الطبيعي من نتائج أنه اختص بالضريبة، وطالما أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة الحقيقية وليس المعدن النفيس الذي لا يتعدى كونه ثروة عقيمة، فمن المستحسن أن تفرض عليها الضريبة بصفة مباشرة²⁰⁸.

²⁰⁵ - BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Op.ct., p. 45.

²⁰⁶ - محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 32.

²⁰⁷ - النجار سعيد، المرجع السابق، ص ص 57-60.

²⁰⁸ - البيلوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 46-49.

الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم ومعرفة منظمة يخطوا خطوات هامة وحاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص التي فتحت بابا واسعا للعديد من الانتقادات، أهمها²⁰⁹:

- بالرغم من إدعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا وذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم.

- كما أن نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض والخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار "المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما وإن اقتصرنا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

- وفيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الإستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم والمحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، ولكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة.

- كما أن التطورات التي عرفتها أوروبا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية والتقدم للمجتمعات.

المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي)

تعتبر أفكار المذهب الكلاسيكي امتداد لأفكار مذهب الطبيعيين، وقد ارتبط ظهور هذا المذهب بالتطور العام الذي شهدته الحياة الاقتصادية في أوروبا، وبصفة خاصة إنجلترا، ثم انتشر إلى الدول الأوروبية الأخرى، وكان ذلك نتيجة الثورة الصناعية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وبذلك

²⁰⁹ - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 39.

شهدت الحياة الاقتصادية في أوروبا تطورا من اقتصاد إقطاعي إلى اقتصاد رأسمالي تجاري إلى اقتصاد رأسمالي صناعي²¹⁰. ومن أجل ذلك ينبغي في البداية إعطاء نبذة عن المدرسة الكلاسيكية (الفرع الأول)، ثم الإشارة بصورة موجزة إلى أهم الأفكار التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي

ظهر المذهب الكلاسيكي على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين تأثروا كثيرا بأراء الطبيعيين وهدم تعاليم التجاريين، ونذكر منهم أمثال: "آدم سميث"، "توماس مالتس" و"جون ستورتن ميل" و"جون بتيست ساي"، وكانت أولى معاقل بروزه في إنجلترا بعد سقوط المذهب الفيزيوقراطي، وبعد ذلك انتشرت أفكاره في فرنسا، وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله إنجلترا في ذلك الوقت، ولذلك فهي تعرف بالمدرسة الإنجليزية الكلاسيكية للاقتصاد²¹¹.

سيطرت أفكار المدرسة الكلاسيكية على تعاليم الاقتصاد في الجامعات، وقد تناول كل من العلماء السابقين مشكلة معينة بالدراسة والبحث، وجاء آخرون يستكملون هذه الدراسات، وإذا كان هناك اختلاف بين العلماء في كثير من الجزئيات مع الآخرين، إلا أن هذه الأفكار جميعها كانت بمثابة منارة لجميع الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي²¹².

الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي

قام المفكرين الكلاسيكيين بصياغة أفكارهم متفادين السلبيات التي وقع فيها أنصار المذهب الطبيعي، وعليه كانت المبادئ التي رفعوها تتمثل فيما يلي:

أولاً: القوانين الأساسية

أن التصرفات التي يقوم بها الأفراد والمجتمعات تؤثر فيها قوانين طبيعية وهو ما يجعل الإنسان متعلق بمصلحته الشخصية مثلا، ويسمى "آدم سميث" هذه القوانين التي تخضع لها تصرفات الناس باليد

²¹⁰ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

²¹¹ - حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 51. أنظر أيضا: البطاروي تامر، المرجع

السابق، ص 70. النجار سعيد، المرجع السابق، ص 113 - 114.

²¹² - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 41.

الخفية²¹³. ما هي إذن هذه القوة الخفية التي تحرك الناس نحو هذه الأعمال الكبرى ونحو حياة التقدم؟ الجواب على ذلك هو المصلحة الذاتية، ورغبة الإنسان في تحسين حاله، وغريزة الفرد التي لا تفتأ تحته على التقدم، وهذه القوة التي تحرك النشاط الاقتصادي لينتظم الاقتصاد ويحدث التشغيل الكامل وتخفي ظاهرة البطالة الإجبارية، بينما في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يخل توازن السوق وتظهر البطالة الإجبارية²¹⁴.

ثانيا: الحرية الاقتصادية

نادى المفكرين الكلاسيكيين بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية²¹⁵. ويعتبر "آدم سميث" من أبرزهم في الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ووجوب ابتعاد الدولة عن التدخل في المجرى الطبيعي لسير الحياة الاقتصادية، وتتلخص سياستهم في عبارة مشهورة عرفت عند الطبيعيين وهي: "دعه يعمل دعه يمر"، حيث يرون أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وبإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين، وهو ما يجسد الحرية الاقتصادية التامة من خلال حرية الأفراد في التملك والتبادل والاستهلاك والإنتاج في إطار المنافسة التامة في السوق والاستخدام التام²¹⁶.

ثالثا: تقسيم العمل

من البديهي أنه كلما زادت إنتاجية العمل زادت ثروة الأمة، وقد انتهى آدم سميث إلى أن زيادة إنتاجية العمل ترجع بصفة أساسية إلى تقسيم العمل، فهذا التقسيم يعود في نهاية الأمر بالرفاهية على المجتمع، ويساعد اقتصاد التبادل على توزيع ثمرات زيادة الإنتاج على المجتمع²¹⁷. فالعمل هو المصدر

²¹³- Adam Smith il dit dans la sphère économique la recherche par chacun de son intérêt conduit par le jeu de la main invisible (The Invisible Hand) de la concurrence au bien-être collectif. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 22.

²¹⁴- محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 29. أنظر أيضا: البطرودي تامر، المرجع السابق، ص 73.

²¹⁵- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 43.

²¹⁶- أنظر: النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118. نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 19-21.

²¹⁷- النجار سعيد، المرجع السابق، ص 120-121. أنظر أيضا: الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 59.

النهائي للثروة الحقيقية التي يجب أن تكتسبها الأمم، كما أنه المحدد الأساسي لقيمة المنتوجات عن طريق حساب الوقت والجهد اللازمين لإنتاجها²¹⁸.

رابعاً: التخصص الاقتصادي

يرى "دافيد ريكاردو" أن الدولة يجب أن تخصص في فرع من فروع الإنتاج، مما يجعلها تتفوق فيه وتحتكره دولياً²¹⁹، وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المبادئ الكثيرة والمبعثرة للمدرسة الكلاسيكية مكوناً منها نسيجاً متماسكاً من التحليل الاقتصادي، وليس من شك أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بـ "ريكاردو" قد أثرت في تفكيره وتشكيل آرائه. وبشكل عام، يبدو أن "ريكاردو" كلاسيكي متشائم عندما يتعلق الأمر بآفاق النمو، على عكس الكلاسيكيين الفرنسيين مثل "ساي" و"باستيا" الذين يركزون اهتمامهم على الصناعة الناشئة²²⁰.

نجح هذا المذهب في فرض مبادئه على أغلبية الدول، وحققت هي بدورها تطورات يمكن أن توصف بالخيالية في المجال الاقتصادي، ومع ذلك فإن لهذا المذهب الكثير من السلبيات وبعد قرون من تطبيقه ثبت أنه قائم على مجموعة من التناقضات منها: تكوين الاحتكارات، استغلال العمال، تسببه في العديد من الأزمات الاقتصادية ... الخ.

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

على أساس الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي، خاصة تلك المتعلقة بحقوق العمال، والذين جعلهم هذا المذهب يزدادون فقراً نتيجة استغلالهم من طرف البرجوازيين الذين تمكنوا في ظلهم من زيادة ثروتهم وزادت بذلك الهوة بين الفئتين، ولهذه الأسباب قام تيار فكري قوي لنقد النظام الرأسمالي، واشترك

²¹⁸ - يرى البعض من المفكرين ومنهم "توماس مالتس" و"دافيد ريكاردو" أن العمل سلعة تتحدد قيمتها بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، أي بالحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يكفل استمرار عدد العمال دون زيادة أو نقصان. أنظر: محمد لطفي جمعة، المرجع السابق، ص 28-29.

²¹⁹ - DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Op.cit., p. 57.

²²⁰ - Au total, Ricardo apparaît comme un classique pessimiste quant aux perspectives de croissance contrairement aux classiques français comme Say et Bastiat qui concentrent leur attention sur l'industrie naissant. Voir: BLANCHETON Bertrand, Op.ct., p. 25.

جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين فكرة المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وهذا التيار سمي بالمذهب الاشتراكي²²¹.

وفي ظل هذه الظروف برزت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين استغلوا تناقضات الفكر الرأسمالي لتأسيس مذهبهم الاشتراكي، والذي انقسم إلى فريقين أحدهما متطرف (الفرع الأول)، والآخر معتدل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة

تسمى هذه الفئة بالمتطرفة بالنظر إلى المطلب الأولي الذي رفعته ألا وهو ضرورة القضاء على النظام الرأسمالي، إذ يرى "كارل ماركس" أنه ليس هنالك سبيل لإصلاح الأوضاع الاقتصادية مادام أن أسباب دائه موجودة وتكمن في وجود النظام الرأسمالي المشار إليه، وعليه يجب القضاء عليه من خلال ثورة عارمة يقوم بها العمال على الطبقة البرجوازية لئتم انتزاع السلطة منهم، وحتى يتمكن العمال من إقامة نظام جديد يمثلون حجر الأساس فيه²²².

يعود الفضل في نشأة النظام الاشتراكي إلى "كارل ماركس" وأتباعه، الذين دعوا إلى تطبيق الدولة للضمان الاجتماعي لحماية المواطنين من البطالة والمرض وضمان شيخوختهم، كما دعوا إلى إنشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال على أن ينتخب هؤلاء العمال رؤسائهم، ويقتصر تدخل الدولة في بداية تأسيس هذه المصانع على تقديم المعونات المادية اللازمة فقط²²³.

وبشكل عام كان للتغير الثقافي الذي جد على المجتمعات الأوروبية منذ مطلع القرن الثامن عشر وحتى نهاية التاسع عشر تغييرا هيكليا بالتبعية بمنظومة الوعي المجتمعي للطبقات الكادحة، والذي اتسم بحالة من الاحتقان الثوري ضد حالة البؤس وإرادة للتغيير، والتي أفرزت بدورها ذلك التدفق من تيار الفكر الاشتراكي، وإذا كان الفكر الحر بمثابة ثورة على السياسة الاقتصادية ضد مصالح الطبقات الحاكمة

²²¹ - يقتضي المذهب الاشتراكي إلغاء الملكية الفردية بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضا أو مصنعا أو منجما أو أي ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال، وعليه يجوز فقط للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال، بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضا لأن هذا الملك لا يضر الآخرين. أنظر: البيلوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 77. سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 17.

²²² - البيلوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 87 وما بعدها.

²²³ - البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 80.

والرأسماليين²²⁴، فإن الفكر الاشتراكي الماركسي كان بمثابة ثورة لصالح الطبقات الكادحة (البروليتاريا)، حيث رفض مبدأ حرية السوق والدولة المحايدة والملكية الخاصة، كما رفض مبدأ التوريث وحصول الفرد فيما لم يتعب في تحصيله.

ولا شك في أن هذا التوجه دفع الرأسماليين لإعادة النظر في كثير من مبادئهم، مستغلين بذلك الانتقادات التي وجهت إليهم، غير أنه لا أحد يشك في أن التطرف الذي جاء به ماركس هو الذي قتل نظامه في المهدي، نتيجة لرفضه القاطع للملكية الفردية مما شجع الدول التي تبنته، فقامت بمصادرة أملاك الخواص لتكون هذه العملية نقطة بداية لاستبدال الدول الاشتراكية²²⁵.

الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة

على العكس من التوجه الأول فإن أنصار الفكر الجماعي المعتدل وهم كل من "سان سيمون" و"شارل فرونسوا فوريه" و "روبرت أوين"، تجمعهم أرضية مشتركة، هي أنهم لا يبرزون كمثلين لمصالح البروليتاريا (العمال الكادحين)²²⁶. فهم لم يريدوا أن يحرروا ليس طبقة معينة وحدها، بل البشرية جمعاء، فلم يرفضوا فكرة الملكية الفردية ولم يشترطوا القضاء على الرأسمالية، بل نادوا بضرورة إجراء إصلاحات على هذا النظام بما يسمح بتصحيح أخطائه وتجاوز تناقضاته، من خلال تحديد الملكية مثلا وإقرار مجانية التعليم وتقليص نسبة التفاوت بين طبقات المجتمع²²⁷.

كما نشير في الأخير إلى أن "روبرت أوين" و"شارل فوريه" كان من أبرز الفقهاء الذين وضعوا أسس الاشتراكية المثالية والحركة التعاونية (التشاركية)²²⁸، والذين تبناوا هذا الرأي ودعوا إلى ضرورة

²²⁴ - المرجع نفسه، ص 81-82.

²²⁵ - البيلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص 102.

²²⁶ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 89-90.

²²⁷ - البطراوي تامر، المرجع السابق، ص 80.

²²⁸ - تقوم الاشتراكية التعاونية على التعاون الاختياري بين العمال وأصحاب العمل، كإنشاء تعاونيات قائمة على أساس المشاركة الحرة والطوعية للأفراد، من أجل القضاء على المنافسة وسيطرة الأفياء على الضعفاء. وهذه الاشتراكية تدعو التعاونيات فقط دون تدخل الدولة لتولي توزيع الإنتاج والتنظيم. أنظر: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014، ص 108.

التوفيق بين مصلحة المجتمع التي لا تعلوها مصلحة، ومصلحة الفرد بما أنها تحقق مصلحة المجتمع عن طريق التعاون بين أفرادها، كما يعتبر من أبرز المعارضين لفكرة التأمين واستيلاء العمال على الحكم²²⁹.

²²⁹ - الببلاوي حازم، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، المرجع السابق، ص ص 81-84.

الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية وطرق الإنتاج فيها

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأن مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتي تحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظلّه إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها²³⁰. فمنذ وجود الإنسان على الأرض وهو يكافح من أجل البقاء فيها وتعميرها، مستعينا في ذلك بكل ما فيها من موارد ومقومات. ولتأمين حاجته من الغذاء والكساء والسكن والأمان وتحسين وضعه المعيشي والاقتصادي عمل على تطوير أساليب الإنتاج والتبادل، كما حسن من مستوى الأداء الإداري وتبنى السياسات الاقتصادية، واخترع النقود، وأحدث ثروة في عالم الاتصالات والمعلومات.

تتنوع الأنظمة الاقتصادية في العالم، ومن أبرزها النظام الرأسمالي والاشتراكي، وهما نقيضان لبعضهما، مختلفان في الأسلوب والأسس وغيرها، وهما يشكلان الإطار التأسيسي للنشاط الاقتصادي في مختلف الدول، ففي الصين وروسيا على سبيل المثال انتشر النظام الاشتراكي، أما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فقد طبقتا النظام الرأسمالي، بالرغم ما للنظامين من عيوب ومميزات²³¹.

في هذا المقام سنتحدث عن النظام الرأسمالي على وجه الخصوص (المبحث الأول)، ثم النظام الاشتراكي (المبحث الثاني)، وبين هاذين النظامين يمكن إدراج نظام اقتصادي مختلط، وهو النظام الإسلامي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية (المبحث الثالث).

المبحث الأول: النظام الرأسمالي وطريقة الإنتاج فيه

يعتبر النظام الرأسمالي المهد الفكري (النظري) لبناء نظام اقتصادي عرف الكثير من التطورات والأشكال. وما سنحاول توضيحه في هذا المبحث هو ذلك الأساس النظري لبناء النظام الرأسمالي من خلال عرض أهم النظريات والأفكار التي وضعت اللبنة الأساسية في بنائه، مع الإشارة إلى أهم المفكرين والمؤسسين للنظام الرأسمالي باختلاف أنواعه، ويبقى الهدف من هذا الطرح المختصر هو فهم الجوهر الفكري لهذا النظام الذي يساعد على فهم الموضوع ككل.

²³⁰ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973، ص 37.

²³¹ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 31.

سوف نتناول بالدراسة في هذا المبحث، نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي (المطلب الأول)، وطريقة الإنتاج الرأسمالي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي

تهدف الدراسة الوجيزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي إلى الوقوف على نشأة الاقتصاد الرأسمالي (الفرع الأول)، وكذا مفهومه (الفرع الثاني)، وهذا لتمييزه عن غيره من الأنظمة.

الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي

سبقت الإشارة في الفصل الثاني إلى أهم التطورات الفكرية والاقتصادية التي مر بها الفكر الاقتصادي، ببيان ميلاد النظام الرأسمالي (المذهب التجاري أو ما يسمى بالرأسمالية التجارية) ابتداء من منتصف القرن السادس عشر في أوروبا، والذي انتقل من المرحلة التجارية إلى المرحلة الصناعية ثم إلى الرأسمالية المالية.

بدأ النظام الرأسمالي بالظهور على ما تبقى من مخلفات الإقطاعية عقب النظام البرجوازي، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير، ما أدى إلى تراكم الأموال والثروات. وقد بدأت ملامحه الأولى بمناداة الكثيرين من علماء الاقتصاد بضرورة سن القوانين المتعلقة بالاقتصاد، ولا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته. وبالتالي فقد كان هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، وهذه الأفكار ظهرت في فرنسا لتنتقل بعد ذلك من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إلى أغلب دول العالم.²³²

يعزي علماء الاقتصاد ظهور الرأسمالية إلى عصر النهضة الزراعية، حيث أن تراكم رأس المال كان قليلا ومحدودا في تنقله، وكانت حركته تقتصر على التجارة الصغيرة والقروض المحدودة، إذ أن التصنيع السلعي والتبادل التجاري كان بسيطا في حجمه، إلى أن بدأ يظهر ما يسمى بالنظام الرأسمالي الذي بدء يتوسع مع الزيادة المستمرة في تراكم رأس المال جراء توسع التجارة، وبالتالي الصناعة.²³³

²³² - دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.

²³³ - قامت الرأسمالية في الأصل على شيء من فلسفة الرومان القديمة وقد ظهر جليا من خلال امتلاكها القوة وبسط النفوذ والسيطرة، حيث أنها تطورت منتقلة من الإقطاع إلى البرجوازية إلى الرأسمالية فاكتملت أفكار ومبادئ مختلفة تصب في تيار التوجه نحو تعزيز الملكية الفردية والحرية بيد أن هذه الأخيرة ناهضة الدين وتمردت على سلطان الكنيسة أولا وعلى كل قانون أخلاقي لأنها يهتما تحقيق

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على أساس الرفع من شأن المادة لتكون في طليعة الأولويات على الصعيد الاقتصادي، ويركز على الملكية الفردية الشخصية وتنمية رؤوس الأموال وزيادتها بكافة ومختلف الأساليب والطرق، من أجل تلبية احتياجات الإنسان بشقيها الكمالية والأساسية، ويركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، وبالتالي تصبح المصلحة الخاصة تلعب دور المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يجعل من المنافسة بين الأفراد الصيغة التي تتسم بها العلاقات بين كل العناصر التي تتخذ المبادرات الاقتصادية²³⁴.

الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية²³⁵.

بمفهوم آخر هو نظام اجتماعي يسمح لكل فرد من أفراد المجتمع أن يسعى وراء مصلحته الخاصة محاولا الحصول على أكبر دخل، بمعنى أن الفرد في النظام الرأسمالي حر في اختيار نوع النشاط الذي يمارسه وحر في اختيار ما يستثمره وما يستهلكه، وتؤمن الرأسمالية بأن ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج هي أكبر حافز على بذل أقصى جهد في سبيل إنتاج الثروة التي تنعكس آثارها على كل أفراد المجتمع، أو هو تنظيم الاقتصاد في المجتمع على أساس قيام الأفراد في شكل شركات رأسمالية بامتلاك رؤوس الأموال والموارد الأولية وعناصر الإنتاج الأخرى²³⁶. وبذلك لا يوجد تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي ويعرف أحيانا بنظام السوق الحر، حيث يتيح للفرد المتمتع بحرية استخدام عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن²³⁷.

= المنفعة الخاصة إضافة إلى ذلك إن الأفكار والآراء التي تولدت نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا دورا بارزا في تحديد ملامح الرأسمالية. أنظر: جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011، ص 33.

²³⁴ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 44.

²³⁵ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 77.

²³⁶ - جيمس فولتشر، المرجع السابق، ص 45.

²³⁷ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 102.

الفرع الثالث: مميزات النظام الرأسمالي وتقييمه

تعتبر معرفة مميزات ومبادئ الرأسمالية من الناحية الفكرية (الفكر الرأسمالي) أهم نقطة ننطلق بها لمناقشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على أساس أن الفكر الرأسمالي هو منبع أو منشأ النظام الرأسمالي بمختلف أنواعه وتطبيقاته²³⁸. بناءً على ذلك، يتطلب الأمر البحث عن مميزات أو خصائص النظام الرأسمالي (أولاً)، وتقييم هذا النظام (ثانياً).

أولاً: مميزات النظام الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على الأفكار الاقتصادية السابقة، ثم رسخت قواعده في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في أوروبا، وفيما يلي عرض لأهم مميزات النظام الرأسمالي:

(1) - عدم تدخل الحكومة

في النظام الرأسمالي يترك أمر الإنتاج والبيع والشراء للمستهلك والمنتج دون أي تدخل للحكومة في تحديد خطوط الإنتاج والبيع، وعدم تدخلها كذلك في تحديد أسعار السلع أو أنواعها²³⁹. وينحصر دور الحكومة في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة أهمها استمرار المنافسة فيما بين المنتجين، كذلك ينحصر دور الحكومة في إنتاج سلع معينة، وإلزام شروط محددة في السلع المنتجة مثل منع إنتاج وبيع المخدرات، وشروط السلامة في السيارات وغيرها²⁴⁰. وبصفة عامة يمكن القول أنه في ظل النظام الرأسمالي يكون للأفراد حرية الإنتاج والتبادل والاستهلاك دون تدخل من جانب الحكومة، إلا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة القصوى أو المصلحة العامة للمجتمع²⁴¹.

²³⁸ - جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 15.

²³⁹ - يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والتي تعني حرية تصرف الأشخاص بثروتهم وممتلكاتهم، حيث يتوجب على المجتمع حماية حقوق المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال. أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40.

²⁴⁰ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 98.

²⁴¹ - محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1984، ص 117.

(2) - الحرية الاقتصادية

تعني حرية الأفراد في التملك والممارسة الاقتصادية الحرة، أي أن الفرد حر في الملكية والعمل والإنتاج والاستهلاك، فهو حر في امتلاك كل شيء مادام تحصل عليه بالطرق القانونية. وله حرية الاختيار في العمل الذي يناسبه والإنتاج الذي يريده دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية²⁴².

(3) - تحقيق الربح

هو الغاية من ممارسة أي نشاط اقتصادي. أو أن الربح هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي حيث يحدد الربح نوع النشاط الاقتصادي الذي يفضله الأفراد الذين يتخذون القرارات الإنتاجية بغية الحصول على أكبر عائد ممكن²⁴³.

(4) - المنافسة الحرة، وحرية الإنتاج

يمتاز النظام الرأسمالي بكثرة وتعدد المنتجين مع صغر حجم كل منتج في جانب الإنتاج، أي أنه ليتمكن أن يكون للمنتج دور مهيم على التأثير في عملية الإنتاج والتحكم بالوحدات التي يتم عرضها في السوق ومن ثم مستوى السعر. إلا أنه من حق المنتج أن يقوم بإنتاج أي سلعة يرغب في إنتاجها وبالكمية التي يريدها، أو حتى الامتناع عن إنتاج سلعة معينة²⁴⁴.

(5) - حماية الملكية الخاصة

في النظام الرأسمالي تكون الملكية ونقل الملكية من شخص لآخر على أي شكل وفي أي وقت؛ فهي عملية حرة لا تتدخل فيها الحكومة، فالمنتج أو الفرد له مطلق الحرية في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين في كل ما يملكه من موارد إنتاج أو سلع أو خدمات، سواء كانت رأسمالية أو استهلاكية²⁴⁵.

²⁴² - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 40. أنظر أيضا: النجار سعيد، المرجع السابق، ص 118.

²⁴³ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 104.

²⁴⁴ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 77.

²⁴⁵ - أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 38. خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 96-97.

6- نظام السوق والأثمان

في الاقتصاد الرأسمالي يعتبر السوق نقطة التقاء المستهلك مع المنتج، ويلعب سعر السلعة دورا في الإفصاح عن أهمية ورغبة المستهلك في اقتناء السلعة، وهو بذلك يكشف عن الرغبات التي يريد المنتج توفيرها بالسلعة²⁴⁶، وإذا ترك أمر تحديد السعر للمستهلكين والمنتجين، فإنهم إذا ما اتفقوا عليه فإن السعر يوجه الموارد إلى أفضل استخدام لها، سواء في منظور المستهلكين الذين ينفقون أموالهم، أو من منظور المنتجين الذين يخصصون مواردهم للإنتاج²⁴⁷.

ثانيا: تقييم النظام الرأسمالي

لا شك أن النظام الرأسمالي يتسم بالعديد من المزايا أهمها على الإطلاق الاعتراف بالملكية الفردية والحرية الاقتصادية لكافة الأفراد والمشروعات - الأمر الذي يفسح المجال أمام المنافسة للقيام بدورها في تقدم المجتمعات وتحقيق مصالح كل من المنتجين والمستهلكين على السواء - كما يتسم هذا النظام بإمكانية تحقيقه للتوازن الاقتصادي بصورة آلية من خلال جهاز الثمن، إلا أن هناك عدد من المساوئ لهذا النظام تتمثل فيما يلي²⁴⁸:

- 1- تجميع الثروة في يد فئة قليلة من المجتمع وهي الفئة البرجوازية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء بعد الحرب العالمية الثانية وخلوه من الحروب الأهلية والإقليمية.
- 2- سوء توزيع الدخل القومي، والملكية الخاصة، واستخدام الآلات بدل العمال، جعل معيشة العمال عند مستويات متواضعة.
- 3- احتكار السوق والإسراف في استخدام الموارد، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار وزيادة الإنتاج إسرافا.

²⁴⁶ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 105-106.

²⁴⁷ - إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص ص 41-43.

²⁴⁸ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص ص 106-108. أنظر أيضا: خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص ص 102-103.

4- التقلبات الاقتصادية نتيجة أخطاء تنبؤات المنتجين بالكميات المطلوبة، يحدث الانقلاب من الراج إلى الكساد أو العكس مسبباً عدم الاستقرار الاقتصادي.

5- الرأسمالية والاستعمار: زيادة حركة الاستعمار واستغلال ثروات الشعوب.

6- نظام الثمن لا يكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.

من أجل هذه المساوىء، وكذلك ظروف الإنتاج السيئة التي سادت في ظل الرأسمالية وزيادة بؤس الطبقة العاملة، فكل هذه العوامل كانت الأساس الذي اعتمد عليه أنصار النظام الاشتراكي في دعوتهم إلى نظام اقتصادي جديد هو النظام الاشتراكي.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي

يعني نمط الإنتاج الرأسمالي ببساطة طريقة مميزة للإنتاج، والتي يمكن أن تعرف من حيث كيفية تنظيمها اجتماعياً، وما هي أنواع التقنيات والأدوات المستخدمة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي²⁴⁹. وعليه، فقد تتميز طريقة الإنتاج الرأسمالي بخصائص جوهرية تخص نوع علاقات الإنتاج السائدة (الفرع الأول)، وما يرتبط بها من هدف أساسي للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد الوطني (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نوع علاقات الإنتاج السائدة

يقوم الإنتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومفاد ذلك تمكين المجتمع من الاستحواذ على الفائض الاقتصادي، وبالتالي تحويل بقية أفراد المجتمع إلى أجراء يبيعون قدرتهم على العمل في إطار علاقة تعاقدية تربط رب العمل بالعامل، وما يلاحظ أن شكل الملكية الخاصة يتغير بتغيير طريقة الإنتاج الرأسمالية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين تاريخيين هما²⁵⁰:

الاتجاه الأول: التحول من الملكية الفردية أو الخاصة نحو ملكية مجموعات، وهو اتجاه يعكس الانتقال من المشروعات الفردية إلى مختلف أنواع الشركات التجارية خاصة شركات المساهمة، وهي التي لا تقوم

²⁴⁹- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداد للنشر، لبنان، 1981، ص ص 189-204.

²⁵⁰- دويدار محمد، المرجع السابق، ص 304 وما بعدها.

على الاعتبار الشخصي للشريك بل على ما يقدمه من مال بغض النظر عن شخصه، وهي تعدّ في الوقت الحالي أداة فعّالة للتطور الاقتصادي.

الاتجاه الثاني: التحول من الملكية الصغيرة إلى الملكية الكبيرة في شكل مشروعات، وذلك في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أن تطور المشروع الرأسمالي من حيث تنظيمه وسيطرته على السوق مرّ بمراحل، هي كما يلي:

1- مرحلة مشروع مارشال: (نسبة إلى ألفريد مارشال) حيث يكون صغيرا نسبيا ومنظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة، يمارس الإدارة فيه فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد يقومون بكل الأعمال الإدارية.

2- مرحلة المشروع الكبير: وفيها يكون المشروع على المستوى الوطني، وقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، يضم عدد كبير من المشروعات الموزعة وينظمها على أساس التكامل الرأسي بين مراحل الإنتاج والتسويق، وفي هذا النوع يحتفظ المركز الرئيسي للمشروع بإدارة المستويين الأعلى والمتوسط، أما المستوى الأدنى فتمارس إدارته في داخل الوحدة الإنتاجية.

3- المشروع الرأسمالي الدولي: عرف هذا المشروع تطور كبير بعد الحرب العالمية الثانية في إطار احتكارات دولية، تتميز بأن كل منها ينتج العديد من السلع على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، وهذا الشكل يناسب إستراتيجية رأس المال الدولي، وهو يمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق الدولية في الأجزاء المختلفة من السوق الدولية²⁵¹.

ينقسم الإنتاج الرأسمالي إلى عدة أقسام غير مركزية، يتخصص كل منها في إنتاج منتج واحد، منظم كوحدة تكاد تكون مستقلة تشبه المشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة، إلا أنه يوجد ما يسمى بالمكتب العام الذي يهدف إلى تنسيق القرارات والتخطيط للمشروع على المستوى الدولي لحمايته من منافسة المشروعات الأخرى وتمكينه من النمو والتطور، ويتميز هذا الشكل بمرونة كبيرة تمكنه من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الإنتاج في تغييرهما المتزايد باستمرار²⁵².

²⁵¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، مقالة على طلبه السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 4.

²⁵² - المرجع نفسه.

أما على مستوى التنظيم الإداري، فإن المستوى الأول الخاص بالأعمال الإدارية ينفصل تماماً على المستوى المتوسط، ويكون المكتب العام للمشروع الذي يختص في رسم الإستراتيجية التي يجب أن يتبعها المشروع، أما المستوى المتوسط فيسهر على تسيير المسائل الإدارية التي تترجم الإستراتيجية العامة ميدانياً في إطارها التكتيكي والتقني، ويختص المستوى الأدنى بتنفيذ كل القرارات التي تتخذ على المستوى المتوسط. وهكذا تتضح طريقة الإنتاج الرأسمالية من خلال المشروع الرأسمالي الدولي أو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات بطريقة يمكن بواسطتها إدارة الثروة على المستوى الدولي²⁵³.

الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي

الإنتاج الرأسمالي يتم عن طريق قوى السوق ونظام الأسعار، حيث أن كل ذلك يلعب دوراً حيوياً في توزيع القوى الإنتاجية على مختلف النشاطات. وبعبارة أخرى فإن السوق وحركات الأثمان هي عبارة عن ميكانيزم التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي، فصاحب المشروع يتخذ قراراته المتعلقة بالسلع التي ينتجها وبالمكان الذي يستثمر فيه وعدد العمال المستخدمين، وكمية المواد الأولية اللازم الحصول عليها، وكل ذلك يتخذ على أساس الأثمان السائدة في السوق على نحو يقال أن النظام تحكمه قوى موضوعية أو قانون القيمة مستقلة في حركيتها عن إدارة الأفراد، وهو ما يعبر عنه بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانيزم السوق²⁵⁴.

وفي هذا الإطار، تتم طريقة الإنتاج في أثناء فترة زمنية معينة، ومن خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: ظهر فيها الرأسمالي صاحب المشروع كمشتري للسلع في السوق: وسائل الإنتاج (أدوات عمل ومواد أولية)، والقدرة على العمل، بمعنى أن النقود تتحول إلى سلع لإنتاج سلع أخرى، وهي المرحلة التي يتحول فيها رأس المال النقدي إلى رأس المال المنتج.

المرحلة الثانية: يمر رأس المال في هذه المرحلة بالمرحلة المنتجة باستخدام السلع المشتراة واستعمالها استعمالاً منتجاً، فبعد عملية التفاعل داخل المشروع بهدف إنتاج السلع وعرضها في السوق، وفيها يتحول رأس المال المنتج في شكل سلع.

²⁵³ - ولعلو فتح الله، المرجع السابق، ص ص 200-205.

²⁵⁴ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 307-308.

المرحلة الثالثة: وفيها يعود صاحب المشروع إلى السوق كبائع للسلع المنتجة في المرحلة الثانية، محاولاً تحقيق الربح المتكون في قيمة جزء من الناتج، وهي مرحلة تحول رأس المال السلعي إلى رأس مال نقدي²⁵⁵.

- يبدو رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها، والتي يعتبر كل منها شرطاً للآخر.

فالمرحلتان الأولى والثانية تنتميان إلى دائرة التداول بينما تنتمي المرحلة الثالثة إلى دائرة الإنتاج، تلك هي المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعي ليتم دورته بصفتها واسطة عملية الإنتاج الرأسمالي، إلا أن قيمة رأس المال الاجتماعي لا تظل ثابتة من فترة إنتاجية لأخرى، حيث يتميز الإنتاج الرأسمالي عما سبقه بالمعدل السريع للتطور الذي يكمن فيه معدل مرتفع لتراكم رأس المال. ذلك أن رأس المال الاجتماعي يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الإنتاج الاجتماعي في خلال فترة زمنية معينة، وإنما كذلك لهذه العملية في تجدها المستمر عبر الزمن في فترات متعاقبة تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعي من فترة إلى أخرى²⁵⁶.

وأخيراً يمكن القول بأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تتميز بتحقيق تقدم فني يقوم على استخدام الآلة وتقسيم العمل كما يتميز بسرعة تراكم رأس المال.

الفرع الثالث: هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

يعتمد نجاح تطبيق السياسة الاقتصادية الرأسمالية على تحقيق هدف النشاط الاقتصادي في عملية الإنتاج الرأسمالي (أولاً)، إلى جانب تدخل مجموعة من العوامل التي تساعد على الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (ثانياً).

أولاً: هدف النشاط الاقتصادي

إن الهدف العام من النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجيات أفراد المجتمع. فإذا الهدف العام واحد، فإن الهدف (الغاية) المباشر من ممارسة النشاط الاقتصادي من وجهة نظر من يتخذ قرارات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هو تحقيق الكسب النقدي، أي دخل نقدي يأخذ شكل الأجور ومداخل

²⁵⁵ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 5-6. أنظر أيضاً: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 308-309.

²⁵⁶ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 261-265.

الملكية، ... الخ. وبالتالي تصبح هذه الحالة غاية ووسيلة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة بعد إنفاق تلك المداخيل للحصول على السلع اللازمة²⁵⁷.

فالمنتج وهو صاحب المشروع الرأسمالي إنما يتخذ قرارات الإنتاج دائماً بقصد تحقيق أقصى ربح ممكن، كون الوحدة تنتج للسوق ولمستهلك مجهول ولكل من يسيطر على القوة الشرائية، أي الحاجات لا تشبع إلا إذا كانت مصحوبة بقدرة نقدية، فإذا انعدمت هذه القدرة النقدية فلا يمكن إشباع تلك الحاجات مهما كانت درجة إلحاحها²⁵⁸.

ثانياً: عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي

تقوم النظرية الاقتصادية عادة بتقسيم عوامل الإنتاج إلى ثلاثة عوامل، وهي: عامل الطبيعة والأرض، العمل، رأس المال²⁵⁹.

1- عامل الطبيعة والأرض

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في إنتاجها ويسمى البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الإنسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة وزودته بما يحتاجه، فكانت المصدر الرأسي للإنتاج.

لذلك تعتبر الأرض العامل الإنتاجي الطبيعي الأول، فبعد أن استطاع الإنسان أن يخلق بفضل عمله رؤوس الأموال، بقيت الأرض تلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية الإنتاج. ففي المراحل الأولى من التقدم الاقتصادي كانت الأرض متوفرة بكثرة بالنسبة لعدد المهن، أي أن إمكانية الموارد الصادرة عن الأرض كانت تفوق إمكانية الاستهلاك، ثم بعد ذلك أصبح للأرض قيمة اقتصادية مهمة، وقد اعتبرها البعض من المفكرين المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية²⁶⁰.

²⁵⁷ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 5.

²⁵⁸ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 284.

²⁵⁹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 6-7.

²⁶⁰ - من المعلوم أن التجاربيين حيدوا الأرض كمصدر لإنتاج الثروة، أما الطبيعيين فاعتبروا الأرض المنتج الوحيد للثروة، أما ابن خلدون فإنه يعتبر الطبيعة عنصراً منتجاً يساهم بشكل كبير في العملية الإنتاجية واكتشف قوانين الربح بأنواعه وأكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة، وقد أكد آدم سميث فيما بعد ما توصل إليه ابن خلدون قائلاً: "إن الطبيعة والزراعة تشارك أيضاً في خلق

2- عامل العمل

يعتبر العمل عامل إنتاج أساسي استعمله الإنسان منذ بداية صراعه مع الطبيعة، والعمل هو تجسيد للجهد البشري، وموضع تقديس للديانات واحترام المجتمعات. أين يعتبر الإنسان القوة الاقتصادية الأولى بالنسبة لكل أمة وأساس تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، لكون العمل هو محور كل المهام الاقتصادية، فالإنسان منتج بفضل عمله وهو مستهلك من حيث احتياجاته ورغباته، وهو أيضاً مستثمر باعتباره يخلق وسائل إنتاج جديدة.

3- عامل رأس المال

يعتبر رأس المال الركيزة الأساسية للتطور الاجتماعي والمادي، وهو أساس التقدم الاقتصادي لكون رأس المال يساعد على رفع إنتاجية العمل البشري. ويتكون رأس المال من عدة عناصر أساسية أهمها: الإمكانيات الطبيعية التي تمكن الإنسان من تحويلها والسيطرة على وجودها مثل الآلات والمعدات، وهي التي يستعملها الإنسان في القطاعات الصناعية والزراعية وفي الخدمات كقاعدة في عملية الإنتاج، والمواد الأولية المستخرجة أو القابلة للتحويل.

المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطريقة الإنتاج فيه

يعد النظام الاشتراكي أهم نظام برز للوجود في الفكر التقليدي، يعرض هذا المبحث أفكار هذا الأخير، وكذا الصراع المرير والميلاد العسير لهذا النظام، ثم مراحل تطوره والتي عرفت تحديات كثيرة وظروف استثنائية جعلت من هذا النظام يرتبط بمعنى كلمة النضال. فعرض ظروف نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي تعطي فكرة واقعية عن مسببات تغيير النظم الاقتصادية عبر التاريخ وتكشف العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي²⁶¹.

وفي هذا المبحث نعرض إلى مظاهر تحديد مفهوم هذا النظام (المطلب الأول)، وكذا طريقة الإنتاج التي طبقت هذا النظام الاشتراكي (المطلب الثاني).

= القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات إلا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماماً مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجراً". أنظر: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 297 وما بعدها.
²⁶¹ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 10.

المطلب الأول: تحديد مفهوم النظام الاشتراكي

تقتضي هذه الدراسة أن نتعرض في هذا المطلب إلى نشأة النظام الاشتراكي (الفرع الأول)، ثم تعريفه، وبيان الخصائص أو المميزات التي اتسم بها هذا النظام (الفرع الثاني)، وأخيراً التعرض إلى المزايا والعيوب التي وجهت إلى هذا النظام (الفرع الثالث).

الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي

بدأ النظام الاشتراكي في الظهور على يد "كارل ماركس" في منتصف القرن التاسع عشر، وقد نشأ على إثر إسراف حكومات الدول الغربية في تطبيق مبادئ الحرية وتمجيد مذهب الفردية، نتيجة لتطبيق الآراء والتعاليم التي نادى بها مجموعة الاقتصاديين الذين عرفوا فيما بعد باسم "الاقتصاديين الكلاسيك" وما كاد ينتصف القرن التاسع عشر حتى بدأ بوضوح النظام الرأسمالي الحر ينطوي على عيوب كثيرة وانحرافات خطيرة تجعله يخفق في تحقيق مطالبه الإنسانية²⁶².

وقد أكد ماركس في كثير من مؤلفاته أن النظام الرأسمالي الحر يخدم مصالح طبقة واحدة في المجتمع هي طبقة أصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك عناصر الإنتاج وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع، ولقد أدى هذا الوضع إلى سوء توزيع الدخل والثروة وتركزها في أيدي فئة ملاك عناصر الإنتاج²⁶³. وإذا كان الفرد هو محور التنظيم القانوني والسياسي في ظل النظام الرأسمالي، فإن الجماعة بالنسبة للنظام الاشتراكي هي غاية النظام الاقتصادي، فالنظام الجماعي يرى أنه ليس هناك انسجام طبيعي بين المصلحتين العامة والخاصة فقد يحدث التعارض بينهما²⁶⁴.

إن المصلحة الجماعية ليست مجموع المصالح الخاصة، ولكنها تعتبر مستقلة عن المصالح الخاصة، لذلك لأن الجماعة رغم أنها تتكون من مجموعة من الأفراد إلا أنها لها كيان ذاتي مستقل عن كيان الأفراد المكونين لها، ولذلك يجب أن يكون هدف النظام الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا بإحلال السلطة الجماعية محل الحرية الفردية²⁶⁵.

²⁶² - خالد سعد زغول حلمي، المرجع السابق، ص 105.

²⁶³ - عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 101.

²⁶⁴ - الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 253-254.

²⁶⁵ - رانيا محمد عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 109.

وفي ظل هذه الظروف ظهر النظام الاشتراكي، والذي يقوم أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتخفيف ما قد يعجز عن القيام به، وللمحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تتناوبه، وتهدف الدولة من تدخلها في النشاط الاقتصادي تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بين الأفراد، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويهدف أيضاً إلى تحقيق الكفاية في الإنتاج، عن طريق تدخل الدولة بدفع عجلة التقدم إلى الأمام لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع²⁶⁶.

الفرع الثاني: تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته

يقوم النظام الاشتراكي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، كما يقوم هذا النظام الاشتراكي على العديد من المميزات. وفي البداية يحتاج النظام الاشتراكي إلى تعريف (أولاً)، ثم الإشارة إلى ما يتميز به من مميزات تختلف عن النظام الرأسمالي (ثانياً).

أولاً: تعريف النظام الاشتراكي

تتعدد تعريفات الاشتراكية بتعدد الفقهاء الذين تناولوا هذا الموضوع بالدراسة، ومع هذا يمكن ذكر بعض تعريفات الاشتراكية التي تعطي فكرة عن المقصود بهذا اللفظ لدى أغلبية الكتاب والمفكرين. فقد جاء الفقيه "موريسون" وقرر أن جوهر الاشتراكية هو أن تكون طاقة الصناعات الكبيرة والأراضي مملوكة ملكية عامة أو جماعية وأن تدار طبقاً لخطة اقتصادية تستهدف تحقيق الصالح العام لا الربح الفردي²⁶⁷. وبمفهوم آخر، فالنظام الاشتراكي يمجّد ملكية الدولة لغالبية عوامل الإنتاج والثروة، ويدار وفقاً لخطة قومية شاملة تهدف لزيادة الدخل القومي مع مراعاة اشتراك أفراد الشعب في إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين أفراد المجتمع، أو أنه نظام يتميز بتمليك الدولة للأموال وخاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع²⁶⁸.

²⁶⁶ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 106.

²⁶⁷ - المرجع نفسه، ص 106.

²⁶⁸ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 196.

يمكن في الأخير تعريف الاشتراكية بأنها: "تنظيم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع على أساس تملك الجماعة كلها في شكل الدولة، على الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج المادية، وتقوم الدولة نيابة عن المجتمع بإدارة الاقتصاد القومي وفقا لخطة شاملة بهدف تحقيق أكبر إشباع ممكن لحاجات المجتمع"²⁶⁹.

يمتاز هذا التعريف الأخير للاشتراكية بأنه تعريف شامل لكافة العناصر والأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي.

ثانيا: مميزات النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على مجموعة مميزات تميزه عن غيره، والتي تعمل مع بعضها البعض على تشييد هذا النظام من ناحية وعلى نموه من ناحية أخرى. وتتمثل أهمها فيما يلي²⁷⁰:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج: ليس للملكية الخاصة في النظام الاشتراكي أي وجود، إنما هناك الملكية العامة أي أن الملكية تكون لجميع الأفراد معا، تديرها الحكومة ليتسنى لها تحديد السلع التي يجب إنتاجها وتوزيعها بين الأفراد، والفرد لا يملك وسائل الإنتاج والموارد الاقتصادية التي تترتب عليها عمليات إنتاجية، فلا يحق له تملك رأس المال، كالمصنع الذي يقوم فيه بإنتاج السلع التي يطلبها المجتمع، بل الملكية هنا تكون للحكومة التي تقوم بالتصرف فيها، وإنشاء الإدارات والجهات المختصة باتخاذ قرارات الإنتاج.

2- إدارة الحكومة للموارد الاقتصادية وعمليات الإنتاج: نظرا لرغبة الحكومة في تخطيط الاقتصاد وتحديد نوعية وكمية السلع المنتجة، والعمل على توزيعها بين مختلف قطاعات المجتمع، فعليها أن تمتلك الموارد الاقتصادية وتقوم بتشغيلها حسبما يراه المخططون الاقتصاديون في السلطة العليا في الحكومة مناسبا.

3- انعدام الدور الفعال للسعر: إن تحكم الدولة في الاقتصاد له أثرا على مستوى الأسعار في النظام الاقتصادي المركزي، إذ أن الحكومة تهدف إلى توفير سلع دون أخرى من أجل تحقيق أهداف مرجوة، وقد

²⁶⁹ - خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 107.

²⁷⁰ - أنظر: إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 43. عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 94.

تتطلب مثل هذه السياسة أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار السلع جميعها، وغالبا ما تكون هذه الأسعار متدنية نسبيا، أي أن الكمية المطروحة في الأسواق وتكلفتها قد لا ترتبط بمستوى سعر يعكس هذه التكاليف، وربما تباع بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، والهدف من هذا هو رغبة الدولة في أن يحصل جميع الأفراد عليها، وقد يكون العكس صحيحاً، فنجد على سبيل المثال مبالغة الدولة في تحديد سعر سلع معينة حتى تحصر الطلب عليها وتحدّ من استهلاكها.

الفرع الثالث: عيوب النظام الاشتراكي

على الرغم من المبادئ البراقة التي يتبناها النظام الاشتراكي إلا أن هذه التجربة لم تنجح في الاستمرار لفترة طويلة في العديد من الدول، لأن هناك العديد من العوامل التي أدت إلى عدم قدرة الأنظمة الاشتراكية على الاستمرار. ويمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي²⁷¹:

1- تتجه الاشتراكية ضد الفطرة الإنسانية وتعلم الروح الإتكالية، وكذا انتشار البيروقراطية والقضاء على روح المبادرة والإبداع.

2- تعطيل دور القطاع الخاص.

3- تقليل فرص التنافس بين المنتجين.

4- عدم وجود جهاز الثمن والأسعار.

5- غياب نظام حوافز كفاء.

6- عجز النظام الاشتراكي عن استخدام الموارد النادرة للحصول على أكبر عائد ممكن.

إن النظام الاشتراكي ثبت فشله على الأقل على المستوى الإنساني، فقد تحول إلى وحش مفترس فتكّ بشعبه اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، وتفشت فيه الدكتاتورية، والاستبداد السياسي، الذي أصبح جل همه القضاء على الكرامة، والمشاركة الفعّالة، والتجاوب الإيجابي للناس، ولم يبق في نفوسهم سوى الكره، والحقد، وعدم المبالاة²⁷².

²⁷¹- دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 61-62.

²⁷²- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 209.

المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكية

تحدد طريقة الإنتاج الاشتراكية وفقا لعلاقة الإنتاج القائمة على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الاجتماعية للجماعة، كما أن العمليات الاقتصادية تكون مخططة تخطيطا مركزيا من طرف الدولة²⁷³.

وعليه نتناول الهدف من الإنتاج (الفرع الأول)، ثم التخطيط للتنمية أو ما يسمى الخطة الاقتصادية الاشتراكية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية

بعكس النظام الرأسمالي الذي يهدف لإشباع الحاجات الفردية، فإن هدف النظام الاشتراكي هو إشباع الرغبات الجماعية، ذلك أن تحقيق الربح لا يعتبر عنصرا دافعا للنشاط الاقتصادي، ويؤدي هذا الاتجاه بطبيعة الحال إلى جعل الاختيارات الاقتصادية تختلف من نظام إلى آخر، بمعنى أن القطاعات الاقتصادية التي يوجه إليها الاهتمام في الدول الاشتراكية هي القطاعات التي تنتج وتقدم الخدمات التي يحتاج إليها كل السكان باعتبارها تشبع رغبات ضرورية²⁷⁴.

لتحقيق هذا الهدف تلجأ الدول الاشتراكية إلى إقرار تحفيزات مادية ومعنوية لفائدة العمال لمضاعفة مجهودهم. وإذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويترتب على ذلك أن الهدف من الإنتاج أصبح لإشباع الحاجات الاجتماعية، فإن أداء هذا الاقتصاد لا يكون بتحقيق العمل التلقائي لقوى السوق وإنما عن طريق التخطيط، وهو خاصية جوهرية تالفة للاقتصاد الاشتراكي²⁷⁵.

الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية

يهدف هذا التخطيط إلى ضمان سير الاقتصاد مع تحقيق تغير مستمر في هيكل الاقتصاد الوطني في الدولة الاشتراكية، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى توزيع

²⁷³ - الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 256.

²⁷⁴ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 11.

²⁷⁵ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 11.

الموارد الإنتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق أهداف معينة وتنسيق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك²⁷⁶.

وبالتالي، فإن تحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا الخصوص يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق للضرورة للاقتصاديات الاشتراكية، وبمعنى أوسع فإن القرارات الجوهرية المتعلقة بنوعية الإنتاج وكميتها وكيفية توزيعها أو بيعها وتوجيهها للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الإنتاج، ... الخ، يرجع اتخاذها من طرف السلطات القائمة على الحكم في الدولة على أساس الإمكانيات الاقتصادية لتلك الدولة، ولكي يتم لها ذلك يجب أن تكون لها السيطرة الفعلية على موارد المجتمع وقدراته الإنتاجية، ذلك أن القدرة على التصرف هي من أول متطلبات الخطة الاقتصادية من هذا النوع، أي السيطرة على الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الإنتاجية للجماعة، بمعنى أنه يمكن إدراج القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية²⁷⁷.

وفي هذا الاتجاه فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلية للجماعة، إذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفاً تسعى لتحقيقه بمعنى أنها تحدد الاقتصاد الوطني في مجموعه غاية معينة أو بمعنى آخر "غاية التخطيط". وبالتالي فإن الخطة الاقتصادية الاشتراكية تأخذ بما يلي:

1- الأخذ بالحياة الجماعية المستقبلية.

2- تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة بطريقة تمكنها من تجاوز التناقضات التي تعرقل تحقيق الهدف المتوخى.

3- تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الإنتاجية.

4- اتخاذ القرارات الجماعية بدلاً من القرارات الفردية.

²⁷⁶ - إن وضع وسائل الإنتاج في يد الدولة الاشتراكية يجعل من مهمة التخطيط للتنمية أسهل، كما أنه الطريق الوحيد، فالتخطيط للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا في شروط المجتمع الاشتراكي. أنظر: عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية ...، المرجع السابق، ص 108-109.

²⁷⁷ - دويدار محمد، المرجع السابق، ص 14.

هذه هي الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق أو الاشتراكية التي يكون فيها الاقتصاد مخططاً ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وإنما يخضع لعمل يتضمن نشاطات اقتصادية مخططة ومنسقة مقدما إلى تحقيق عمل متوازن للعلمية الاقتصادية بتنفيذ الخطة الاقتصادية المركزية²⁷⁸.

يهدف التخطيط في الدول الاشتراكية إلى تحقيق هدف أساسي وهو "التطور المنسجم والمتناسب للاقتصاد". ويتميز هذا التخطيط بمميزات يمكن ذكر أهمها²⁷⁹:

أولاً: يتميز التخطيط في الدول الاشتراكية بإحداث توازن بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، باعتبار أن القطاع الأول هو الركيزة الأساسية للقطاع الثاني.

ثانياً: إحداث التوازن بين إنتاج مواد تدخل في عملية الإنتاج، وإنتاج مواد موجهة للاستهلاك لكون تقدم الثاني مرتبط بتقدم الأول.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي

باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي خاتمة الأديان السماوية، فهي تصلح للإنسانية جمعاء في كل زمان ومكان وتطبق على كافة جوانب الحياة، وأن أحكامها تتسم بالمرونة والعمومية مما يجعلها تتناسب مع كل عصر وبكل تغيراته ومستجداته. وانطلاقاً من أن الشريعة الإسلامية جاءت في شكل مبادئ وقواعد عامة ترسم الإطار العام للنظام الاقتصادي، فهي تستمد الحلول للمشاكل المستجدة في المجتمع من الاجتهاد الذي يجب ألا يتعارض مع تلك المبادئ العامة²⁸⁰.

من المعلوم أن الإسلام لا يمنع الاستفادة من الأساليب الحديثة في علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية، فعلى سبيل المثال لا يوجد حائلاً شرعياً من وجود ميزان مدفوعات للدولة، باعتبار ذلك سجلاً محاسيبياً يوضح الموقف الاقتصادي للدولة في مجال تعاملها مع مختلف الدول سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد. كما أن الإسلام لا ينكر ضرورة التخطيط والإعداد لمستقبل الأمة وتنظيم السوق،

²⁷⁸ - دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 60.

²⁷⁹ - نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 238.

²⁸⁰ - أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 33-35. أنظر أيضاً: دويدار محمد، المرجع السابق، ص 15.

والمرافق الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بل تسند هذه المهام إلى العلماء المتخصصين وتصبح فرض كفاية عليهم، بحيث إذا امتنعوا عن القيام بها أثموا²⁸¹.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

لقد وضع الإسلام القواعد الشاملة التي لا تخرج اجتهادات الإنسان عن حدودها، وترك التطبيقات لتطور الزمان وبروز الحاجات الإنسانية. وعليه، نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته (الفرع الأول)، ثم دراسة قواعد الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته

قبل التطرق إلى مميزات الاقتصاد الإسلامي (ثانياً)، لا بد من المرور على تعريف علم الاقتصاد الإسلامي (أولاً). والملاحظ أن تعاريف علم الاقتصاد قد تكاثرت حتى بات من الصعب على أي باحث حصرها.

أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالاقتصاد الإسلامي ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعاً لحاجات الناس، وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يركز على إشباع حاجات الناس كهدف عام. وإنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعنى أيضاً بجانب ثاني وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتتمي خصائص الإنسان العليا، وتزكي ثواب الله في الآخرة²⁸².

كما أن الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة من الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته²⁸³. أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي (إنتاج، توزيع، تبادل، استهلاك) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلاقات، وينظمه وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية²⁸⁴.

²⁸¹ - النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004، ص ص 59-65.

²⁸² - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.

²⁸³ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009، ص 18.

²⁸⁴ - أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 11.

للاقتصاد الإسلامي أصول ومبادئ تختلف عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، لاختلاف المرجعية المذهبية لكل منها، فالإقتصاد الإسلامي يستمد مبادئه وأصوله من الشريعة الإسلامية بما تتضمنه من القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد وأحكام الشريعة، كذلك ما أثر من تطبيقات عملية في عهد الخلفاء الراشدين، وما اجتهد به علماء الأمة استمدادا مما فهموه من مبادئ الشريعة ومقاصدها وقواعدها الأصيلة²⁸⁵.

ثانيا: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي

يلاحظ أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد تميز عن مثيله الوضعي بميزتين هما²⁸⁶:

1- مراعاة القيم

حيث يوضح أن النظام الاقتصادي الإسلامي يزيد عن مثيله الوضعي، على أنه لا يهتم فقط بمعالجة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، بل يزيد على ذلك اهتمامه بجانب الأخلاق والمثل العليا للإنسان وارتباطه بالعقيدة التي تحكم المجتمع الإسلامي ألا وهي الدين الإسلامي.

2- مرحلة العمل الاقتصادي

ونقصد هنا اهتمام الاقتصاد الوضعي بمرحلة واحدة وهي الحياة، فيرى أن الإنسان في صراع مع هذه الأخيرة لتلبية أكبر قدر من حاجياته على حساب أشياء أخرى يرفعها النظام الاقتصادي الإسلامي إلى المرتبة الأولى. ويأتي هذا في سياق أن النظام الاقتصادي الإسلامي يضيف مرحلة ثانية للعمل الاقتصادي وهي مرحلة ما بعد الحياة الدنيا، بحيث يسعى الفرد في المجتمع الإسلامي إلى تلبية حاجياته الدنيوية مراعيًا آخرته والثواب عند الله عز وجل، وذلك من خلال مراعاته لقيم وأخلاقيات الدين.

الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي

تكمن غاية النشاط الرأسمالي في تحقيق الفرد أكبر قدر من الربح المادي، فالمادة مطلوبة لذاتها، مما أدى إلى تفاقم الصراع ما بين الدول حول السيطرة على خيرات العالم. بينما الاقتصاد الإسلامي

²⁸⁵ - السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 22-23.

²⁸⁶ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 119-120.

بالإضافة إلى مراعاة العامل المادي نجد الجانب الروحي، وذلك في أن يتجه الفرد من خلال نشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما أدى إلى ترسيخ التعاون والتكامل ما بين أفراد المجتمع. ومن القواعد الإسلامية المقررة أنه لا بد للاقتصاد الإسلامي من قواعد متينة ومحكمة لاستناده إلى الرؤية الشمولية الإسلامية في الحياة²⁸⁷، وبناء على ذلك ينبنى الاقتصاد الإسلامي على نوعين من القواعد، وهي: القواعد الثابتة والقواعد المتغيرة²⁸⁸.

1- القواعد الثابتة: وهي عبارة عن مجموعة الأصول والقواعد الاقتصادية التي جاءت بها أحكام القرآن والسنة، ومن ذلك كل ما ينظم النشاط الاقتصادي ويبين القيود التي يخضع لها، وأوجه النشاط المحرمة. ومن أمثلة القواعد الثابتة: النصوص التي تقرر حرمة الملكية الخاصة، والنصوص التي تحتم ضرورة توفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي. وبالتالي فإن هذه الأصول والقواعد يلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للدولة أو أشكال الإنتاج السائدة فيها.

يلاحظ أن نصوص القرآن والسنة التي وردت في المجال الاقتصادي قليلة نسبياً، وأنها جاءت عامة وتتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع، وهي صالحة لكل زمان ومكان.

2- القواعد المتغيرة: وهي قواعد تتعلق بالناحية التطبيقية، وتتمثل في الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي يتم بها إحلال أصول الإسلام الاقتصادية في الواقع المادي الذي يعيشه المجتمع في إطاره، والتي يكشف عنها الفقهاء في اجتهاداتهم. ومن أمثلتها: إجراءات تحقيق التوزيع العادل للدخل، وسياسات حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ووسائل جذب المدخرات والمستثمرين، وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإسلام لا يمنع الدولة من أن تبحث عن الأساليب والحلول الاقتصادية التي تحقق بها مصلحتها العامة ومصلحة الأفراد.

²⁸⁷ - تركز قواعد الاقتصاد الإسلامي من القرآن الكريم، والتي تتمحور في ثلاث اتجاهات هي: - التوجيه والإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق وعدم الإسراف والعمل، والابتعاد عن بعض السلوك المشين. - تأكيد حقائق ثابتة، وربط الظواهر ببعضها، كوصف العلاقة بين النمو والربا، والعلاقة بين المترفين والفساد. - تشريعي يرتبط بالحلال والحرام لتحقيق مصلحة العباد، كتحريم الربا وبعض أنواع البيوع. أنظر: قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 157.

²⁸⁸ - لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 33-35. الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994، ص 13-19. عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 19-20. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 28-29. دويدار أسامة، المرجع السابق، ص 104-108.

يرجع هذا التنوع ما بين قواعد ثابتة ومتغيرة إلى المصدر المعرفي للاقتصاد الإسلامي، وهو الوحي بالنسبة للثوابت، مما يجعلها تعصم ما هو متطور من الوقوع في الخلل. في حين أن الفكر الاقتصادي الأوربي عندما ولى ظهره للمصدر لم يعد عنده ما هو ثابت، ولهذا سمي اقتصادا وضعيا، ويختلف عنه الجانب المتطور في الاقتصاد الإسلامي بأنه محكوم بمعايير مع إعمال العقل فيه وقابليته للتغير.

المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي

لم يكن الإسلام مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضا تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشرية كافة تحكمه ضوابط محددة، وقد تميز فيه النظام الاقتصادي بمرونته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الأخرى، كما وأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الاعتدال في الإنفاق وضرورة تحري الحلال والابتعاد عن الحرام²⁸⁹. ومن هنا سنتطرق إلى الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية (الفرع الأول)، ثم مرونة الاقتصاد الإسلامي (الفرع الثاني)، وكذلك الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية

الضابط أخص من القاعدة والقاعدة أشمل من الضابط، فما ورد عند الفقهاء في أن كلا منهما حكم كلي تندرج تحته فروع فقهية، إلا أن الضابط يختص في باب معين. ولم يفرق بعض العلماء بين القاعدة والضابط كمفهوم، وإنما اعتبروهما أمرا واحدا، فذكروا في كتبهم قواعد هي في الأصل ضوابط دون تمييز بين القاعدة والضابط.

وعليه يراعى عند تنفيذ السياسة الاقتصادية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية في المجتمع الإسلامي الانصياع إلى ضوابط معينة، نذكر منها اثنان²⁹⁰:

²⁸⁹ - الاعتدال هو سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، ولا يمكن أن يوضع في قالب جامد أو صيغة محددة، ولكنه أمر اجتهادي يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 58.
²⁹⁰ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 17-18.

أولاً: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار

يعتبر هذا الضابط قيدياً عاماً في الشريعة الإسلامية يرد على كل التصرفات التي يقوم بها الفرد بما في ذلك التصرفات ذات الطابع الاقتصادي. لذلك يحرم على القائمين على الاقتصاد الإسلامي أن يوجهوا إنتاجهم أو استثمارهم إلى نشاطات غير مشروعة مثل إنتاج الخمر، والسجائر وإقامة الملاهي وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، بل يجب العمل على توجيه الاستثمار إلى إنتاج الطيبات من السلع والخدمات²⁹¹.

حرم الإسلام الإنتاج الذي يحقق مصلحة الفرد ويضر بالمجتمع، فحرم الإنتاج والربح عن طريق استغلال حاجة المعوزين، أو خداعهم، أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل من أشكال الضرر، والأدلة متضافرة على تحريم الضرر بالآخرين، ووجوب إزالته عنهم. ومما يدل على تحريم الإنتاج قوله صلى عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"، فأى إنتاج فيه إضرار بالآخرين محرم ولا يجوز تنمية المال عن طريقه²⁹².

وفي الأخير يتعين أن ننوه بأن هذا الضابط هو الأساس والمنطلق لكل منظومة ضوابط النشاط في الاقتصاد الإسلامي، من ذلك نجد أن جميع الضوابط العقدية خصوصاً والشرعية للاستثمار لا بد أن تستند إلى مفهومه، وأنها بدونها لن يكون لها معنى أو وجود.

ثانياً: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع

الإنتاج هو تلك العملية المركبة التي تستنفذ جهداً بشرياً، وتستهلك موارد وطاقات في إطار زمني معين لإيجاد منافع مادية أو معنوية. بمعنى تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغلة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا²⁹³. ولذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تجعل كل ما هو مباح في درجة واحدة، وإنما يتم ترتيبها على مستويات كالتالي:

²⁹¹ - ومن محاسن الإسلام ومما جاء به من تيسير على الناس أنه ما حرم شيئاً عليهم إلا عوضهم خيراً منه، مما يسد مسده ويغني عنه، فحرم عليهم الربا وعوضهم بالتجارة الربحية. وحرم عليهم القمار، وأعضهم عنه أكل المال بالمسابقة النافعة في الدين، بالخيل والإبل وحرم عليهم الحرير، وأعضهم عنه أنواع الملابس الفاخرة من الصوف والكتان والقطن. أنظر: السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 63. الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 15. النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 93-94.

²⁹² - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 87.

²⁹³ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

- أ- السلع والخدمات الضرورية، وهي إن فقدت فإن الحياة تتوقف من دونها.
- ب- السلع والخدمات ذات الحاجة، وهي إن غابت تحدث حرجا في حياة الناس.
- ج- السلع والخدمات الكمالية، وهي إن توفرت تزيد في رفاهية ورخاء الإنسان وفرص استمتاعه في الحياة.

هذا الضابط يفرض على السياسة الاقتصادية أن لا تنتج مستوى منها إلا بعد إشباع المستوى السابق عليه، حيث يتم توجيه السياسة الاقتصادية دائما إلى ما هو أكثر إنتاجية وأعلى منفعة، والأفراد أكثر احتياجا له. ولعملية الإنتاج ضوابط أساسية في النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن إيجازها كما يلي²⁹⁴:

- 1- ضرورة أن تكون أولويات الإنتاج وفق الهرم المقاصدي في الشريعة الإسلامية، وهي أولا الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات.
- 2- ضرورة أن يكون المنتج من الطيبات المباحة، والبعد عن الخبائث المحرمة.
- 3- ضرورة الإتقان في صناعة المنتج وبذل الوسع في ذلك.
- 4- أن لا يرافق عملية الإنتاج ممارسات محرمة، مثل الاحتكار وأكل أموال العمال.

مما سبق، يتبين أن الضابط المقصود هنا هو أن يعتقد المستثمر في نظام الاقتصاد الإسلامي أنه حين يباشر نشاطاته الاستثمارية يكون في عبادة من أعظم العبادات، فما عليه إلا أن يخلص النية لله، وليعلم أن ما يقوم به ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لتحقيق مرضاة الله، وعليه فإن الإنفاق الاستثماري هو أجر، كما قال صلى الله عليه وسلم: **"إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها"**²⁹⁵.

²⁹⁴ - النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 68.

²⁹⁵ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 67.

الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي

الإسلام في الوقت الذي يشرع أحكام الاقتصاد للإنسان يجعل التشريع موجهًا للفرد، وفي الوقت الذي يعمل لضمان حق العيش والتمكين من الرفاهية، يجعل ذلك يتحقق في مجتمع معين وفي زمان معين، له طراز خاص من العيش. فالإسلام بمرونته ينظر إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع في الوقت الذي ينظر فيه إلى ضمان العيش والتمكين من الرفاهية، ويجعل نظريته إلى ما يجب أن يكون عليه المجتمع أساسًا في نظريته إلى العيش والرفاهية²⁹⁶.

وعليه يترتب على الأساس العقائدي للاقتصاد الإسلامي مرونته وصلاحيته لكان زمان ومكان. ويقصد بمرونة الاقتصاد الإسلامي السهولة في التطبيق وتبسيط الإجراءات حتى لا تكون عائقًا لانطلاق العملية الإنتاجية²⁹⁷، كما أن مظاهر تلك المرونة متوفرة لأن مبادئ الاقتصاد الإسلامي جاءت في صورة قواعد عامة يمكن تطبيقها في كل مجتمع حسب ظروفه، وهي تدخل ضمن الجزئيات التي يتكفل بها الفقهاء والمختصون.

ومن أبرز الأمثلة على مرونة الاقتصاد الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين يمكن أن نذكر مثال هو: امتناع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن تطبيق حد السرقة على السارقين، لعدم توفر الشروط الداعية لتطبيقه والتمثل في تدهور الشؤون الاقتصادية للأمة في تلك الفترة، بالرغم من أن ذلك يعتبر حدا من حدود الله تعالى²⁹⁸.

الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال

من بين الأسس الاقتصادية في الإسلام الاعتدال في الإنفاق في كافة مجالات الحياة، وفي ذلك يقول جل جلاله: "ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا"²⁹⁹. ويقول أيضا: "إنَّ المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا"³⁰⁰، فالبخل والإسراف

²⁹⁶ - النبهاني تقي الدين، المرجع السابق، ص 60.

²⁹⁷ - المرونة في علم الاقتصاد تمثل مدى استجابة متغير واحد أو أكثر للتغيرات التي تحدث في متغير آخر أو أكثر، أي قياس كيف أن تغيير متغير اقتصادي واحد سيؤثر على باقي المتغيرات الاقتصادية.

²⁹⁸ - علي سعيدان، علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 18.

²⁹⁹ - سورة الإسراء، الآية 26.

³⁰⁰ - سورة الإسراء، الآية 28.

تصرف مذموم في الإسلام. وخير الأمور أوسطها كما ذكر الله تعالى عندما وصف عباده في قوله تعالى: "والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً"³⁰¹.

وهكذا نجد أن الإسلام يدعو إلى ترشيد الاستهلاك والادخار معاً، ورغب في السعي من أجل الرزق الحلال بل جعل طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة. كما دعا إلى التكامل والتضامن الاجتماعي بما يكفل مصلحة الفرد والجماعة معاً، ومن أبرز صور التكافل الاجتماعي في الإسلام الزكاة، فهي حق جعله الله للفقراء في أموال الأغنياء، في قوله تعالى: "فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"³⁰²، فإذا قامت الدولة بتنظيم الزكاة يعيش كل فرد من أبناء المجتمع المسلم في كفاية وأمن، فهي تطمئن الأغنياء على سلامة أموالهم من اعتداء الفقراء عليها بسبب الحرمان والفاقة³⁰³. كما حرم الله الربا في المعاملات الاقتصادية بجميع أنواعها، ولم يعتبرها مادة اقتصادية³⁰⁴، فقال جل جلاله: "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا"³⁰⁵.

المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على ثلاثة ركائز أو أركان أساسية، كما تعتبر المبادئ الرئيسية لتنظيمه، وهي كالآتي³⁰⁶:

الفرع الأول: الملكية المزوجة (الملكية الخاصة والملكية الجماعية)

تعد الملكية من أسس الموضوعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية التي اهتمت بها مختلف الدراسات، بل نستطيع بكل وضوح القول أن الموقف من الملكية يعتبر من أهم وسائل وأسس

³⁰¹ - سورة الفرقان، الآية 67.

³⁰² - سورة البقرة، الآية 43.

³⁰³ - أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 66. أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 110-111.

³⁰⁴ - عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحيى، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 179 وما بعدها.

³⁰⁵ - سورة البقرة، الآية 275.

³⁰⁶ - أنظر: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26-28. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 37.

التمييز بين النظم الاقتصادية. والملكية بهذا المفهوم تشمل الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة والتي تعرف بأنها الملك المشاع لأفراد المجتمع أو الدولة³⁰⁷.

ومن مميزات الاقتصاد الإسلامي كونه يقوم على النوعين في آن واحد، لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وهو يعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن هناك تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً. أما لو حصل التعارض أو تعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما، فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد³⁰⁸.

ومن الأدلة على ذلك ما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يبيع حاضر لباد"، يعني أن يكون له سمساراً سيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي بنفسه. ومن الأدلة أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تلقوا الركبان"، فالمتلقي سيشتري بسعر أقل وسيبيع للناس بسعر أعلى، وهو فرد قد حرم من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد ممكن من الناس من الشراء من الركبان أنفسهم لبيعهم بسعر أقل. ولقد أجاز بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكره قهراً وبيعه على الناس، وهكذا نرى الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت تلك الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس³⁰⁹.

على هذا الأساس، يتضح جلياً أن النظام الإسلامي لا يقصر الملكية على الأفراد وحدهم ولا على الدولة وحدها بل يجعلها مشتركة بينهما³¹⁰. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الملكية المشتركة، والإسلام عندما يقرر الملكية الفردية فهو بذلك يراعي فطرة الإنسان وما جبلت عليه من حب المال، وهو بذلك يحقق للإنسان فطرته³¹¹.

³⁰⁷ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

³⁰⁸ - أنظر: أحمد محمد محمود نصار، المرجع السابق، ص 41. عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 141.

³⁰⁹ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 26.

³¹⁰ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 57.

³¹¹ - إن الملكية الفردية أو الخاصة لا تتفق مع غريزة الإنسان في التملك فحسب بل هي استجابة طبيعية ومعقولة لما فطر عليه من حب التملك وحب المال، والذي أقره القرآن الكريم في قوله سبحانه عز وجل: "وتحبون المال حبا جما"، سورة الفجر، الآية 30. وكذلك قوله تعالى: "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما كسبن"، سورة النساء، الآية 32.

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة

الحرية مبدأ من المبادئ الاقتصادية الهامة في الإسلام، وتقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال، وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع بما يشبع رغباتهم. وقد خالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية ومنع الناس من التملك، وهذا الحرية مقيدة في حدود مبدأ استخلاف الله للأفراد في التملك، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام³¹².

والضوابط الشرعية جعلت الحرية الاقتصادية مضبوطة بتحقيق شروط أو أمور ثلاثة. هي:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً ومتفقاً مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية. وهذا القيد يربط الاقتصاد في الإسلام بمعنى الطاعة والعبودية لله وحده، حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم خالصة لوجه الله.

الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد الإسلامي واسعة، ولكن بشرط أن لا يتضمن نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي، وإذا جاء نص على التحريم فيكون دفعا للضرر أو درءاً للظلم أو وقاية من مفسدة أو حماية من مضرة³¹³. كما حرم الإسلام على كل فرد ممارسة أي نشاط مهما كان شكله يتعارض مع أهداف الشريعة الإسلامية، ومثله الأخلاقية، وقيمه الروحية السامية، كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه غرر³¹⁴، فكل الشرائع السماوية تحرم ذلك لما فيها من أضرار اقتصادية واجتماعية³¹⁵.

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه، إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع. ومثالها:

³¹² - عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، المرجع السابق، ص 140. أنظر أيضاً: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 131. السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

³¹³ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 27.

³¹⁴ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 132-133.

³¹⁵ - اتفقت كلمة الكنيسة على تحريم الربا تحريماً قاطعاً مبنياً على نصوص كثيرة من العهد القديم والجديد، يقول إسكوبار: "إن من يقول إن الربا ليس بمعصية يُعد ملحداً خارجاً عن الدين". ويقول الأب بوي: "إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم".

- ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

- بيع عمر السلع المحتكرة جبراً من محتكرها بسعر المثل.

- تحديد الأسعار منعا لاستغلال الناس والإضرار بهم.

- نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ... الخ³¹⁶.

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر بمصلحة نفسه لمصلحة غيره، فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين.

ويرجع سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى عدة أمور منها:

1- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل. وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.

2- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.

3- إلزام الجماعة بالقيام بما يجب من واجبات عامة، كإنشاء دور التعليم والمستشفيات، والطرق، والخدمات العامة.

4- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم، كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها³¹⁷.

ومن هنا فإن حق الملكية الخاصة أو الفردية يقيد بقيد الصالح العام، وهو أن يدور في فلك المنفعة الجماعية للدولة. ولذلك فإذا كان الإسلام يقر الحرية الاقتصادية، فإنه يميز بينها وبين الشراهة في الطمع وعدم المشروعية، بما يحقق التوازن بين المصالح الفردية والجماعية³¹⁸.

³¹⁶ - السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 40.

³¹⁷ - عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

³¹⁸ - الفنجري محمد شوقي، المرجع السابق، ص 62-63. أنظر أيضاً: عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 141.

الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال³¹⁹. وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية، ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع ومنها³²⁰:

- 1- الزكاة لسد حاجات المعوزين.
 - 2- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
 - 3- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
 - 4- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
 - 5- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها لتحقيق مبدأ التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.
- نخلص في الأخير إلى أن الحرية الاقتصادية مقيدة في حدود مبدأ الاستخلاف، ولا بد أن تتوافق وتضبط مع حرية الآخرين في المجتمع تماشياً مع المصالح الجماعية، وتضبطها أحكام الشريعة الإسلامية من الحلال والحرام. ويترتب على ذلك نتيجتين هما³²¹:
- أ- التزام الدولة بمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد قصد استبعاد المساوئ والأضرار مع تهيئة الشروط الموضوعية لتشجيع الرقي والازدهار للأفراد. وبذلك تكفل الدولة بتدخلها حماية المصالح العامة، وحراستها بالحد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه.

³¹⁹ - السالوس علي أحمد، المرجع السابق، ص 38-39. أنظر أيضاً: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص 28.

³²⁰ - عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 133-134.

³²¹ - علي سعيدان وعلي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 19. أنظر أيضاً: عبد الله عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص

ب- إلزام الأفراد الذين ينجحون ويتحصلون على فائض يزيد عن حاجاتهم أن يستثمروا ذلك الفائض في مساعدة المحتاجين من الأفراد داخل المجتمع، لضمان التكافل الاجتماعي والتوازن بين مصالح أفراد المجتمع.

خاتمة:

مما لا شك فيه، أن دراسة الاقتصاد السياسي يعتبر مسألة في بالغ الأهمية بالنسبة لطلبة القانون، باعتبار أن الاقتصاد السياسي علم يهتم بدراسة النظام الاقتصادي ككل، وهو مفهوم مرتبط بالنظام القانوني الذي يحدد القواعد القانونية الاقتصادية، وهو أيضا مرتبط حتى بالنظام السياسي، فهو ذو علاقة وثيقة بمختلف فروع العلوم الاجتماعية بما فيها القانون.

وقد توجه علم الاقتصاد نحو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان والمجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية، فهو يسعى إذا من خلال تحليله وتفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية إلى مساعدة الفرد والمجتمع على اتخاذ القرارات المثلى حول كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، والالتزام لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، كما يهدف إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل للتنسيق بين الإمكانيات والمتطلبات. كما يقوم باكتشاف ودراسة القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات الإنسانية، فأهمية علم الاقتصاد تكمن في طبيعة المواضيع التي يدرسها، وهذه الحاجات تعتبر جوهر اهتمام الإنسان في حياته اليومية.

فعلم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، تطور مع تطور المجتمع الإنساني عبر مختلف العصور وتجاوبه مع التحولات والتحديات التي تواجهه، فهو علم يهتم بدراسة سلوك الأفراد عند استخدامهم المتعدد للموارد النادرة والمحدودة لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايدة باستمرار بأفضل طريقة ممكنة، ويهتم بمختلف الظواهر المكونة لأحد وجوه النشاط الإنساني والمتعلق بالنشاط الاقتصادي، والذي لا يخرج عن دائرة الإنتاج والتبادل، والاستهلاك والتوزيع، وما يتفرع عنه من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل، الادخار والاستثمار، وغيرها من الظواهر.

كما أن علم الاقتصاد يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين، علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان. ومن خلال دراستنا هذه للاقتصاد السياسي نستخلص أن هذا الموضوع من أقدم، وأهم

وأبرز مجالاته، والذي نشأ في ظل تطور الفكر الاقتصادي القديم، وعبر مختلف المدارس الفقهية الحديثة، والذي تتغير أسسه ومبادئه عبر مختلف الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية، وكذلك طرق الإنتاج فيها.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- القرآن الكريم

2- الكتب

- 1- أبو حمد رضا صاحب، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006.
- 2- أحمد محمد مندور، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 3- أحمد محمد محمود نصار، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبتدئين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 4- أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.
- 5- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973.
- 6- الببلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1974.
- 7- _____، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995.
- 8- البطراوي تامر، أبحاث في الاقتصاد السياسي، دار بيبول الأزرية، الإسكندرية، 2017.
- 9- النبهاني تقي الدين، النظام الاقتصادي في الإسلام، الطبعة السادسة، دار الأمة للنشر، بيروت، 2004.
- 10- السالوس علي أحمد، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002.
- 11- السيد محمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 12- الفنجري محمد شوقي، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة، 1994.
- 13- النجار سعيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- 14- أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، المطبوعات الجامعية، حلب، 1965.

- 15- أوسكار لانج، الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، مصر، 1966.
- 16- إيمون باتلر، المدرسة النمساوية في الاقتصاد: مقدمة موجزة، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.
- 17- بن أشنهو عبد اللطيف، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 18- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 19- جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 20- جيمس فولتشر، مقدمة قصيرة عن الرأسمالية، ترجمة: رفعت السيد علي، دار الشروق، القاهرة، 2011.
- 21- جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.
- 22- خلفي علي، المدخل إلى علم الاقتصاد، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص 122.
- 23- خالد سعد زغلول، الاقتصاد السياسي، الطبعة الثانية، دار الوفاء القانونية، مصر، 2001.
- 24- دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1993.
- 25- دويدار أسامة، النظم الاقتصادية: دراسة تحليلية، دار الشعري للنشر، القاهرة، 2017، ص 20.
- 26- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 25-26.
- 27- زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.
- 28- زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- 29- ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
- 30- سلامة موسى، الاشتراكية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.

- 31- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد: ابن خلدون مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر والتوزيع، السعودية، 1993.
- 32- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 33- عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
- 34- عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، 2009.
- 35- عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، 1999.
- 36- علي سعيدان، علي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.
- 37- عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- 38- عويسي أمين، النظام الاقتصادي والثقافة الاجتماعية، دار إحياء للنشر الرقمي، سوريا، 2014.
- 39- عيسى عبده وأحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1984.
- 40- كبه إبراهيم، دراسات في الاقتصاد وتاريخ الفكر الاقتصادي، الطبعة الأولى، الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1970.
- 41- لعشب محفوظ، الوجيز في القانون الاقتصادي، النظرية العامة وتطبيقاتها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 42- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 43- محجوب رفعت، الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981.
- 44- محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
- 45- محمد أحمد الرزاز، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
- 46- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
- 47- محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة نهضة الشرق للنشر، القاهرة، 1984.

- 48- محمد لطفي جمعة، محاضرات في تاريخ المبادئ الاقتصادية والنظم الأوروبية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
- 49- محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 50- مختار عبد الحليم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عامل الإنتاج)، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.
- 51- معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
- 52- نامق صلاح الدين، النظم الاقتصادية المعاصرة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1973.
- 53- _____، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، د.س.ن.
- 54- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 1999.
- 55- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012.
- 56- ولعلو فتح الله، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، لبنان، 1981.
- 57- ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013.

3- الرسائل الجامعية

- 1- بويلي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 107.
- 2- عويسي أمين، دراسة مقارنة لأهم النظم الاقتصادية كمحاولة لبناء: "نموذج نظري لنظام اقتصادي إسلامي"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص

التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم العلوم الاقتصادية)، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 89-90.

3- قبايلي طيب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2012، ص 25-26.

4- المقالات

1- أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقرئزي: دراسة تحليلية لكتاب النقود الإسلامية المسمى بشذور العقود في ذكر النقود"، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد الثاني، 2015، ص 33-34.

2- أشرف حسن منصور، الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية، مقال منشور على الموقع:

[https://www.academia.edu/ \(DOC\)](https://www.academia.edu/DOC) | الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي: المدرسة النمساوية (Ashraf Mansour - Academia.edu. (Consulter le: 11/05/2020).

3- جواد كاظم البكري، "دورات الأعمال في المدرسة النمساوية، مع إشارة إلى نموذج قائمة الكلف الصغيرة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، العراق، ص 143-166، منشور في الموقع:

<https://iasj.net/iasj?func=article&aId=62881> (Consulter le: 09/05/2020).

4- حراث سمير، "الفكر الاجتماعي والاقتصادي لدى المقرئزي"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 11، 2013، ص 56-57.

5- حميش عبد الحق، "الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 65-122.

6- عبد رحمان يسري أحمد، "إسهام عبد الرحمان ابن خلدون في الفكر الاقتصادي: عرض وتحليل وتقييم"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد الثاني، 2006، ص 7-63.

7- طرطار أحمد، "بعض آراء المقرئزي الاقتصادية والوقائع المواقبة لعصره: النقود نموذجاً"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2007، ص 195-196.

8- قدي عبد المجيد، "الاقتصاد الإسلامي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

9- هایل عبد المولى طشطوش، "المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور إسلامي"، منتدى الفقه الإسلامي، دبي، 2015، ص ص 1-30. متوفر على الموقع التالي:

<file:///C:/Users/HACEN/AppData/Local/Temp/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D9%81%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84.pdf>

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 18 جويلية 2021).

5/- الوثائق

1- لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة، 2017-2018. متوفر على الموقع التالي:

<http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/8746/1/%D9%85%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%20%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%82%20%D8%AD%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf>

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 10 أوت 2021).

2- شطبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017-2018. متوفر على الموقع التالي:

<file:///C:/Users/HACEN/AppData/Local/Temp/file.pdf>

(تم الإطلاع عليه بتاريخ: 18 أوت 2021).

3- علي سعيدان وعلي أحمد صالح، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني، محاضرات غير مطبوعة، ملقاة على طلبة السنة الأولى حقوق، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر، 2006.

I- Ouvrages:

- 1- BERAUD Alain et FACCARELLO Gilbert, Nouvelle histoire de la pensée économique, Tome 1, Editions la découverte, Paris, 1992.
- 2- BLANCHETON Bertrand, Maxi fiches de Sciences économiques, Dunod, Paris, 2009.
- 3- COTTA Alain, Dictionnaire de Science Economique, Maison Mame, 3ème édition, France, 1975.
- 4- DELAPLACE Marie, Monnaie et financement de l'économie, 4^e édition, Dunod, Paris, 2013.
- 5- DELEPLACE Ghislain et LAVIALLE Christophe, Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 2008.
- 6- DIOUF Mokhtar, Economie politique pour l'Afrique, Les Nouvelles Éditions Africaines du Sénégal (N.E.A.S.), Dakar, 1991.
- 7- FRIEDRICH Engels traduit par Bracke, L'origine de la famille, de la propriété et de l'Etat, Paris, Alfred Costes, 1931, préface de la première édition (1884). In: https://data.bnf.fr/fr/12121894/friedrich_engels_der_ursprung_der_familie_des_privateigentums_und_des_staates/fr.pdf (Consulter le: 04/08/2021).
- 8- GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012.
- 9- KHAFRABI Mohamed Zine, Techniques comptables, 4^{eme} éd, tome 1, Berti édition. Alger, 1999.
- 10- M. H. Dowidar, L'économie politique une science sociale, édition François Maspero, Paris, 1981, p. 15.
- 11- OLIVIER Pétré-Grenouilleau, Saint-Simon, L'utopie ou la raison en actes, Editions Payot, Paris, 2001, pp. 211-212.
- 12- SAVY Robert, Droit public économique ,2^{ème} édition, DALLOZ, Paris, 1977.
- 13- SAY Jean-Baptiste, Traité d'économie politique (1803), Œuvre diffusée par l'Institut Coppet, Paris, décembre 2011, p. 8. Disponible en ligne sur: www.institutcoppet.org (Consulter le: 05/05/2020).

II- Articles:

- 1- ANGAUT Jean-Christophe, Un Marx feuerbachien?. Renault, Emmanuel; Lire les Manuscrits de 1844, PUF, Pagination non précisée, 2008.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00359259> Submitted on 12 May 2010
(Consulter le: 14/05/2020).

2- DIETERLEN Pierre. Barre (Raymond) - Economie politique, Tome I, publié sous la direction d'André Marchal. In: Revue économique, volume 7, n°4, 1956. pp. 675-678; <https://www.persee.fr/doc/reco> (Consulter le: 29-04-2020).

3- MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159.

الفهرس

2.....	مقدمة:
4.....	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى علم الاقتصاد.....
4.....	المبحث الأول: نشأة ومفهوم علم الاقتصاد.....
5.....	المطلب الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد وأهميته.....
5.....	الفرع الأول: أصل نشأة علم الاقتصاد.....
7.....	الفرع الثاني: مفهوم علم الاقتصاد.....
7.....	أولاً: تعريف علم الاقتصاد.....
10.....	ثانياً: خصائص علم الاقتصاد.....
11.....	المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الاجتماعية الأخرى.....
11.....	الفرع الأول: علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية.....
12.....	أولاً: علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع.....
12.....	ثانياً: علاقة علم الاقتصاد بالقانون.....
13.....	ثالثاً: علاقة علم الاقتصاد بالسياسة.....
14.....	رابعاً: علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ.....
14.....	خامساً: علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس.....
15.....	الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية.....
15.....	أولاً: علم الاقتصاد والمنطق.....
16.....	ثانياً: علم الاقتصاد والإحصاء.....
16.....	ثالثاً: علم الاقتصاد والرياضيات.....
17.....	المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد.....
17.....	الفرع الأول: مشتملات منهج علم الاقتصاد.....
18.....	أولاً: موضوع ومنهج علم اقتصاد.....
18.....	ثانياً: قوانين علم الاقتصاد.....

- 1- القوانين الوضعية.....19
- 2- القوانين الموضوعية.....20
- الفرع الثاني: منهج البحث في علم الاقتصاد.....20
- أولاً: المنهج الاستنباطي.....21
- ثانياً: المنهج الاستقرائي.....21
- المبحث الثاني: مواضيع علم الاقتصاد.....22
- المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية.....22
- الفرع الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية.....23
- أولاً: مضمون المشكلة الاقتصادية وطبيعتها.....23
- 1- مضمون المشكلة الاقتصادية.....23
- 2- طبيعة المشكلة الاقتصادية.....24
- ثانياً: خصائص المشكلة الاقتصادية.....26
- 1- مشكلة ندرّة عامة أبدية ودائمة.....26
- 2- مشكلة اختيار وتضحية.....27
- ثالثاً: أركان أو عناصر المشكلة الاقتصادية.....27
- الفرع الثاني: الحاجات الاقتصادية.....29
- أولاً: تعريف الحاجات الاقتصادية وعناصرها.....29
- 1- تعريف الحاجات الاقتصادية.....29
- 2- عناصر الحاجات الاقتصادية.....30
- ثانياً: خصائص الحاجات الاقتصادية وأقسامها.....31
- 1- خصائص الحاجات الاقتصادية.....31
- 2- أنواع الحاجات الاقتصادية.....33
- ثالثاً: الموارد الاقتصادية.....34
- 1- تعريف الموارد الاقتصادية.....34
- 2- شروط الموارد وعواملها.....35
- 3- أنواع الموارد الاقتصادية.....35

- 36.....المطلب الثاني: النشاط الاقتصادي
- 37.....الفرع الأول: عملية الإنتاج
- 37.....أولاً: تعريف الإنتاج
- 38.....ثانياً: عناصر الإنتاج
- 38.....1- الطبيعية (الأرض)
- 39.....2- العمل
- 41.....3- رأس المال
- 47.....4- التنظيم
- 47.....5- الثورة العلمية والتكنولوجية
- 48.....الفرع الثاني: عملية المبادلة
- 48.....أولاً: تعريف التبادل
- 49.....ثانياً: أنواع إنتاج المبادلة
- 50.....ثالثاً: شروط المبادلة وأنواعها
- 50.....1- شروط المبادلة
- 50.....2- أنواع المبادلة
- 51.....رابعاً: وسائل إنتاج المبادلة
- 51.....الفرع الثالث: عملية الاستهلاك
- 52.....أولاً: تعريف الاستهلاك
- 53.....ثانياً: أنواع الاستهلاك
- 54.....ثالثاً: مضمون الاستهلاك
- 54.....رابعاً: محددات الاستهلاك
- 56.....الفصل الثاني: تطور الفكر الاقتصادي
- 57.....المبحث الأول: الفكر الاقتصادي في العهد القديم
- 57.....المطلب الأول: عند أفلاطون (427 ق.م - 347 ق.م)
- 57.....الفرع الأول: تقسيم العمل
- 59.....الفرع الثاني: تدخل الدولة

- 60.....المطلب الثاني: عند أرسطو (384 ق.م - 322 ق.م).....
- 60.....الفرع الأول: الأفكار الاقتصادية لنظرية أرسطو.....
- 61.....الفرع الثاني: النظرية الانتقادية الجدلية (انتقادات أرسطو).....
- 62.....أولاً: الجانب الأول في نظرية أرسطو الانتقادية.....
- 62.....ثانياً: الجانب الثاني في نظرية أرسطو الاقتصادية.....
- 63.....المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.....
- 63.....المطلب الأول: الفكر الاقتصادي في أوروبا.....
- 63.....الفرع الأول: النظام الإقطاعي.....
- 64.....الفرع الثاني: سيطرت الكنيسة على الفكر الاقتصادي.....
- 65.....المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند المسلمين.....
- 65.....الفرع الأول: عند ابن خلدون (1332-1406م).....
- 67.....الفرع الثاني: عند المقرئزي (1364-1442م).....
- 69.....المبحث الثالث: الفكر الاقتصادي في أوروبا بعد القرن الخامس عشر.....
- 69.....المطلب الأول: المذهب التجاري.....
- 70.....الفرع الأول: مبادئ الفكر التجاري.....
- 70.....أولاً: تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي.....
- 71.....ثانياً: الذهب والفضة منبع الثروة.....
- 72.....الفرع الثاني: أهم المدارس التجارية.....
- 73.....الفرع الثالث: أهم الانتقادات الموجهة للمذهب التجاري.....
- 74.....المطلب الثاني: المذهب الفيزيوقراطي.....
- 74.....الفرع الأول: مبادئ المذهب الفيزيوقراطي.....
- 74.....أولاً: النظام الطبيعي.....
- 75.....ثانياً: الحرية الفردية.....
- 75.....ثالثاً: الثروة والنتاج الصافي.....
- 76.....الفرع الثاني: أهم انتقادات المذهب الطبيعي.....
- 77.....المطلب الثالث: المذهب الكلاسيكي (التقليدي).....

- 77..... الفرع الأول: نبذة عن المذهب الكلاسيكي.
- 78..... الفرع الثاني: مبادئ المذهب الكلاسيكي.
- 78..... أولاً: القوانين الأساسية.
- 78..... ثانياً: الحرية الاقتصادية.
- 79..... ثالثاً: تقسيم العمل.
- 79..... رابعاً: التخصص الاقتصادي.
- 80..... المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي الاشتراكي.
- 80..... الفرع الأول: الاشتراكية المتطرفة.
- 81..... الفرع الثاني: الاشتراكية المعتدلة.
- 83..... الفصل الثالث: الأنظمة الاقتصادية.
- 83..... المبحث الأول: النظام الرأسمالي.
- 84..... المطلب الأول: نشأة ومفهوم النظام الرأسمالي.
- 84..... الفرع الأول: نشأة النظام الرأسمالي.
- 85..... الفرع الثاني: مفهوم النظام الرأسمالي.
- 86..... الفرع الثالث: مميزات النظام الرأسمالي وتقييمه.
- 86..... أولاً: مميزات النظام الرأسمالي.
- 88..... ثانياً: تقييم النظام الرأسمالي.
- 89..... المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الرأسمالي.
- 89..... الفرع الأول: نوع العلاقات الإنتاج السائدة.
- 91..... الفرع الثاني: العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات إنتاج تلقائي.
- 92..... الفرع الثالث: هدف النشاط الاقتصادي وعوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي.
- 93..... أولاً: هدف النشاط الاقتصادي.
- 93..... ثانياً: عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي.
- 94..... المبحث الثاني: النظام الاشتراكي وطرق الإنتاج فيها.
- 95..... المطلب الأول: مفهوم النظام الاشتراكي.
- 95..... الفرع الأول: نشأة النظام الاشتراكي.

96.....	الفرع الثاني: تعريف النظام الاشتراكي ومميزاته.....
97.....	أولاً: تعريف النظام الاشتراكي.....
97.....	ثانياً: مميزات النظام الاشتراكي.....
98.....	الفرع الثالث: عيوب النظام الاشتراكي.....
99.....	المطلب الثاني: طريقة الإنتاج الاشتراكي.....
99.....	الفرع الأول: الهدف من الإنتاج إشباع الحاجات الاجتماعية.....
100.....	الفرع الثاني: التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية.....
102.....	المبحث الثالث: النظام الاقتصادي الإسلامي.....
102.....	المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.....
102.....	الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي ومميزاته.....
103.....	أولاً: تعريف الاقتصاد الإسلامي.....
103.....	ثانياً: مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي.....
104.....	الفرع الثاني: قواعد الاقتصاد الإسلامي.....
106.....	المطلب الثاني: ضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي.....
106.....	الفرع الأول: الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في تنفيذ السياسة الاقتصادية.....
106.....	أولاً: ضابط الحلال والحرام وتأثيره على الإنتاج والاستثمار.....
107.....	ثانياً: ضابط أولويات الإنتاج للسلع والخدمات في المجتمع.....
108.....	الفرع الثاني: مرونة الاقتصاد الإسلامي.....
109.....	الفرع الثالث: الاعتدال في الإنفاق ووجوب تحري الحلال.....
110.....	المطلب الثالث: مبادئ الاقتصاد الإسلامي.....
110.....	الفرع الأول: الملكية المزدوجة.....
111.....	الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة.....
113.....	الفرع الثالث: التكافل الاجتماعي.....
114.....	خاتمة:.....
116.....	قائمة المراجع:.....
122.....	الفهرس:.....